الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

ركيمة سلمى

ركيمة حنان

إشراف الأستاذ:

بن شوفي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: الدراجي شعوة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: الطاهير جليط	جامعة جيجل	ممتحنا
الأستاذ: نور الدين بن شوفي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

ركيمة سلمى

ركيمة حنان

إشراف الأستاذ:

بن شوفي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: الدراجي شعوة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: الطاهير جليط	جامعة جيجل	ممتحنا
الأستاذ: نور الدين بن شوفي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

حثنا ديننا على تقديم واجب الشكر لمن يستحق الشكر، الثناء لله تعالى ثم لأولى المعروف من الناس

نتقدم بفائق الشكر الجزيل والعرفان وكامل الإحترام إلى:

الأستاذ المشرف: نورالدين بن شوقي لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائه وتوجيهاته القيمة، وجهوده الفاضلة طيلة فترة إنجاز المذكرة.

كما لايفوتنا أن نتقدم بكل الإحترام والتقدير إلى جل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وعلى رأسهم الدكتور بوالحيلة عبد الحكيم

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه لقبولهم مناقشة موضوع المذكرة، وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود...إلى من تعجز كلماتي وتنحني هامتيّ... شمس حياتي...

إلى بسمة حياتي وسر وجودي أمي الغالية أطال الله في عمرها ...

إلى من عمل بكد في سبيلي وأوصلني إلى ما أنا عليه... إلى من علمني العطاء بدون إنتضار...

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار...

إلى سندي وفخري في دنياي أبي الكريم أطال الله في عمره...

إلى كل أخوتي وأحبتي...

حنان

إهــداء

إلى من بلغ الرسالة ونصح الأمانة وأدى الأمة إلى نبي الرحمة، ونور العالمين سيدنا

..... محمد صلى الله عليه وسلم.....

..... إلى روضة الحب والحنان وجنة الأمان" أمي الغالية".....

.....إلي من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل فخر " أبي الغالي".....

..... إلى إخواني وإلى أخواتي كلا باسمه.....

.....إلى كل أفراد عائلتي إلى جميع الأحباب والأصدقاء.....

إلى من ساعدني في هذا إنجاز هذا العمل .....

.....إلى كل من علمني حرف، وأسدى لي خدمة وقدم لي نصيحة .....

..... إلى من حملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.....

سلمى

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
فهرس الأشكال.....	
فهرس الجداول.....	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي	
تمهيد.....	06
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي.....	07
المطلب الأول: نشأة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....	07
المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.....	08
المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.....	12
المطلب الرابع: نشاطات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي.....	15
المبحث الثاني:.أسباب وآثار الاقتصاد غير الرسمي.....	17
المطلب الأول: أسباب وعوامل الاقتصاد غير الرسمي.....	17
المطلب الثاني:.. أثار الاقتصاد غير الرسمي.....	20
المبحث الثالث... طرق ومناهج قياس الاقتصادي غير الرسمي.....	25
المطلب الأول: مناهج المباشرة للقياس الاقتصاد غير الرسمي.....	27
المطلب الثاني: المناهج غير المباشرة.....	28
المطلب الثالث: منهج المتغير الكامن.....	30
خلاصة.....	33
الفصل الثاني: وقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	
تمهيد.....	35
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.	36
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريع.....	36
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات والوردات.....	37
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري اقتصاد تتم فيه آليات الفساد	40
المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: المراحل، الأسباب، والمظاهر.....	43

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....	43
المطلب الثاني: أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	46
المطلب الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....	48
المبحث الثالث: وزن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	57
المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في القطاع غير الرسمي.....	57
المطلب الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	59
المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	62
خلاصة.....	64
الفصل الثالث: استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في: مصر، تونس، المغرب والجزائر	
تمهيد.....	66
المبحث الأول: تجارب بعض الدول في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....	67
المطلب الأول: التجربة المصرية في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....	67
المطلب الثاني: تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.....	72
المطلب الثالث: التجربة المغربية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.....	79
المبحث الثاني: إجراءات وتدابير مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....	82
المطلب الأول: مجهودات الدولة في القضاء على الفساد والغش الضريبي وتجارة المخدرات.....	82
المطلب الثاني: مجهودات الدولة في الحد من تقليد العلامة، تنظيم التجارة الفوضوية ومكافحة السوق الصرف العملة غير الرسمي.....	89
المطلب الثالث: العمل على امتصاص البطالة وترقية سوق الشغل.....	95
المطلب الرابع: سبل وحلول إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر	102
خلاصة.....	106
خاتمة	108
قائمة المراجع.....	116
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مختلف التسميات والمصطلحات الخاصة بالإقتصاد غير الرسمي	10
2	الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	14
3	أساليب قياس والطرق المختلفة لقياس الاقتصاد غير الرسمي	25
4	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019)	38
5	درجة ورتبة الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد في الجزائر(2003-2019)	41
6	تطور سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة (2001-2013)	49
7	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية خلال الفترة (2005- 2017)	51
8	تطور مجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية مابين (2012- 2019)	55
9	تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام % خلال الفترة 2003- 2016 وفق نموذج mimic	59
10	تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة(1992- 2017)	60
11	عدد تدخلات الجمارك بين سنتي 2007-2016	91
12	صيغة عقود التشغيل	97
13	توزيع القروض حسب قطاع النشاط.	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان	رقم الصفحة
01	تصنيف الاقتصاد غير الرسمي حسب مشروعية النشاط	15
02	النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي	31
03	تطور الصادرات والوردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019)	39
04	أشهر قضايا الفساد في الجزائر	40
05	تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة(2003- 2017)	42

المقدمة

يمثل الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي وينظر إليه بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية البعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وعن الرقابة والقوانين، وهي تتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كل فرد في المجتمع يشارك بشكل أو بأخر في أنشطة هذا الاقتصاد سواء أكان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في نطاقه. وتزداد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انتشارا في البلدان النامية بشكل يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبتها مابين40% و60% من الناتج الداخلي الخام .

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من مشاكل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها ولعل أهم مرحلة ميزت هذه الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت الجزائر أزمة الاقتصادية حادة، أنجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلي إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني اقتصاد السوق. هذه المرحلة الانتقالية كان لها انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب عنها توسع في ورقة الاقتصاد غير الرسمي، والذي مس كل مختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، سوق الصرف). فقد أصبح من الضروري على السلطات العمومية الجزائرية تكيف مجهداتها لمحاربة واحتواء هذه الظاهرة ودمجها مع الاقتصاد الرسمي بالمقارنة مع تجارب البلدان التي اعتبرت سياستها نموذجا ناجحا.

الإشكالية:

باعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي أكبر مشكلة تهدد الاقتصاد الرسمي، ومن هذا المنطلق بالذات فإن هذه الظاهرة نشأت في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر وتحولات جعلت من البيئة الاقتصادية والاجتماعية بيئة ملائمة لانتشارها بهذا الشكل وعلى ضوء ذلك يتبلور التساؤل الجوهري لهذه الدراسة: **ما موقع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الحكومة لاحتواء هذه الظاهرة؟**

وبناءا على هذا الإشكال تتجلى لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والإقتصاد الرسمي ؟
- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره واتساع رقعته؟
- ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- ما هي التجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذه الظاهرة؟

الفرضيات:

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكملا للإقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات منتجة.
- تتميز الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية الجزائرية بالفعالية في احتواء ومواجهة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال معالجتها لموضوع جد هام في الميدان الاقتصادي، ألا وهو إشكالية معالجة الاقتصاد غير الرسمي وعليه قمنا بتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل تهديدا على اقتصاد البلدان العالم خاصة النامية منها مع تشخصيها وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري، محاولين التعرف على كيفية معالجتها والحد من أثارها السلبية وإيجاد السبل والطرق المناسبة لدمجه في الاقتصاد الرسمي يعد الأمر في غاية الأهمية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى التعرف بالاقتصاد غير الرسمي وأثاره على الاقتصاد الرسمي الذي أصبح يشكل خطر عليه. وعليه يمكن أن نقدم الأهداف المرجوة من البحث فيما يلي:

- تنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- دراسة واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات الجزائرية تجاه هذه الظاهرة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستخدام مجموعة من البيانات الكمية والجداول، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من أجل تحليل البيانات الموجودة في الجداول من أجل إلمام بالجوانب النظرية الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كانت هناك عدة دوافع لاختيار الموضوع نذكر منها:

- مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.
- انتشار الكبير والواسع للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث أصبح واقعا معاشا.

- ندرة الدراسات والبحوث الميدانية الوطنية في هذا المجال.
- اهتمام الاقتصاديون والخبراء بدراسة موضوع الاقتصاد الجزائري، لكن الدراسات التي عالجت هذه المواضيع انحصرت غالبا في الاقتصاد الرسمي فقط وأهملت الاقتصاد غير الرسمي.

الإطار الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا هذه، حدود تعرف بعدين، هي على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في إبراز آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
- الحدود المكانية: ترتكز بشكل كبير في الجزائر من خلال دراسة حالتها، مع التطرق إلى حالات الاقتصاديات النامية.

الدراسات السابقة:

تتلخص أهم الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة:

- حمودة رشيدة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2012.

  حاولت هذه الدراسة تحليل كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط التنمية المستدامة، وتوصلت إلى أنه لا توجد إستراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي، بل هناك مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تنظيم وتقليص السوق الموازية وتحسين المنافسة بهدف تأطير ها، وعليه توصي الدراسة بضرورة تطبيق الدولة للحكم الراشد، في المقابل تحول دور الفاعلين والأطراف وأصحاب المصلحة في عملية التنموية.

  تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في كون أنه لا توجد إستراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر لإدارة الإقتصاد غير الرسمي، في حين تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أنها تطرقت إلى كيفية تحليل تأثير الإقتصاد غير الرسمي على التخطيط التنمية المستدامة.
- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتورة، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

  هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على نوعية الأسباب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن

الإجراءات والتدابير المتخذة لتقليل من هذه الظاهرة ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المختلفة، وعليه توصي بضرورة إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل من عملية تبادل المعلومات بين العارضين وطالبي العمل في هذا القطاع.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في التطرق إلى واقع الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، في حين اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا في أنها لم تتطرق إلى ذكر مختلف خصائص الإقتصاد الجزائري.

صعوبات البحث:

ككل الدراسات والأبحاث وجهنا مجموعة من الصعوبات شكلت قيود وعراقيل تتمثل في:

- تعدد مفاهيم ومصطلحات وتسميات هذا الموضوع مما بجعل تحديده صعب.
- عدم توفر المراجع خاصة المتعلقة بدراسة الاقتصاد غير الرسمي التي تكاد أن تكون منعدمة باللغة الغربية بأخص مكتبة جامعة محمد بن صديق جيجل.
- قلة الإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة خاصة في الأعوام الأخيرة.
- الوضع الراهن الذي يشهده العالم عامة والجزائر خاصة المتعلقة بأزمة كورونا ما وضع عدة عراقيل ومن بينها دراسة عن البعد.

هيكل الدراسة:

وفقا لأهداف الدراسة الموضوعة والفرضيات تم تقسيم هذا المذكرة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي عن طريق تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، البداية بالمبحث الأول تطرقنا إلى نشأة هذه الظاهرة ثم مختلف التعاريف المقترحة له، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة مختلف النشاطات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، أما المبحث الثاني تناولنا مختلف أسباب تنامي وتطور الاقتصاد غير الرسمي ومختلف الآثار التي تنجم عنه وفي الأخير تناولنا منهجية تحليل وقياس الاقتصاد غير الرسمي. أما الفصل الثاني تناولنا "واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" والذي ينقسم إلى بدوره إلى ثلاث مباحث: تطرقنا في المبحث الأول إلى خصائص الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني تناولنا وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بداية من مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي لنتقل إلى أسباب ومظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أما المبحث الثالث يتمثل في مؤشرات وحجم وآثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.أما الفصل الأخير "إستراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" فينقسم إلى مبحثين رئيسيين: تطرقنا في المبحث الأول إلى تجارب بعض الدول النامية في احتواء الاقتصاد غير الرسمي، أما المبحث الثاني تناولنا إجراءات وتدابير مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي و سبل وحلول إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر .

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: أسباب وآثار الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثالث: طرق ومناهج تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعية في كل بلدان العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة التي تحمل الكثير من الجدل باعتبار إن دائرة أنشطتها، لا تنفصل أنشطته عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

انطلاقا من ذلك يتعين من الضروري، الاستعانة بأفكار وآراء ووجهات نظر الفاعلين والخبراء كل في مجاله، من اجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي وتشعباته. وكذلك لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية والمصادر الأساسية المغذية لهذه الآفة، وكذا عامل انتشارها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد الجذور التاريخية الاقتصاد غير الرسمي والإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور واتساع رقعته في مختلف دول العالم ، كما سنحاول التطرق لمختلف النماذج والطرق المستعملة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: أسباب وآثار الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثالث: طرق ومناهج تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية القديمة، ولقد رفت في كافة الاقتصاديات المختلفة إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا مند السبعينيات من القرن الماضي.

وقد شغل الاقتصاد غير الرسمي الكثير من الباحثين الاقتصاديين والحكومات والدارسين بسبب انتشاره في كل البلدان بدون استثناء لكن بدرجات متفاوتة، حسب اتساعها في البلدان النامية وانحصارها في البلدان المتقدمة لأسباب تتعلق بطبيعة وبنية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كلتا المجموعتين.

المطلب الأول: نشأة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات، لاحظنا أن بروز القطاع الغير الرسمي سبق القطاع الرسمي والدولة في حد ذاتها، حيث في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة. لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، وبين الأفراد من ناحية أخرى، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية. وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي. لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصلح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة. وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخليهم لفائدتها. وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي. وقد ازداد الحوار حول الاقتصاد غير الرسمي منذ بداية اكتشاف المفهوم في بداية السبعينات في إفريقيا، حينما ابتكر عالم الإنسانيات كيث هارت مفهوما جديد هو اللارسمية، حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا والذي انعقد عام 1971 بحيث اعتمد على العمل الميداني الذي قام به في عاصمة غانا، وناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم ليس عاطلين على العمل حيث أنهم غالبا ما كنوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة كما لم يتم تنظيم أجور بطريقة قانونية[1].

بالإضافة إلى أنها قد كانت مخفية عن التنظيم الإداري. وبعد ذلك استخدمت منظمة العمل الدولية تعبير الاقتصاد غير الرسمي سنة 1972، وذلك في الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل والتي

[1] باية ساعيو، زوبيدة سيار، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص86.

عرفت بتقرير كينيا، وفي هذا التقرير أطلق بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي على النشاطات التي لا تخضع للعمليات الإحصاء الرسمية والتنظيم والحماية من قبل الحكومات. ويعد جوتمان أول من لفت انتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها جوتمان وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المتخلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الاقتصاديات الخفية كما ادعى لها جوتمان بلغت نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، وبخاصة دول المتقدمة منها، بحجم ومستوى نمو الأنشطة الاقتصاد الخفي[1].

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يتواجد الاقتصاد غير الرسمي في كل بلدان العالم إلا أنه في معظم البلدان النامية وتبدوا الاقتصاديات غير الرسمية أكثر أهمية في الحجم وأكثر تزايد في مكوناتها، كنسبة من الاقتصاديات الظاهرة المعلنة.

أولا: تعريف الاقتصاد غير الرسمي تتعدد المعايير المستخدمة لتعريف اقتصاد غير الرسمي، وتختلف باختلاف الاديلوجية التي تعتقلها الدولة وينظر الاقتصاديون في الدول غير المخططة مركزيا إلى الاقتصاد غير الرسمي باعتباره محددا بالدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، بصرف النظر عما إذا كان هذا الدخل، يدخل أو لا يدخل ضمن الحسابات القومية، أو هو الفرق بين النشاط الاقتصادي الكلي والجزء المقاس منه. ونعرض فيما يلي بعض التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي تحت كل معيار[2]:

1. يرى "**vito tanzi**" أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية؛

كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة أخرى له بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية بسبب عدم إعلانه بأقل من القيمة الحقيقية للسلطات الضريبية؛

[1] علي حسين الحسن، **اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه /مثال سورية /** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد4، جوان 2014،ص 31.

[2] عاطف وليم اندراوس، **اقتصاد الظل**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 13-14.

2. ويعرف INGOWALTER الاقتصاد غير الرسمي، بأن ذلك القطاع الذي يتكون من المعاملات، تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب، واللوائح الحكومية...الخ؛
3. ويعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة(CSO) الاقتصاد غير الرسمي بالأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر الدخل، فيمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية عادة وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي؛
4. ويمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بصفته مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو اللذين لا يستفيدون من حماية الدولة ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية يتألف القطاع غير الرسمي من " مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية " وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني[1]؛
5. يعرف صندوق النقد الولي الاقتصاد غير الرسمي على أنه يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إتباع السلع والخدمات المشروعة، سواء المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل أيضا يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى تعريف يخدم دراستنا والمتمثل في الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخول المحققة بطريقة شرعية ولكن لا يتم الإعلان عنها وعن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية، أي أنها أنشطة مشروعة لكنها تفتقد للتصريح والإعلان فقط.

[1] أناند غروفر، تقرير مجلس الحقوق الإنسان للأمم المتحدة، **مقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية**، الدورة20، 2015، ص 6.

[2] موسى عياشي، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 11.

ثانيا: التسميات والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي:

حسبchrisgerry أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يستمد مصدره من علم الاجتماع الأمريكي وقد فرض نفسه على سائر المسميات الأخرى لأنه يمثل تنوع النشاطات الاقتصادية، حيث يعتبره s.m.mhller المظلة التي تحتوي الجميع فهو يستعمل للجمع أو صيغة الجمع إذ يكون ذلك مفيد لأنه يشمل نشاطات بينها اختلاف كبير. أما المصطلحات الأخرى فلها مجال محدد كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم 01: مختلف التسميات والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي

نظام مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي التجاري	تفرق أو حتى تعارض الأشكال الاقتصادية المعروفة	تشير إلى وحدات اجتماعية وشبكات بدلا من علاقات فردية ومجهولة داخل السوق	تمثل نشاطات غير معترف بها غير مسجلة، غير قانونية وأحيانا جنائية
الاقتصاد غير نظامي الاقتصاد غير تجاري الاقتصاد غير نقدي الاقتصاد غير ربحي	اقتصاد موازي اقتصاد ثاني اقتصاد سلبي اقتصاد مزدوج	الاقتصاد المحلي الاقتصاد الحي الاقتصاد المساعد اقتصاد الإنتاج الذاتي الاقتصاد الجمعوي الاقتصاد الطائفي	اقتصاد خفي اقتصاد مخفي اقتصاد تحتي اقتصاد مانع اقتصاد غير قانوني اقتصاد مستتر

المصدر: عطار عبد الحفيظ، **التشغيل غير الرسمي بين الدفاع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص، الانثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقا يد،تلمسان، الجزائر،2010، ص8

ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي: يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات وخصائص يمكن من خلالها تصنيفه أو تميزه عن القطاع الرسمي نذكر هذه الخصائص فيما يلي:[1]

1. **الافتقار إلى تنظيم:** يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في اغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، عملية التسويق؛

[1] عبد المالك خليلي، عبد الرحمان عزاوي، **الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي (دراسة حالة الجزائر 1966 –2009)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016، ص ص10-11.

2. **المرونـة:** عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى إتباع القواعد اكتسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل ، الأجر ونظام السوق.

- **مرونة العمل:** يتضح عنصر المرونة في العمل من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المخالفة، أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع غير الرسمي فمن المعروف أنها مرونة تتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء؛
- **مرونـة الأجر:** تتوقف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع غير الرسمي وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي؛
- **مرونة نظام السوق:** الرسمية في الإنتاج نظم تسويق في القطاع غير الرسمي أيضا، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع، وبطبيعة الحال فإن pالمرونة في علاقات السوق تؤدي في غالب الأحيان اشتداد حد المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها؛

3. **ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستعملة:** يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما في التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس؛
4. **صغر حجم المنشأة:** يتسم العمل في القطاع غير الرسمي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت ففي حالة الباعة المتحولون على سبيل المثال لاتوجد منشأة على الإطلاق، كما أنه ليس له مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال في منشآت القطاع غير الرسمي فهي لا تتجاوز على الأقل عشر عمال؛
5. **تدني المهارة للعاملين:** الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن مستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع. وغالبا ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهارية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشأة هذا القطاع.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الحقيقي ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي[1]:

أولا: طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والحقيقي: تتحدد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الحقيقي المعلن، من المنظور أن الاقتصاد غير الرسمي يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الظاهر الذي له صفة القانونية والعلنية، فالاقتصاد غير الرسمي موازيا للاقتصاد المعلن، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة، ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الظاهر، وأنشطته تخلق موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الظاهرة في الاقتصاد المعلن.

وبالتالي لا غرابة أن نلاحظ أن القائمين على الإدارة الاقتصاد غير الرسمي يسعون بكل من أتوا من أساليب فقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التي يمارسونها، وبين الأنشطة المعلنة، لتحقيق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول يتخلص في تعظيم المكاسب والعوائد الأنشطة الخفية التي تمارس، والهدف الثاني هو محاولة اكتساب صفة الشرعية على الأنشطة والمجالات غير الشرعية وغير القانونية التي يشملها الاقتصاد غير الرسمي، وفي عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن في صور مختلفة للاحتماء ورائها، بل محاولة ابتلاع الاقتصاد الظاهر والسيطرة عليه لإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لتوجهات وأهداف القائمين على إدارة الاقتصاد غير الرسمي، وتمر تلك العلاقة عن الأنشطة خفية طفليه لا تزدهر إلا بوجود تشابك مصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد غير الرسمي والقائمين على الإدارة الاقتصاد الظاهر وتتحول تلك الأنشطة الخفية إلى أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي والواحدة من عناصر قوته.

وبالتالي يمكن أن نلاحظ هناك علاقة تغذية مرتدة بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد المعلن، والاقتصاد المعلن بسياسته وآلياته تغيرات الموجودة في نظمه وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وزيادتها يوم بعد يوم في ظل عدم وجود إستراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة.

ثانيا: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الحقيقي: حسب المنظمة العالمية للعمل (OIL)، فأنه توجد هنالك عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد غير الرسمي والحقيقي نذكرها فيما يلي[2]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 239-240.

[2] زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، **الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة لعربي تبسي، تبسة، الجزائر،2016، ص 18.

- ✓ الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات الغير المتجانسة؛
- ✓ مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن تمارس بموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية؛
- ✓ سهولة الحواجز: ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية المؤهلات، رأس المال، القروض....الخ؛
- ✓ يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب مهاجرين بدون وثائق بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا متعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي؛
- ✓ إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة الخافية تكون متأرجحة فأحينا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، تعكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوع ما تتميز باستقرار؛
- ✓ الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع الخفي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صارمة؛
- ✓ في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا رسوم

ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاع الحقيقي والقطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع الغير الرسمي

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
– **الأهداف الرئيسية:** – تحقيق مداخيل في السوق؛ – تطبيق تشريع العمل، – دخول، وجود نقابات؛ – الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية؛ – دفع الضرائب والرسوم؛ – **هيكلة السوق:** – وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق؛ – أجور وعقود العمل – علامات مسجلة، منتجات معيارية؛ – أسواق محمية(الحصص، الرخص، الرسوم). **التكنولوجيا:** – عصرية ومستوردة؛ – الاستعمال المكثف لرأس المال؛ – التربية الرسمية؛ – إنتاج واسع النطاق.	– **الأهداف الرئيسية:** – تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق؛ – انعدام تشريع العمل؛ – سهولة الدخول وعدم احترام القواعد؛ – التمويل الذاتي؛ – عدم دفع أي رسوم أو ضرائب؛ – **هيكلة السوق:** – لا توجد حواجز عند الدخول؛ – التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة؛ – منتجات تقليدية؛ – أسواق غير محمية **التكنولوجيا:** – تقليدية، مكيفة، منشأة؛ – الاستعمال المكثف للعمل، – تمهين غير رسمي؛ – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر: أمينة قهواجي، وأخرون، **الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، جويلية 2020، ص 140.

المطلب الرابع: نشاطات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية .

ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تتفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم01: تصنيف الاقتصاد غير الرسمي حسب مشروعية النشاط

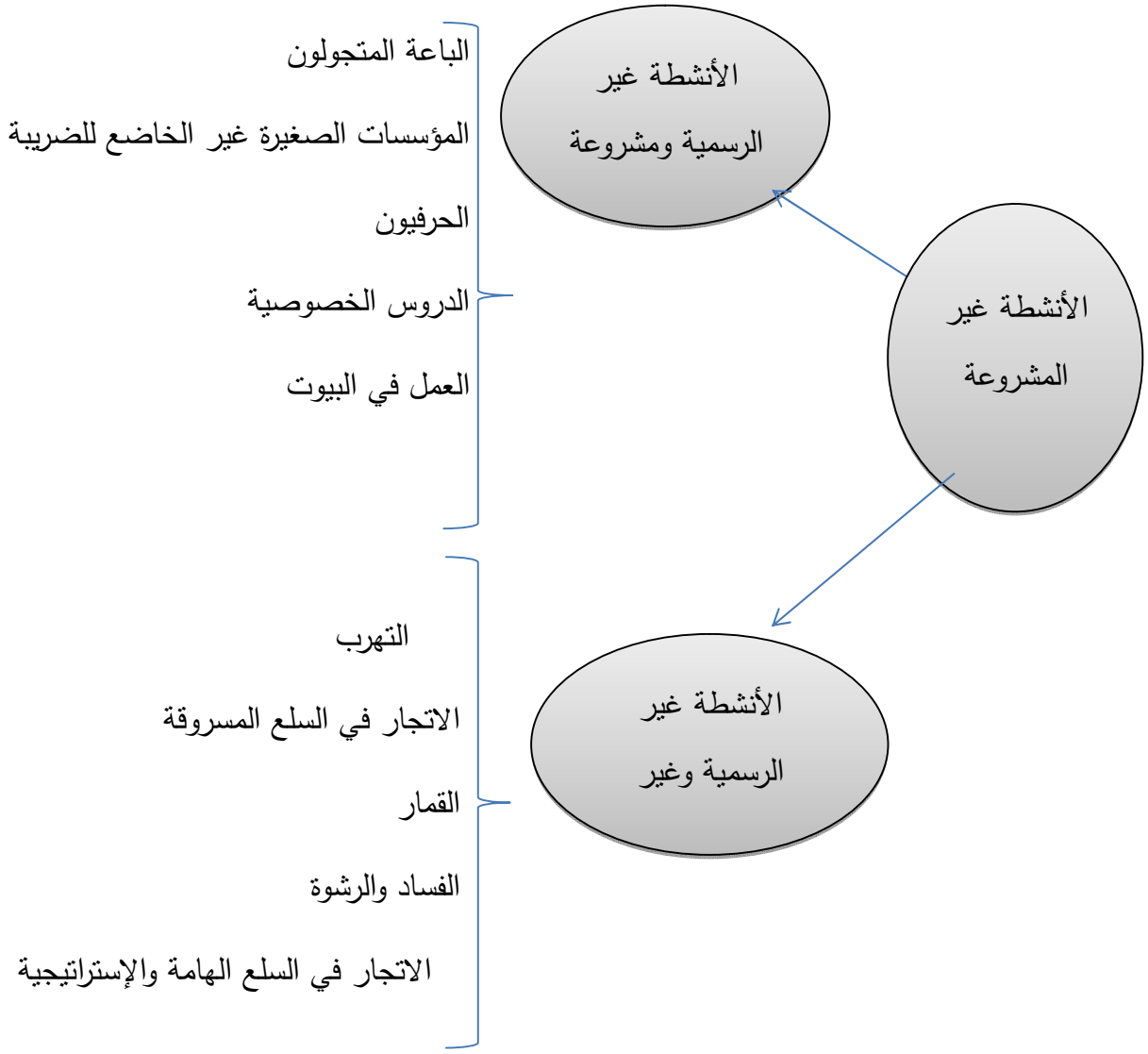

المصدر: إسماعيل قيره، وآخرون، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى ، الجزائر، 2004، ص101.

أولا: الأنشطة المشروعة: هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة لكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخل التي يحصلون عليها من وراء هذه

الأعمال وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي. ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها مما يفضلون الربح السهل والوافر ويشمل هذا النوع من أنشطة الأعمال التالية:[1]

- **الأعمال المنزلية (الحرف):** يتمثل الإنتاج المنزلي أو العائلي مجموع الأعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في أغلب الأحوال ربات البيوت، إذ تعتبر الأعمال المنزلية من بين أقدم وسائل الإنتاج، ونمط التشغيل وهو استمرار لبعض الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الآباء والأجداد. كما يعرف الديوان الوطني للإحصاء العمل المنزلي على انه: كل نشاط يقوم به الفرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا القطاع، حيث انه يسمح له بالحصول على عائد، ويمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة؛
- **المؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضرائب:** وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة وتتميز بصغر حجمها، استخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب؛
- **الباعة المتجولون:** هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع دافعين أمامهم عربات تحمل بضائعهم، وأيضا يسرحون في الشوارع والمواصلات حاملين بضاعتهم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية والمواصلات حاملين بضائعكم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية وغير العشوائية.

ثانيا: الأنشطة غير المشروعة: وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مدا خيل كبيرة تداولونها داخل الوطن وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها مصادر مشروع وهو ما يطلق عليه حاليا تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

ومن بين هذه الأنشطة نذكر ما يلي[2]:

- **أنشطة الجريمة:** وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، عمليات التهرب للسلع غير المشروعة كالخمر، للأسلحة، عمليات الرشوة، القمار وغيرها من الأنشطة غير المشروعة؛

[1] حورية بوردعة، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر، 2014، ص ص 37-38.

[2] عاطف وليم اندراوس، **اقتصاد الظل**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- **أنشطة مخالفة للوائح:** التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها، ولكن يترتب عن ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها:
  - تهريب السلع المشروعة والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا للأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي؛
  - أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف.

المبحث الثاني: أسباب و الآثار الاقتصاد غير الرسمي

اختلفت الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور وتكوين ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العالم وترتبت عليه آثار متفاوتة تختلف من دولة إلى أخرى قد تكون ايجابية أو سلبية تأثر بشكل عام على الاقتصاد ككل.

المطلب الأول: أسباب وعوامل الاقتصاد غير الرسمي

توجد هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من الاختلاف العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصب الاقتصاد الوطني، تعتبر من العوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة، والتي يمكن حصر أسبابها فيما يلي[1]:

1. **انخفاض مستوى الدخل:** تعد احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ونمو الاقتصاد الخفي، خصوصا إذا ما اتسمت إلى ظهور الأفراد بالجهود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للانفراد وسوف يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد الخفي؛
2. **ارتفاع مستوى الضرائب:** تعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن نشأة ونمو الاقتصاد الخفي قي العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتزايد الحافز لدي الأفراد والشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الحقيقي إلى فرض المزيد من الضرائب عليها من وقت للأخر؛
3. **دور المشروعات الصغيرة :** يعتبر اقتصاد غير الرسمي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما إن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجلات الأعمال التي تقوم

[1] عبد السلام عبد الله صفوت، **الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه** ، دار النهضة العربية، مصر،2002، ص ص 11-12.

على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد إن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات الصغيرة تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب؛

ويؤدي تزايد إعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبيا[1]؛

4. **ندرة السلع:** تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد غير الرسمي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فمما لا شك فيه إن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي ثم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بالدول النامية فان الأمر يختلف بعض الشيء، إذا إننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعاني من عجز في عرض بعض السلع. كما إن جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة. ولذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد غير في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها. إن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسبا ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة. ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد غير الرسمي للوفاء باحتياجات الطلب عليها[2]؛

5. اللوائح: إن الاقتصاد الذي يضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الالتفات على هذه اللوائح وبالتالي ينشأ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها. كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة، حصص الاستيراد وموانع التصنيع،...الخ، فكل هذه القوانين تدفع بالمنتج المستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية. وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على

[1] شهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد دراسة حالة العراق**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار،2013، ص 7.

[2] المرجع السابق، ص 7.

تنامي سوق عملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في الخارج أو بيعه في السوق السوداء[1]؛

كما توجد هناك أساب وعوامل أخرى تتمثل في[2]:

6. **البيروقراطية والفساد الإداري:** إن ازدياد التعقيدات الإدارية المعتمدة أو غير المعتمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون بإنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوى؛
7. **عجز الدائرة الرسمية عن توفير وظائف كافية:** أن الاقتصاد الرسمي غير قادر على خلق قدر كافي من الوظائف يدفع القوة العاملة الموجودة في حالة بطالة إلى البحث عن عمل في السوق السوق غير الرسمي مما يزيد في حجم هذا الأخير ويزيد من قوته؛
8. **تزايد عدم المساواة والبحث عن تعظيم الدخل:** يخلق عدم المساواة الرغبة في تحقيق فرص لتوسيع أفاق الدخل كما أن تزايد هذا التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية يدفع بالأفراد للنشاط في السوق غير الرسمية الذي يتيح دخل مرتفع نسبيا في بعض النشاطات ويوفر فرصة عمل بالنسبة للعاطلين أو عديمي الدخل. كما يمكن أن يكون أحد أسباب التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي هو محاولة تعظيم الدخل من خلال القليل من التحويلات الاجتماعية الممثلة في الاشتراكات المدفوعة لصناديق الضمان الاجتماعي مقابل تأمين العمال اجتماعيا؛
9. **البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:** هناك جملة من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية. حيث مما لاشك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي(سنوات الثمانينات والتسعينات) في الكثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر والبطالة....كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي، ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تأثر على مدا خيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات الموازية (غير رسمية) لتعويض النقص في الدخل وتحسينه؛

10- **اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي:** هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي لكن كون الفرد فقير هذا لا يعني بالضرورة أنه بطال وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل

---

[1] صورية بطوش، **الاقتصاد الغير الرسمي الأسباب والآثار**، مجلة حقائق الدراسات النفسية والاجتماعية،المجلد2، العدد8، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2016، ص224.

[2] مريم سحنون، عائشة بن لحرش، **المقاولة النسوية وأسباب التوجه للاقتصاد الموازي في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،الجزائر2016، ص80.

المتحصل عليه ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول أعلى فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي[1]؛

11- **أثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي:** عند تحليل نمو الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة التي لم يستوعبها سوق العمل. هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخلهم والمستوى المعيشي عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم[2].

المطلب الثاني: أثار الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد، ذلك أن وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي، وإنما يؤثر على المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثلا أنماط توزيع الدخل وعدالة توزيع أعباء الضريبة، ومستويات التشغيل والبطالة ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.

أولا: الآثار السلبية: تتمثل فيما يلي[3]:

- **فقدان حصيلة الضرائب:** يحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها، أو كلاهما للسلطات الضريبية، كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهريا، فانه يؤدي إلى فقدان جوهري في الإيرادات العامة، ويترتب على الفقدان في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي. كذلك فان الإيرادات الحكومية ستكون اقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن تم يصبح العجز في الموازنة العامة للدولة اكبر مما يجب.
- **الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:** أن النمو السريع في الاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة

---

[1] حنان حاقة، هشام لبزة، **أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الشهيد حماه الأخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر2019، ص 152-153.

[2] المرجع السابق، ص 153.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد(العلاقة الجهنمية)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص112.

بسياسات الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم فانه هناك احتمال أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة، فنمو الاقتصاد ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، وبالتالي فان سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية؛

- **تشوه المعلومات:** عندما يرتفع حجم القطاع غير الرسمي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون التوقعات غير صحيحة والسياسات غير مناسبة فان النتائج تأتي عكس المتوقع لها؛

فعندما يكون حجم الاقتصاد الخفي كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض، وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسات الاقتصادية. وعندما تكون الإحصاءات الاقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمو هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز،

فان الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة، وتقديم تحليل غير صحيح لصانع السياسة.

ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتي تأخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار، فإن كفاءتها تصبح مشكوك فيها للاعتبارات التالية:

- ❖ أن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام من ثم قد تؤدي التشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.
- ❖ أن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه، هي تطبيق سياسات غير مثلى Non-optima والتي سوف يترتب عليها أثار اقتصادية غير مناسبة؛

توجد هناك عوامل سلبية أخرى تتمثل في[1]:

- **معدلات البطالة:** يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء اللذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة؟ أن الخطأ يرجع إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسموحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية أن جميع المسموحات التي تتم سواء نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستعانة بها.

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الخفي، الطبعة الأولى**، دار الوفاء لدنيا، 2008، ص ص85-86.

أن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المستحقة من هذه المسموحات وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فان معظم الاقتصاديين يدخلون في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات وكنتيجة لذلك فان نتائجهم متحيزة؛

- **معدلات النمو الاقتصادي:** عندما يتواجد الاقتصاد الخفي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازنة فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا كان تعدى معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع والعكس، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها عن معدل النمو الاقتصادي وعلى ذلك فان قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد في الحسابات تصبح غير مناسبة؛
- **معدلات التضخم:** يعني وجود الاقتصاد الخفي ان معدل التضخم سيكون مغالي فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي؛
- **السياسة النقدية:** وجود الاقتصاد الموازي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي[1].

بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتعليمية السلبية للاقتصاد غير الرسمي نذكر فيما يلي :[2]

- إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وتترافق مع مشاكل اجتماعية كثيرة؛
- فان الكثير من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وبحكم موقعهم المالي ترقوا في السلم الاجتماعي ورسخوا مفاهيم خاطئة في المجال السياسي والاجتماعي وحتى العلمي (شهادات الدكتوراه المزورة) ومن أكثر الأمور المسيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة؛
- فإن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدوا من كل خدمات الدولة ولا يسددوا أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون وبحكم موقعهم وعلاقتهم مع

[1] المرجع السابق، ص ص 90-91.

[2] سلمان حيان، **اقتصاد الظل لاقتصاد الخفي**، جمعية العلوم الإنسانية السورية، 2006، ص 19.

أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشرة على أمور هامة مثل: العلامة التجارية، تأمين سلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي ..الخ؛

- الآثار التعليمية: إن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي وانتشار الأمية من خلال أن أغلب العاملين فيه أميين أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، ويرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم بالتالي يصبح عامل معبق للتحصيل العلمي.

ثانيا: الآثار الايجابية للاقتصاد الغير رسمي: رغم الآثار السلبية لانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول الإقليم، لكن يظل لهذا النوع من الاقتصاديات تأثيرات ايجابية على حالة الاستقرار المجتمعي في الدول لا سميا ما يرفعه من عبء اقتصادي على الحكومات، وفي هذا الإطار يمكن إبراز أهم الإيجابيات على النحو التالي[1]:

1. يقوم القطاع الموازي بوظائف ذات فائدة للاقتصاديات الدول النامية، فهو يخفف من وطأة البطالة فيها، وذلك بتوفير فرص عمل للعمال غير المهرة خاصة، كما انه له القدرة على امتصاص العمال اللذين يستبعدون من أنشطة جديدة، وهو بالتالي يمثل مصدر مهم للعمالة والدخل بالنسبة لهؤلاء، كما يساهم الاقتصاد الموازي أيضا في التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة كالانحرافات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي وأثبت مع الوقت قدرته على الاستمرار الأمثل للمداخلات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات منتجة؛
2. يوفر القطاع غير الرسمي احتياطي عمل هائل يمكن للقطاع الرسمي أن يلجا إليه في الفترات التوسع الاقتصادي، بمعنى أخر يقوم القطاع غير الرسمي باستيعاب فائض العمالة عندما يكون الاقتصاد في حالة الانكماش، ويعيد طرح هذا الفائض في الاقتصاد عندما يكون في حالة توسع، وهو بذلك يساعد إلى حد ما في التقليل من الخلل في السوق العمل بين العرض والطلب في فترات انكماش والتوسع؛
3. يقوم القطاع غير الرسمي بدور مساعد للقطاع الرسمي في توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع في حال تعذر على القطاع الرسمي تأمينه.

فإن هناك آثار إيجابية أخرى تتمثل فيما يلي[2]:

4. اثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيف الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في العجز في ميزان المدفوعات للدول؛

---

[1] باية ساعو، زوبيدة سيارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] حنان حاقة، رفيقة حروش وآخرون، **انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي وتحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد1، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2019، ص 12.

5. الأثر على الإنتاج والعرض السلعي: حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتما أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي؛
6. الأثر على معدلات النمو: يعتقد عدد من الاقتصاديين أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات نمو الاقتصاد بصفة عامة، وخاصة في الدول النامية حيث نسب الاقتصاد الموازي تقارب 50؛
7. الاقتصاد الخفي لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية، وبالتالي تحافظ على تنافسية اقتصاد الدولة في ظل تزايد الأعباء البيروقراطية بالدول الأخرى[1]؛
8. قدرة الاقتصاد الخفي على تجنب أثار الإجراءات التنظيمية: مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ،ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة التغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الحقيقي[2]؛
9. يساهم في تأمين الالتقاء الذاتي في بعض المواد والإحتياجات.

[1] زينب قرفي، رياض موساوي، **الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر 2004-2014**، المرجع السابق، ص28.
[2] المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثالث: طرق ومناهج قياس الاقتصادي غير الرسمي

إن تقديرا اقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتبين تبينا كبيرا حسب الطريقة المتبعة في التقدير، ليس هناك طريقة تقدير مثلى فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف متفردة، ويخلص إلى رؤى ونتائج متميزة ويوضح الجدول الموالي بعض المناهج الشائعة، منها الطلب على النقود دو المتغير الكامن اللذان يعتبران أوسع انتشارا.

جدول رقم 03: أساليب قياس والطرق المختلفة الاقتصاد غير الرسمي:

الطريقة	أهم السمات
المناهج المباشرة	
المسح من العينة	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح.
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المبلغ بيه الخاضع للضريبة.
المناهج غير المباشرة	
إحصاءات الحسابات القومية	تقدير النمو في اقتصاد غير الرسمي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	تقدير النمو في اقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة العاملة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما؛
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي(غير الرسمي والرسمي)، ثم تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي؛

الطلب على النقود المدخلات المادية(استهلاك الكهرباء)	تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي من واقع طلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الظل تتم نقدا، وأن الزيادة في اقتصاد الظل فسوف تزيد من الطلب على السيولة؛ تقدير النمو في اقتصاد غير الرسمي في واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصاد ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل النمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو اقتصاد غير الرسمي.
النماذج منهج المتغير الكامن	تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على اقتصاد غير الرسمي- كعبء الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية- والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد غير الرسمي كسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك. تتميز هذه الطرقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.

المصدر: فريديك شانيدر، دومينيك إنسيتي، **الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة القضايا الاقتصادية**، صندوق النقد الدولي، العدد 30، واشنطن، مارس2002، ص12.

المطلب الأول: مناهج المباشر للقياس الاقتصاد غير الرسمي

تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على المعلومات من الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من طرف العاملين فيه وتنقسم هذه المناهج المباشرة بدورها إلى طرقتين[1]:

أولا: طريقة المسح بالعينة: يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، بحيث تكون العينات مختارة مصممة بشكل جيد وتقوم على أساس إجابات تطوعية من المبحوثين اللذين يكونون في الغالب متزودين وغير مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منه ومن ثم الإجابات المعتمدة على المعلومات التطوعية يجب أن تنتقد وتدرس وتعالج لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، كما هو الحال في جميع الدراسات الاستبيانية فإن دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحثين معها إضافة إلى سرية الإجابات. وأهم ميزة في هذه الطريقة المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها من هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة العاملة فيه؛

ثانيا: طريقة تدقيق الحسابات الضريبية: تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي ولكشف التهرب الضريبي تختار سلطات مالية العالية عينة من أشخاص تجبرهم تحت ضغط العقوبات بالإقرار لدخولهم الخاضعة للضريبة، ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلغ عنها والدخول الحقيقية ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي من ثم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد الخفي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخفائها من قبل الممولين، وفي دراسة أجريت في ولايات المتحدة على عينة مكونة من 50000 فرد من دافعين الضرائب، التي تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم، تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل يرتفع لبعض الأفراد إلى 60% والمشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم اختيار على أساس من هم أكثرا احتمالا من غيرهم لأنهم يتهربوا من الضرائب وبناءا عليه فالنتائج المتحصل عليها غير ممثلة في المجتمع.

[1] الطاهر حسن طه هوليدا، **أثر الاقتصاد الخفي في السودان على التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية شمال كردفان في الفترة 2012-2016**، مذكرة الدكتورة، قسم الاقتصاد،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص ص29-30.

المطلب الثاني: المناهج غير المباشرة

تقوم هذه الطريقة على أسس تتبع الآثار المترتبة على وجود أنشطة اقتصاد غير الرسمي، ومن أهم الأساليب المستخدمة طبقا لهذه الطريقة ما يأتي[1]:

أولا: إحصاءات الحسابات القومية(أسلوب الفرق بين الدخل والإنفاق): يقوم هذا الأسلوب على أساس أن الدخول التي يتم الإفصاح عنها يمكن أن تظهر في صورة إنفاق باعتبار أن جزء من هذه الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها سيتم إنفاق جزء منها لو آجلا، وبالتالي فإن الفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق يمكن أن يكون مؤشرا عن حجم الاقتصاد غير الرسمي، سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي، كما أن التغيرات السنوية التي تطرأ على حجم هذه الفروق تعد مؤشرا عن اتجاه نمو اقتصاد غير رسمي.ويأخذ على هذا الأسلوب عدم وجود ثبات عليها لتحديد أسباب التغير في الإنفاق الكلي الذي يعد متغير أساسي في التحليل؛

ثانيا: طريقة إحصاءات القوى العاملة: يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي من خلال انخفاض مشاركة اليد العاملة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما.

ويتم ذلك باستخدام المسوحات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن الكثير من الناس اللذين لا يشتركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر من ما تقدمه الإحصاءات الرسمية فمن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل الغير الرسمية، ويوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي[2]؛

---

[1] عمر مفتاح الساعدي، أنور عبد الكريم البيصري،**اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في اقتصاد الليبي**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 37، جوان 2013،186، ص ص 195-196.

[2] كمال وحبون، **أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، العدد 22، مخبر دراسات وتحليل سياسات عامة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، الجزائر، 2020، ص 163.

ثالثا: المعاملات: تم تطوير هذا النهج بالكامل بواسطة feige، ويستند هذا إلى افتراض ووجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين حجم المعاملات وإجمالي الناتج القومي الرسمي، كما تم صياغتها في معادلة فيشر،

M*V=P*T (M الأموال، v: السرعة، P: الأسعار ، T: مجموع المعاملات).

ومع ذلك لاشتقاق أرقام اقتصاد غير الرسمي، يتم افتراض أن جميع الاختلافات في النسبة بين القيمة الإجمالية للمعاملات وإجمالي الناتج القومي المقاس رسمي يرجع إلى اقتصاد غير الرسمي وهذا يعني أن هناك قدر كبير من المعلومات، وهذا يعني أن هناك حجم كبير من البيانات من القضاء على المعاملات المالية من المدفوعات التبادلية الخالصة، والتي تعتبر قانونية ولا علاقة لها باقتصاد غير الرسمي بشكل عام على الرغم من أن هذا النهج جذاب من الناحية النظرية، إلا أن المتطلبات العملية اللازمة بالحصول على التفسيرات الموثقة يصعب الوفاء بها بحيث يمكن أن يؤدي تطبيقه إلى نتائج مشكوك فيها.[1]

رابعا: الطلب على النقود: إن أي أن زيادة في حجم القطاع غير الرسمي سيؤدي مباشرة إلى الزيادة على الطلب على النقود، وحتى يتم عزل الإفراط في الطلب على النقود الناجمة من جهة القطاع غير الرسمي فلا بد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على النقود من خلال إدراج كل العوامل المحتملة من الدخول، عادات الدفع، معدلات الفائدة، أيضا يراجع أحجام الرسوم المباشرة وغير المباشرة، التنظيمات الحكومة وتعقيدات النظام الضريبي، وعليه فان الزيادة في الطلب على النقود التي لم تفسر من خلال العوامل العادية، تعود للعوامل الناشطة في القطاع غير الرسمي، حيث إن الانحراف إمام الطلب على النقود سيسحب عندما تكون هذه العوامل في مستواها الملاحظ[2].

---

[1] أسماء حيساء، عبر القادرساهد، **حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة1990-2018**، ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ،المجلد 14، العدد 01 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2020، ص418.

[2] دلال بن سمية ، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 14، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد، الجزائر، نوفمبر2014، ص409.

خامسا: المداخلات المادية(استهلاك الكهرباء): يعتمد هذا المنهج على استخدام المداخلات العملية الإنتاجية في عملية التقدير، ومن أهم هذه المداخلات نجد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها غالبية الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم، وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة سببية بين استهلاك الطاقة الكهربائية والنمو الاقتصادي، وما يعزز هذا الافتراض ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية من أن مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تقترب في الغالب من الواحد، وقدمت هذه الطريقة من قبل الفرنسي Kaufmann Kalibierda في سنوات التسعينات لقياس حجم نشاط الاقتصاد الكلي من خلال كمية الطاقة الكهربائية المستغلة في العمليات الإنتاجية باعتبار الطاقة الكهربائية أفضل مؤشر مادي للأداء الاقتصادي، في محاولة لها لتجنب النقائص التي تعرضت لها طريقة كوفمان و كالبيردا قامت مريا لاكو وبتقديم نموذج جديد يعتمد على استهلاك الأسرة للكهرباء الذي يقوم على فرضية إن الإنتاج الأسري يمثل محور الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي الذي يعتمد بدوره على جزء ثابت إلى حد ما من الطاقة.[1]

المطلب الثالث: منهج المتغير الكامن:

من خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد الأسود كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الأسود كعبء الضريبي وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد الأسود كالسيولة، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك تتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد. فكل الطرق التي تم تقديمها حتى الآن لتقدير حجم ونمو الاقتصاد الأسود تراعي مؤشر واحد فقط، أما هذه الطريقة تقوم على النظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة (غير الملحوظة) والتي تراعي العديد من الأسباب والمؤشرات على الظاهرة محل الدراسة. ويستخدم هذا المنهج تحليل العوامل في قياس الاقتصاد الأسود كمتغير كامن بمرور الوقت وتظهر تقدير معاملات الارتباط غير المعروفة في صورة مجموعة من المعادلات الهيكلية والتي لم يتمكن الباحثون من خلالها قياس المتغير الكامن بشكل مباشر. وطبقا لهذا المنهج هناك متغير واحد غير ملحوظ هو حجم الاقتصاد الأسود، ويفترض أنه يتأثر بمجموعة المؤثرات التي توضح مدى اعتماد الاقتصاد الأسود على المتغيرات قد تقيد في التنبؤ بحركته والتأمل بمرور الوقت بين الأسباب(i= 1 ,2....k) zit وحجم الاقتصاد الخفي x ومؤشراته (y=1,2,...p) yit.[2] ويوضح الشكل التالي:

[1] رضا دحماني ، مراد زايد، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017**، مجلة رؤى الاقتصادية، ، المجلد9، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر الوادي، الجزائر ، ديسمبر 2019، ص20.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعية ، الاسكندارية، 2006، ص ص 84-85.

الشكل رقم 02: النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب لقياس الاقتصاد غير الرسمي

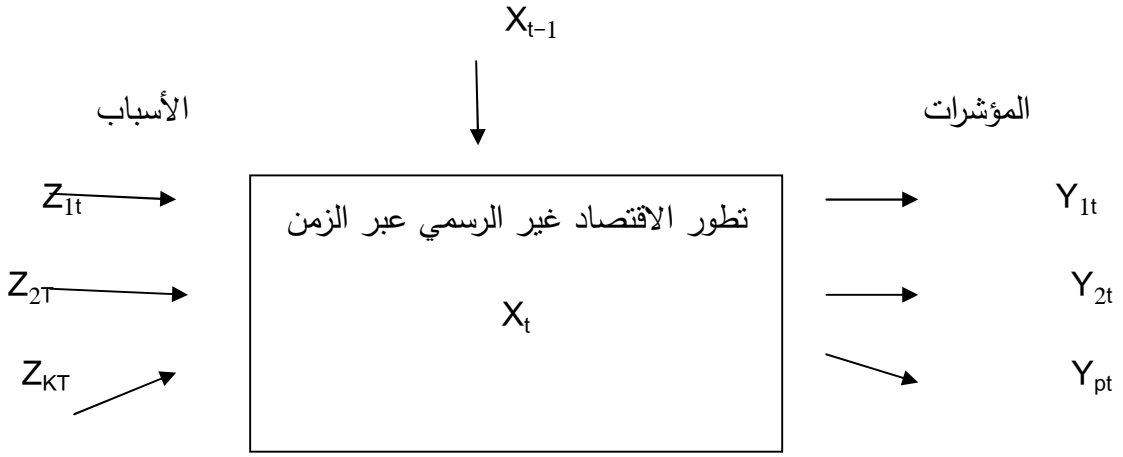

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعية ، الإسكندارية، 2006، ص 86.

فإذا كانت هناك ثلاث أسباب رئيسية دافعة للاقتصاد الأسود (ارتفاع الضريبة، القواعد التنظيمية الحكومية، موقف المواطنين اتجاه الدولة) والتي تصف مدى استعداد الأفراد على أقل جزئيا لترك وظائفهم الرسمية ودخولهم الاقتصاد الأسود.

ومن هنا ينعكس التغيير في حجم الاقتصاد الأسود في المؤشرات التالية[1]:

1. **المؤشرات النقدية:** كلما ارتفعت وازدادت أنشطة الاقتصاد الأسود، ازداد الطلب على النقود؛
2. **مؤشر سوق العمل:** انخفاض مشاركة العاملين في القطاع الاقتصادي الرسمي مؤشر يدل على تزايد مشاركة العمل في قطاع الاقتصاد الأسود أيضا. إذا قلت عدد ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي تزداد عدد الساعات في الاقتصاد الأسود؛
3. **مؤشر سوق الإنتاج:** الزيادة في الاقتصاد الأسود تعني أن المدخلات خاصة عنصر العمل) تنتقل خارج الاقتصاد الرسمي وهذا التحول ربما يكون له تأثير سيئ على معدل نمو الاقتصاد الرسمي.

في عام 1999 طور gilles وآخرون هذا المنهج وراو أن نموذج تعدد أسباب والمؤشرات الديناميكي الشامل يعطى مؤشرا على تسلسل وقت وزمن الإنتاج الأسود والمقاس في كندا ونيوزيلندا، ثم أوضحوا بأن نموذج الطلب على النقود المستقل يمكنه الوصول إلى علاقة تشير

[1] رشيدة حمودة، **إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتين: الجزائر ومصر**، رسالة ماجيستر، تخصص الإدارة الإستراتجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية الوتاجرية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الدزائر، 2012، ص 37.

إلى تحول هذا المؤشر إلى وحدات مئوية. فعلى عكس الدراسات السابقة فان gilles ومن معه أولوا مزيدا من الاهتمام بحركية وعدم ثبات وتكامل بيانات التسلسل الزمني في كدا النموذجين.

وهذا المنهج يعالج أو يتناول المنتج الأسود كمتغير كامن أو مستتر ويستخدم العديد من المتغيرات السببية (يمكن قياسها) ومتغيرات المؤشرات، والأولى تتضمن متوسط معدلات الضريبة الحدية، والتضخم، والدخل الحقيقي ، ودرجة التنظيم في الاقتصاد، أما الثانية فهي تتضمن التغيرات في معدل مشاركة قوى العمل من الذكور ومعدل كمية النقود.

ولقد سمح gilles ومن معه بوجود سرعات مختلفة لدوريات العملات في الاقتصاديات السوداء والاقتصاديات الرسمية المسجلة. كما أن معادلة الطلب على النقود لا تستخدم كمدخل لتحديد التغير في الاقتصاد الأسود بمرور الوقت. ولكنها تستخدم فقط في الحصول على متوسط قيمة المنتج الأسود المقاس في المدى الطويل، حتى أن المعدل المتنبأ به من جانب النموذج يمكن استخدامه في تقدير حجم الاقتصاد الأسود.[1]

[1] المرجع السابق، ص 38.

خلاصة الفصل

كخلاصة يمكننا القول بان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب وذلك نظرا لتعدد تعريفها ومفاهيمها، حيث اختلف معظم الاقتصاديون والباحثون على تقديم تعريف واضح ودقيق لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلها محل اهتمام دول العالم في السنوات الأخيرة.

وقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت ظهور واتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم، كما أبرزنا مختلف الأنشطة التي يمكن أن يكون عليها.

وكما حاولنا التطرق لمختلف النماذج والطرق المستعملة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وإن للإقتصاد غير الرسمي آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقلة من الآثار الايجابية التي يراها الباحثين الاقتصاديين على أنها ماهية إلا مسكن اجتماعي لا غير.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: المراحل، الأسباب، والمظاهر.

المبحث الثالث: وزن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تمهيد

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مربها، ولعل أهم مرحلة تميز هذا الأخير هي فترة التمنينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني.

تميز الاقتصاد الجزائري بالعديد من الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة التي يتولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني، ولم تخضع للضرائب، وقد أخد الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة، حيث اتسعت رقعته لتغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة في المجتمع.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: المراحل، الأسباب، والمظاهر.

المبحث الثالث: وزن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

إن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في ضعف كفاءة الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريع

اقتصاد الريع: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات، فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف الثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع[1].

الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة35% من الناتج الداخلي و64 %من الإيرادات العامة للدولة و98,5 من إجمالي الصادرات[2].

تعتبر الدولة الجزائرية ريعية بامتياز، إذ تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتول الدخل، أي أنها تعتمد على صادرات البترول والغاز التي تمثل حوالي 90% من القيمة الناتج المحلي الإجمالي، مصدرا أساسيا في كل مدا خيل الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي جعل المجتمع الجزائري يتعايش على مصروفات هذه الدول الريعية، أو على الإنفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ الدخل الوطني، فتتضاءل حاجة الدولة لغرض الضرائب على دخول المواطنين في مقابل تصاعد اعتماد المواطن على الدولة للحصول على الدخل والخدمات العامة، وسبب ذلك خللا في العلاقة بين السلطة السياسية والمواطنين، بينما تجد في المجتمعات الرأسمالية الغربية، إن الجزء الأكبر من ميزانية الدولة يقوم على دافع الضرائب وتكمن الإشكالية اليوم، منذ بدء تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014 في تداعيات هذا التراجع على موازنة الدولة الجزائرية، أصبح الاقتصاد الجزائري يعيش أزمات متواصل المشكلات الاقتصادية مع زيادة الأسعار، في مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وقد برز في الدولة الجزائرية الريعية عدم تناظر سياسي بين الدولة والشعب، فالدولة تراكم الثروات ولا توفر فرص العمل وليس إيجاد الثروات شاغل الدولة الجزائرية ، فهي تخشى انحسار احتكارها توزيع الريع[3].

---

[1] سوهية خاوي، **اثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنموية، كلية العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة ، الجزائر،2015، ص78.

[2] خديجة خالدي، **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد2،العدد2، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص88.

[3] توفيق المديني ، **أزمة الدولة الريعية الجزائرية** ، على الموقع www.alaraby.co.uk تم الاطلاع يوم 2021/05/18 على الساعة 10:41.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات والواردات

يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:[1]

أولا: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات: إن ما يميز الاقتصاد الجزائري من هذا الجانب هو الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوء الأحوال ب95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للمتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللمتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف)من جهة أخرى، إلا وهو الدولار الأمريكي، فضلا على التركيز السلعي للصادرات الجزائرية فإنها تمتاز كذلك بالتركز المكاني أو الجغرافي الكبير حيث يتم التصدير إلى دول معينة دون غيرها خاصة منها الدول الأوروبية، الولايات المتحدة، واليابان إذ إن الاتحاد الأوروبي بمفرده استحوذ على 59,4% من قيمة صادرات الجزائر عام 2002، وبناءا على ذلك يتضح لنا إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يقوم على الإستراتيجية الاستنزافية للثروات الباطنية المحروقاتية، حيث تشكل المحروقات مانسبته 35 %من الناتج الداخلي،65% الإيرادات العامة للدولة وحوالي 98,5 من إجمالي الصادرات، وعليه فان المتغيرات في قيمة عملة فوترة تلك الصادرات من شانها إن تؤثر على القدرة الشرائية (النفط والغاز) للمحروقات، وكذلك سلبا خاصة إذا كان التغير اتجاه الانخفاض، إن هذا الانشغال يعني إن كل الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على عوائد صادرات مقومة بعملات دولية عرضة للتقلبات المفاجئة، كما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة بالأساس؛

ثانيا: الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات: تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها، مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني من جراء الإنفاق على الواردات التي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الوطني كما إن ما يميز كذلك الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني(الجغرافي)العالي، حيث نجد حوالي ثلثي(3/2) الواردات الجزائرية مصدره هو الاتحاد الأوروبي، ففي سنة2002 شكلت حصة أوروبا من إجمالي واردات الجزائر ما نسبته 64,5%، كم إن حصة أوروبا من الواردات المغاربية من بينما في ذالك الجزائر لعقد السبعينات تتراوح مابين65%و70% وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية مع بلدان القارات الأخرى، وهو ما يدل إن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية باعتبارها عملة الدول المصدر، وعليه فان كل تغير في سعر الصرف الأورو مقابل الدولار سوف يحدث تأثير على القدرة الشرائية(الاستيرادية) للدولة الجزائرية على اعتبار أنها تعتمد على الدولار باعتباره عملة احتياطية قابلة للتحويل، ومن تم كل تغير في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على القدرة الاستيرادية الجزائرية، وطالما أن هيكل الواردات الجزائرية يشكل مواد استهلاكية ضرورية (أغذية، أدوية،...)، فمن شان

[1] عبد الحق بوعتروس ، ملاك قارة ، **إثأر تغير سع صرف الأوردو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 18، العدد1، كلية الاقتصاد والتسيير، ، جامعة منتوري قسنطينة1، الجزائر، 2007، ص ص 208-209.

التقلب في قيمة الدولار مقابل الأورو أن ينعكس سلبا على الرفاهية الاجتماعية وعلى النمو الاقتصادي خاصة أن نسبة 60% من الواردات الجزائرية مصدرها منطقة الأورو، هذا الأخير الذي يمثل عملة الفوترة للواردات الجزائرية.

يبين الجدول رقم 4: تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019):

السنة / البيان	الواردات	الصادرات
2005	20048	46001
2006	21456	54613
2007	27631	6016
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	50376	72620
2013	54903	65823
2014	58330	61172
2015	51646	35138
2016	46727	29668
2017	34569	48980
2018	41113	48573
2019	34994	44632

المصدر: تقارير البنك الدولي، النشرة الإحصائية الثلاثية 2016-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن الوالدات والصادرات الجزائرية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى، حيث أن الواردات ارتفعت من 20048 سنة 2005 مليار دولار لتصل إلى 58330مليار دولار سنة 2014، لتنخفض مرة أخرى خلال السنوات الخمسة الأخيرة لتصل سنة 2019الى 34994 مليار دولار، كما أن الصادرات أيضا شهدت تذبذبا خلال هذه السنوات، حيث قدرت ب 46001مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 44632 مليار دولار سنة 2019 وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الجزائر على المحروقات.

الشكل رقم 03: تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2019):

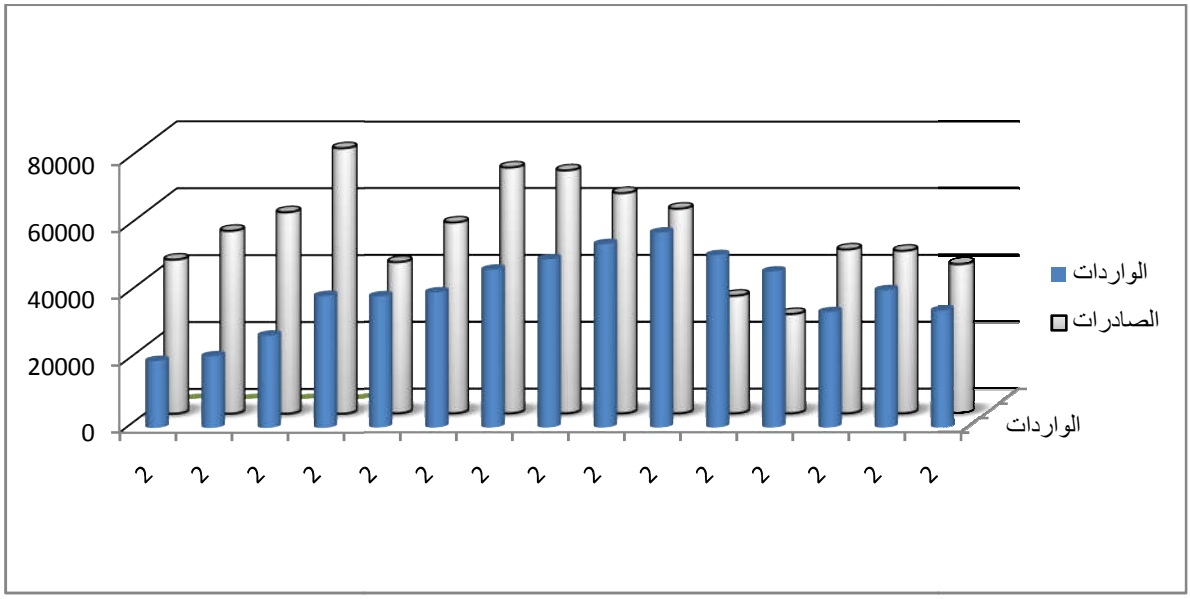

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت تذبذب مستمرا طيلة 12 سنة السابقة، فكلما ارتفعت يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحرقات، والعكس صحيح.

أما فيما يخص الواردات فهي كذلك في ارتفاع نتيجة حصيلة الصادرات وارتفاع أسعار البترول ويحدث العكس لما تنخفض قيمة الواردات لما يحدث انخفاض في قيمة أسعار البترول يصاحبها تذبذب في الصادرات وعدم القدرة على تقليص الكميات المستوردة.

المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري اقتصاد تعم فيه آليات الفساد

لقد انتشرت ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير بالرغم من الإجراءات التي اتخذت (كالمرسوم الخاص بمكافحة الفساد، إبرام اتفاقيات دولية لتدعيم جهود محاربة الفساد ...)، إلا أن تجربة الجزائر في محاربة الفساد لم تعطي نتائجها الايجابية وذلك راجع إلى عدم فعالية ما يمتلكه هذا البلد من الأدوات القانونية المستخدمة لممارسة الرقابة والردع، ويمكن تلخيص أهم قضايا الفساد في الجزائر في الشكل الموالي :

الشكل رقم 04: أشهر قضايا الفساد في الجزائر.

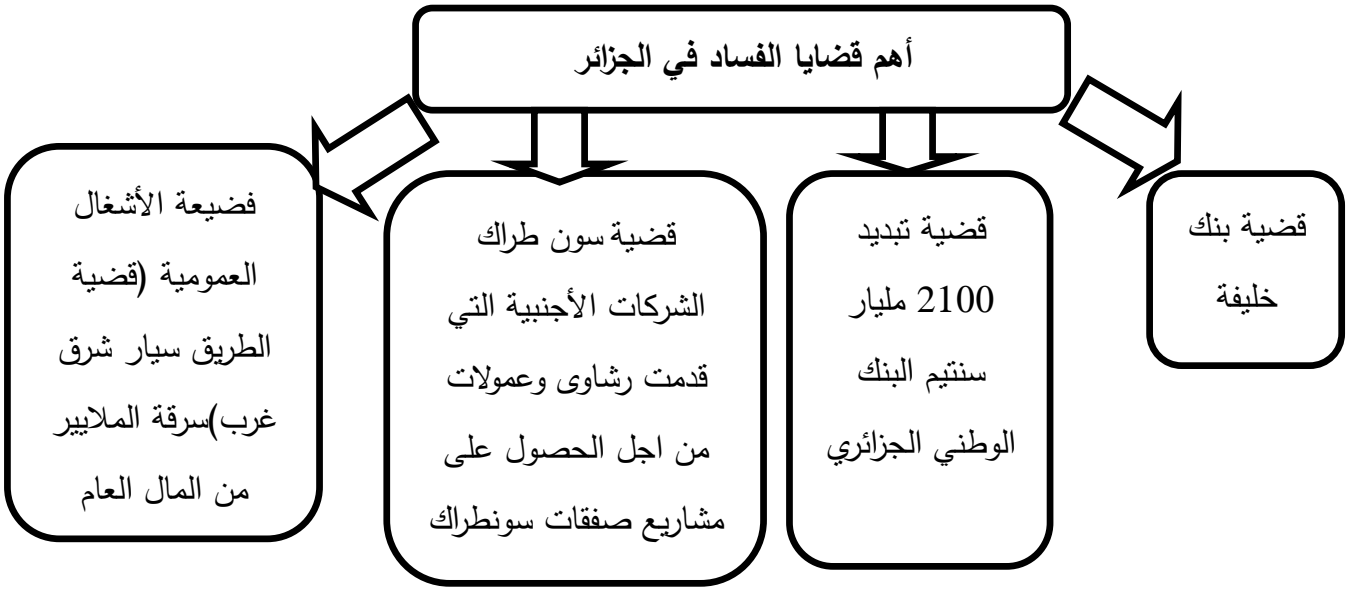

المصدر: محمد عبد القادر، ياسين وعزوز، **متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص29.

تعتبر قضية بنك خليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت بفضيحة القرن، كما أن قطاع الأشغال العمومية يعتبر من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في انجاز مشروع الطريق السيار شرق- غرب خير مثال عن ذلك. لقد اعتقد الجزائريون أن قضية الخليفة والطريق سيار شرق- غرب ستكونان أخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، لكن الفساد تغلغل وامتد إلى قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري[1].

[1] محمد عبد القادر، ياسين وعزوز، **متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دارية، أدرار، الجزائر، 2020، ص ص 29-30.

الجدول رقم 5: درجة ورتبة الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2003-2019:

السنوات	تسلسل الجزائر	عدد الدول بالدراسة	درجة المؤشر
2003	88	133	2،6
2004	97	146	2،7
2005	97	158	2،8
2006	84	163	3،1
2007	99	180	3
2008	92	180	3،2
2009	111	180	2،8
2010	105	178	2،9
2011	112	183	2،9
2012	105	176	3،4
2013	94	177	3،6
2014	100	177	3،6
2015	88	167	3،6
2016	108	176	3،4
2017	112	180	3،3
2018	105	180	3,5
2019	106	180	3,4

المصدر: - حنان حاقة، وآخرون، **العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 2003-2016**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد01،كلية اللوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حما لخضر، الوادي، 2020، ص 36.

- عبد لقادر محمد، ياسين وعزوز، **متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، ، مذكرة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دارية، أدرار، الجزائر، 2020، ص 36.

الشكل رقم 05: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2003- 2017:

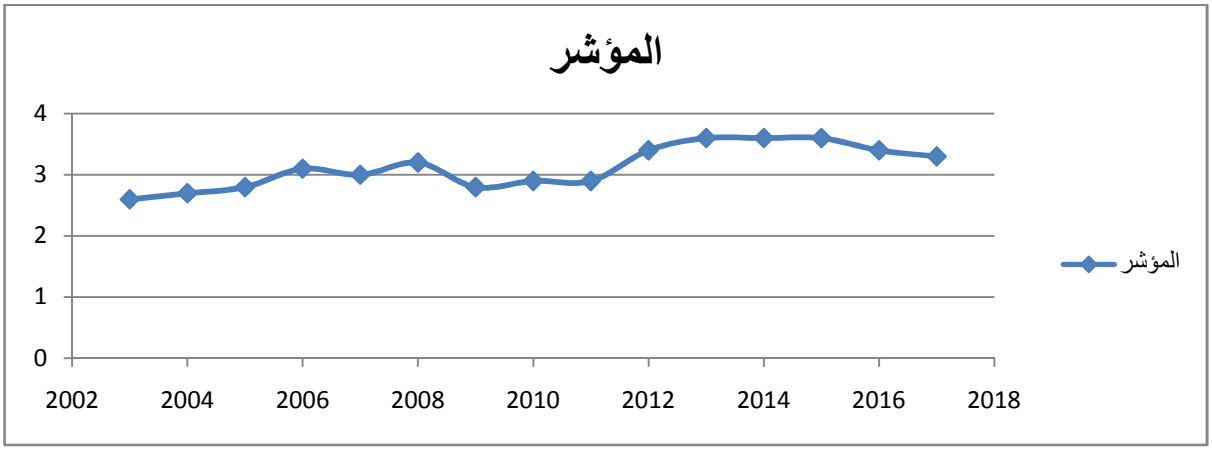

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول أعلاه

يتضح لنا من الجدول والشكل أعلاه أن درجة مؤشر مدركات الفساد طيلة فترة الدراسات تتراوح مابين (3,6-2,6) وهي قريبة جدا من الصفر وبعيدة جدا من العشرة، مما يؤكد على وجود تفشي مختلف مظاهر الفساد بشكل مرتفع في الجزائر وهو ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، إن تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر انعكس على وضعية البلاد التنموية، حيث تحصلت الجزائر على 34 درجة من 100 في ترتيب 2016، بانخفاض نقطتين عن مؤشرها لعام 2015 مما سمح لها بالتقدم تسعة مراكز عن السنة الفارطة التي إحتلت فيها المرتبة 108، مثلما أشارت له الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة الشفافية في الجزائر، وأضافت الجمعية انه وللسنة 2014 على التوالي تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فسادا.

المبحث الثاني: الإقتصاد الموازي في الجزائر: المراحل، الأسباب،المظاهر

تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتضمنة للأنشطة الاقتصادية الخارجة عن إطار الرقابة، والتي ينتج عنها مداخيل لاتخضع للضرائب ولا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي مرّت بها الظاهرة في الجزائر وكذا عوامل وأسباب ظهورها وتناميها ومظاهرها.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد نامي، عرف عدة مراحل انتقالية جعلت من الطبيعي أن يشغل الاقتصاد غير الرسمي نصيبا معتبرا منه، وقد ساير الاقتصاد غير الرسمي مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لكن بدرجات مختلفة، وقد شهد الاقتصاد غير الرسمي عدة مراحل يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل رئيسية.

المرحلة الأولى: ملامح ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1962-1989:

إن أغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر خلال فترة التسعينات بعد الاستقلال، تميزت بطابع زراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية هذه الفترة وبداية سبعينات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي، والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، وتأميم قطاع المحروقات في 1971 والاستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة 1973 حتى أوائل الثمانينات، الأمر الذي ساعد على توفير المدخرات محلية كافية لإرساء بنيان اقتصادي متين، أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستويات البطالة خاصة في المناطق الحضرية، إذ انتقال معدل البطالة من 33% سنة 1966 إلى 14% سنة 1985. في المقابل في بداية السبعينات يمكن حصر الأنشطة غير الرسمية بالجزائر في الأنشطة الفلاحية وأنشطة الأسر المعيشية. وقد تميزت هذه الفترة بعد منتصف الثمانينات بخصائص عدة نذكر منها[1]:

- احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية؛
- تدعيم الأسعار، وإهمال دور القطاع الخاص؛
- ارتفاع القدرة الشرائية.

[1] رشيدة بوعافية، محمد يدو، **تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر**، مجلة أبحاث ودارسات التنمية، المجلد04، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر2017، ص17.

إن هذه الخصائص للاقتصاد الجزائري ينتج عنها نقص في الموارد الاستهلاكية وازدياد الطلب عليها، وعجز السوق الوطنية عن تلبية هذه الأخير، غير أن هذا الأمر عولج في تلك الفترة ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استرداد السلع الاستهلاكية. لكن هذا الإجراء- مع وجود احتكار- أدى في الحقيقة إلى ظهور نمط استهلاكي اصطناعي يساهم بدوره في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية بظهور السوق السوداء وسوق الموازية لسلع والعملات والممارسات غير القانونية (الرشوة، والفساد، المحسوبية، اختلاس.... الخ)، أما فيما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي، حسب المعيار القانوني يتكون من الأشخاص غير المصرح بهم أساسا، اللذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل والأشخاص اللذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية والرعاية العائلية، والأشخاص اللذين يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعيقين العاملين غير المحميين بتشريع العمل. غير أنه في سنة 1978 تم إصدار القانون الأساسي العام للعمل بغية تنظيم عمل النساء والقصر، إذ قلص النص السن القانونية للعمل من 18 إلى 16 سنة[1].

المرحلة الثانية: ملامح ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1990-1999

جاءت هذه المرحلة كنتيجة لأزمة النفطية العالمية 1986، التي نجم عنها إختلالات مالية واقتصادية واضحة على البلاد جراء انخفاض مداخيل الصادرات بما يقارب 50% وكذا تدني معدلات التبادل، الأمر الذي يبين بوضوح هشاشة الاقتصاد المتبع من طرف الجزائر القائم على التخطيط المركزي واحتكار الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى ضبطها للسوق، مما أدى إلى برنامجين اقتصاديين مع الصندوق النقد الدولي في 1994 (البرنامج الاقتصادي) وفي 1995 (برنامج التصحيح الهيكلي)، واللذين أفضيا إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1999. وقد تميزت هذه الفترة التي تعتبر فترة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري بـ[2] :

- إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعي، البناء، الأشغال العمومية، الفلاحة) أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي؛
- تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل؛
- دخول الشباب إلى الطرابندو"والطرق الملتوية؛
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشغلات جزئيا في أعمال بالمنزل لاتخضع لأي نوع من أنواع التنظيم ولا لأي معايير؛
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى نتيجة لفقر الأسر؛
- تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات تباطؤ النشاط الاقتصادي.

[1] المرجع السابق، ص ص 17،18.

[2] عزة عفيف، **الإصلاح الضريبي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 57-58.

تميزت هذه المرحلة بتطور الاقتصاد غير الرسمي للتوزيع وذلك عن طريق اكتساح الأشخاص ذوي الفئات العمرية الشابة الطرابندو والاستيراد بالحقيبة كما ظهرت تجارة الأرصفة والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية غير المنظمة، وأسواق العملات الأجنبية والذهب، هذه جانب الاقتصادي غير الرسمي أما الجانب الآخر فتمثل في ظهور وتطور بعض النشاطات السوداء شرعية وغير الشرعية ، فتطور الاقتصاد غير الرسمي للإنتاج صاحبه تطور ظاهرتي الغش الجبائي والعمل غير الرسمي نتيجة لعدم تساير الأنظمة الجبائية والاجتماعية والمالية للأوضاع الاقتصادية التي تعرفها البلاد.كما لاننسى سببا سياسيا مهما في انتشار السوق السوداء واستفحال الأنشطة غير الرسمية في هذه المرحلة، وهو عدم الاستقرار ولا أمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينات، حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب الهمجي مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنها وإهمال الجانب الاقتصادي وتخلفها عن مراقبة العمليات الاقتصادية، هذا ما أدى بالمنظمات الإجرامية من اغتنام الفرصة وتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية[1].

المرحلة الثالثة: عوامل استفحال الاقتصاد غير الرسمي ما بعد 2000 إلى يومنا هذا:

تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال البرامج الاقتصادية وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهرب الضريبي عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها[2].

[1] المرجع السابق، ص 58.

[2] دراجي راقي، **واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد01، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص 16.

المطلب الثاني: أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي

لم ينشأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صدفة، بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات نذكر منها[1]:

- تحرير التجارة الخارجية والذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من عدة جوانب:

أولا: ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية وهو ما أثر سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة والاقتصاد غير الرسمي؛

ثانيا: تقليد العلامات التجارية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية (سواء كانت محلية الصنع أومستوردة)؛

ثالثا: أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ظهور سوق الصرف الموازية حيث يلجأ إليه المستوردين من أجل الحصول على العملة الصعبة التي يحتاجونها في تسوية معاملاتها المالية مع الخارج وذلك نظرا لعجز البنك المركزي عن تلبية الطلب على العملة الصعبة؛

- مخلفات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي والتي جعلت القطاع الاقتصادي الرسمي عاجز على الاستجابة للأعداد المتزايدة للبطالين بمن فيهم البطالين الجدد المتخرجين، من الجامعات ومعاهد التكوين أو أيضا أولئك الذين تم تسريحهم في إطار خوصصة المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكلتها؛
- النظام الجبائي والجمركي المعمول به: حيث أن ارتفاع معدلات الضرائب وتنوعها أثقل كاهل التجار في الاقتصاد الرسمي، وهو ماجعل الكثير منهم يفضل العمل في الاقتصاد الموازي من أجل التهرب من دفع الضرائب وتعظيم الأرباح، هذا مع ضعف وتخلف وظيفة الرقابة الضريبية الممارسة من طرف أجهزة الدولة، بالنظر إلى نقص وسائل عملها من جهة وضعف التنسيق بينها من جهة أخرى؛
- ظاهرة البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما نتج عنه من نفور العون الاقتصادي والمستثمرين من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الرشوة؛
- سياسة السكن والعمران المنتهجة وضعف التوازن الإنمائي بين مختلف جهات وولايات الوطن، وهو ما أدى إلى موجات كبيرة من النزوح الريفي نحو المدن ومع ضعف فرص العمل في البلدان يلجأ النازحون إلى القطاع غير الرسمي من أجل ضمان حد أدنى من الدخل؛

[1] عبد الله، يحي قوري، **أثر الإقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 191.

بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في[1]:

- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيرها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من إرتفاع في معدلات البطالة؛
- أزمة المديونية الكبيرة التي حتمت على الجزائر الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون مرورا بالإصلاح الهيكلي الذي كان له تأثير سلبيا خاصة على الناحية الاجتماعية؛
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي؛

توجد أسباب أخرى[2]:

- ارتفاع معدل البطالة في الجزائر: أدى التفاوت الكبير بين عدد المترشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا إلى إتساع حجم ونطاق البطالة، حيث يعتبر ذلك نتيجة عدة أسباب منها أزمة النفط العالمية 1986 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها، مما أدى إلى تقليص المشاريع الإستثمارية الجديدة وتوقف جزء من الإستثمارات التي كانت في طور الإنجاز نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقيف عدد من العمال من العمل؛
- إرتفاع تكاليف المعيشية وتدني مستوى الدخل: أدى تبني الجزائر إلى برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من قبل المؤسسات المالية في فترة التسعينات من القرن العشرين بالدولة إلى تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار الجزائري، وتزايد مستويات التضخم مع تجميد الأجور، أنعكس عنه تدني مستويات الدخل والفقر فيها، ودعم وتغطية الأجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشة كريمة لأصحابها، فقد شكلت فئة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع أقل من1,25 دولار يوميا، نسبة 3,6% سنة 1988 وأرتفعت إلى 5,7 سنة 1955 ثم أنخفض إلى 2,7 سنة 2005 في حين نسجل إجمالي إنخفاض معدل الفقر الإجمالي ب 49% خلال الفترة (1966،2010) دلالة على الجهود التي تبدلها الدولة الجزائرية في محاربة الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال في العيش الكريم؛
- الإحاطة على التقاعد أو التقاعد النسبي في سن مبكرة، خاصة في القطاع العسكري وقطاع التربية والتعليم(لأن هذين القطاعين يشغلان نسبة معتبرة من اليد العاملة في الجزائر)، تجد الشباب في سن الثلاثينيات وهو متقاعد فيسعى إلى البحث عن فرصة عمل أخرى لتحسين دخله المالي ويكون له ذلك في القطاع غير الرسمي سهلا.

---

[1] علي بودلال، **انعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، المجلد02، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد حميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2012، ص 148.

[2] مغنية موسوس، **ضبط الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد04، العدد02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 2018، ص ص182-182.

المطلب الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي

يغطي الاقتصاد غير الرسمي مجالا واسعا من الأنشطة الممارسة من طرف فئات متعددة في المجتمع، بعض هذه الأنشطة تكتسي صفة المشروعية و تمارس بطريقة غير رسمية، وأخرى محظورة بنص القانون، وتتمثل هذه المظاهر في:[1]

أولا: السوق الموازي للصرف في الجزائر: شكلت العديد من الولايات في الجزائر على غرار تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة عبر القنوات الموازية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني نظرا لحجم المبالغ المتداولة فيها، وتخسر الجزائر حوالي مليار أورو سنويا من تحويلات رعاياها الموجودين في الخارج الذين يتعاملون مباشرة مع السوق الموازية بسبب غياب إطار منظم وفعال لتحويل الأموال.

1.أسباب تنامي السوق الموازية للصرف في الجزائر:

تعود بداية ظهور الأسواق الموازية للعملة الصعبة في الجزائر إلى نهاية السبعينات، حيث أن العوائد البترولية المعتبرة وإمكانية اللجوء إلى الديوان الخارجي آنذاك أدى إلى تقويم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية، مما أدى شيئا فشيئا إلى انحراف سعر الصرف عن السعر الرسمي، وخلال الثمانينات توسع سوق الصرف الموازي، نتيجة تزايد الطلب على العملة الصعبة بفعل تفتح المجتمع الجزائري على أنماط الاستهلاك الغربية، وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية.

ومن الأسباب التي أدت إلى استفحال هذه الظاهرة[2]:

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة: إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط على البنوك وبمبالغ محددة؛
- تحديد الحد الأقصى للمبالغ القابلة للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة بـ 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العالم ؛
- أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء إلى السوق الموازي من اجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط؛

[1] عبد الحكيم بوالحية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2018، ص ص 188-189.

[2] إيمان بوقصة، **الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3،العدد1، مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة لمسيلة، الجزائر،2017، ص259.

ومن خلال الجدول الموالي الذي يبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 2001 إلى 2013.

الجدول رقم06: تطور سعر الصرف غير الرسمي والرسمي خلال الفترة 2001-2013:

الوحدة: الأورو والدينار الجزائري

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2001	72،25	85
2002	78	96
2004	86	120
2005	96	94،5
2006	93،60	100
2007	70،99	105
2008	107	120
2009	101	125
2010	93	127
2011	106	142
2012	103	150
2013	103	141

المصدر: حورية بوردعة، إدريس رفيق أيسعد، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد11، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ، وهران، 1998ص84.

لقد عرف سعر الصرف استقرارا من سنة 2005 في السوق الرسمي والموازي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي اصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة2004 والمتضمن رفع رأس مال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازية[1].

[1] حورية بور دعة، إدريس رقيق أيسعد، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 11، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2017.

ثانيا: الفساد: إن آليات الفساد أصبحت تؤثر في حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق غير الرسمي وتنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته ، هذا الوضع اضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة عنصر الثقة فيها الجزائر بلد هامشي على مستوى الاقتصاد العالمي، ولكن وجود إمكانية كبيرة ليصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي، حيث أنها تصدر 98% من الموارد الهيدروكربونية في شكل مواد خام وتستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و20% بالعملات الأجنبية و20 %من اجل منطقة الدولاروتعتبر98% من صادرات الجزائر مقومة بالدولار[1].

ثالثا: تقليد العلامات التجارية: يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي والمستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو العالم الخارجي التجارة الخارجية في سنة 1991 حيث أصبح العلامات التجارية جزءا كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية، ه المنتجات إما تنتج في الجزائر أو تستورد من الخارج [2].

الجدول الموالي يبين نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية خلال الفترة 2005 إلى2015

[1] هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017، ص77.

[2] ملاك قارة، **تقليد العلامات التجارية في الجزائر، حجمها وإجراءات مكافحتها**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد28، االعدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة1، الجزائر، 2017، ص 14.

الجدول رقم07: نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية خلال الفترة 2005 إلى2015

السلع المقلدة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ملابس رياضية	_	_	_	_	10,92	86,68	64,2	21,66	22	16	2,61
أدواتكهر ومنزلية	1	−28	_	0,39	0,47	9,54	_	7,59	1,04	5	0,3
قطع غيار	28	28	12,25	10,24	0,12	2,37	_	1,15	_	6	0,19
خردوات	_	4	3,77	_	4,03	0,32	2,34	1,16	_	_	_
مواد تجميل	1	18,5	30,86	81,85	28,74	_	30,74	59,01	70,93	60	29,40
أدوات كهربائية	2	19	13,45	1,95	2,09	1,9	2,09	8,59	6,72	3,3	2
سجائر	66	_	30,68	_	40,75	_	_	0,84	_	_	_
مواد غذائية	2	2.5	8,99	5,57	0,59	_	_	_	_	11	64,41

المصدر: ملاك قارة، **تقليد العلامات التجارية في الجزائر حجمها وإجراءات مكافحتها**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2, الجزائر، المجلد أ، العدد47، 2017، ص14.

نلاحظ من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تقليد العلامات التجارية مس مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في الفترة الممتدة بين 2005 و2015 ومن بين الأنشطة التي تعرضت للتقليد بنسب كبيرة نجد مواد التجميد والتي بقيت تحتفظ بنسب عالية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2012(70,93) وقد أسفرت التقارير المخبرية عن احتواء مواد التجميل المغشوشة على مادة خطيرة هي الرصاص بالإضافة إلى الطباشير ومواد أخرى سامة، ومن أهم أسماء الماركات العالمية المقلدة المتواجدة في الأسواق الجزائرية كريستين، هولي، اليزابيت، لوريال، كما نجد قطاع السجائر الذي باغ ذروته سنة2005 بنسبة 66%، وقد نجد منتوج الشمة المغشوش مصنوع من فضلات الحيوانات وزيوت السيارات والزجاج، أما فيما تخص الملابس الرياضية فقد بلغت أعلى نسبة سنة 2012 بحوالي 86,6% ولوحظ أن المواد المصنوعة منها هذه الألبسة تسببت في

الحساسية والتهابات جلدية خطيرة، في حين بلغت نسبة المواد الغذائية سنة2015 64,41% ومن بين أهم المواد التي تم تقليدها تتمثل في شاي الخيمة، وطماطم كاب، زيت المائدة ايليو[1].

رابعا: التهرب الضريبي: تتميز الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة، بتحرير التجارة الخارجية، وانهيار الاحتكار وإلغاء التثبيت الإداري للأسعار وظهور صنف من المتعاملين يفضلون الربح السريع وغيرها من السلوكيات غير الرشيدة، في ظل هذه المعطيات الجديدة شهدنا نظام ضريبي بإصلاحاته العميقة جاء ليساير تلك التحولات[2].

يمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي الأول يقوم به المكلفون بالضريبة من خلال التغيرات القانونية، حيث تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة مثل إعطاء الهبات والتبرعات، أما الثاني فيكون بمخالفة الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشوة للهروب من دفع الضرائب المستحقة، كالإتلاف العمدي للسجلات الضريبية، وتزوير فواتير الشراء أو البيع أو من خلال زيادة حجم الخسائر. كذلك لابد من التمييز بين التهرب والغش الضريبي، حيث يفرق العديد من الاقتصاديين الغش والتهرب على اعتبار أن الغش تصرف غير مشروع يمثل عدم احترام القوانين، وهو انتهاك إرادي لروح القانون وإرادة المشرع، وغالبا ما يكون متعمد باستخدام طرق غير مشروعة، أما التهرب الضريبي فهو مشروع من منظور الاقتصاد، كونه سلوك يعتمد على معرفة الثغرات القانونية باستخدامها لمصلحة المكلف بالأداء الضريبي قصد تخفيض ما هو مستحق عليه أو يجب دفعه كليا[3].

1: مظاهر التهرب الضريبي:تتمثل مظاهر التهرب الضريبي الأكثر ممارسة من قبل المكلفين في الجزائر فيما يلي[4]:

- محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، وخاصة المبيعات بدون فاتورة؛
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند الطلب للحصول عن تخفيض أو خصم أو إعفاء أو إسترجاع للرسم على القيمة المضافة؛
- القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد حسابات أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيحة أو وهمية في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 و10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محله؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص 15-16.

[2] لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية- دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم ليواقي**، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010 ص12.

[3] إيمان بوقصة، **الفساد المالي وعلاقته بالإقتصاد الموازي**، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[4] نجاة مشمس، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018، ص 401.

- ❖ استخدام أسماء مستعارة واستئجار السجلات التجارية، هذه الممارسة تساهم في انتشار التزوير فضلا على زيادة حاملي السجلات التجارية المزورة؛
- ❖ تكوين شركات الواجهة التمويهية والتي تتميز بالكثير من الممارسات المشبوهة مثل إنشاء الكيانات القانونية، التشطيب، تحويل الشركات بتغير مناطق النشاط؛
- ❖ السوق العقاري غير الشفاف، الكثير من المعاملات العقارية تتم تحت المكاتب ولا يصرح بها وتعطي تحولات مالية ضخمة غير خاضعة للضريبة؛
- ❖ شبكات الاحتيال الضخمة والتي تنشط خارج الحدود الجغرافية وهي شبكات عابرة للقارات واتي في الكثير من الحالات تلجا إلى ارتكاب الجرائم من اجل الدفاع عن مصالحها مثل تجارة التبغ والمخدرات...الخ.

2: موارد التهرب الضريبي: تتمثل أهم المصادر المالية المغذية لتمويل التهرب الضريبي وتوسعه فينا يلي[1]:

1. تطور القطاع الخاص: لقد جاء في التقرير الأول المتعلق بالإحصاء الاقتصادي سنة2011 أن نسبة 66% من مؤسسات النسيج الاقتصادي في الجزائر تعتبر أن العامل الضريبي هو عامل معيق أكثر من انه عملا مشجعا لا سيما عند القطاع الخاص ولقد اختلفت النسبة من قطاع لآخر كالأتي(قطاع التجارة 68,9، قطاع الصناعة65,1، قطاع الخدمات 63,7 %، قطاع المؤسسات الصغيرة 70،9%، القطاع الريفي 70,5%.
2. تهريب رؤوس الأموال: يرجع كثير من المحللين أن انهيار الأسواق المالية نهاية 2008 كان بسبب المضاربة وتهريب رؤوس الأموال، مما حتم إعادة النظر في النظام الرقابي وفي حرية انتقال رؤوس الأموال في الجزائر، تشير الدراسات إلى أن الأساليب المستخدمة في تبييض الأموال تنقسم إلى أساليب بسيطة وأخر معقدة تتمثل في[2]:

- الأساليب البسيطة: يلجئ إلى هذه الأساليب عادة الأشخاص ذوي المعرفة المحدودة الذي يفتقرون للخبرة في المجال المالي ويفضلون الدخول في مشاريع بسيطة يديرونها غالبا بأنفسهم أو من طرف ذويهم للتمكن من السيطرة عليها وتتم عادة هذه الطريقة عن طريق شراء وبيع الأراضي، شراء وبيع سكنات وتأجيرها،محطة غسيل السيارات، شركات متوسطة الحجم للتصدير والاستيراد،...الخ.
- الأساليب المعقدة: وهي أساليب يلجأ إليها المجرمون المحترفون خاصة عندما يبلغ مبلغ المالي جدا كبيرا، تتم عن طريق:

- تهريب الأموال: حيث تتجه الأموال إلى الدول الآمنة قضائيا وجنائيا وهي تتم عن طريق عمليات التجارة الخارجية، عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية، وهذا يتطلب إنشاء شركة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن، إضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزويرا لوثائق؛

[1] المرجع السابق، ص ص 404-405.

[2] المرجع السابق، ص ص 406-407.

- المشاريع الاستثمارية: حيث يتم الاستثمار في مشاريع مختلفة بواسطة أنظمة التشجيع والمساعدة المتاحة، عن طريق صندوق دعم الشباب(ANSEG)، وصندوق دعم الاستثمار(Andi)، وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تمديدها عن طريق الأموال غير الشرعية؛
- المخالفات التجارية: أن الغش والمخالفات التجارية مهما كان نوعها تعتبر من المصادر الرئيسية للتهرب الضريبي.

خامسا: تجارة المخدرات: انتشرت ظاهرة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، فبعد ما كانت لا تتجاوز 10 أطنان سنة 2006، و5,8 سنة 2007، ارتفعت بشكل رهيب سنة 2011 لتبلغ 74طن، و157 طن سنة 2012، في حين بلغت سنة2013 الكمية المحجوزة من المخدرات 211 طن وتجاوزت 180 طن سنة2014، في حين قدرت الكمية المحجوزة في سنة 2015 ب 88,5طن ولم تعد تقتصر قيمة المحجوزات من المخدرات عن المخدرات فقط بل إلى أنواع كثيرة من المهلوسات والمؤثرات العقلية، حيث في سنة 2012تم حجز 185497 قرص من المؤثرات العقلية و217778 غرام من الكوكايين سنة201، في حين تم حجز 1050612 قرص من المؤثرات سنة 2014، و548848 قرص سنة 2015، وتجدر الإشارة إلى أن الكميات المحجوزة من المخدرات تتم في المناطق الغربية والقريبة من الحدود المغربية، حيث يعد المغرب أهم منتج لهذه المادة في العالم بحوالي 100 ألف طن سنويا يخصص لها أكثر من 45 ألف هكتار من الأراضي ذات التضاريس الصعبة لزراعة كل الأنواع[1].

حسب المجموع العام للكميات المحجوزة المقدمة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها والخاصة بتطور المخدرات في الجزائر يمكن تجميع الحصيلة في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2012الى سنة 2019 وذلك وفق الجدول التالي:

[1] ثورية بلقايد،**الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات العمل الجزائري– دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار**، أطروحة دكتوراه: تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 131.

الجدول رقم 08: تطور المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية مابين 2012-2019:

	السنوات / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أنواع القنب الهندي	راتنج القنب كغ	157382.6	211512 ,7	181942 ,90	126685,77	109089,13	52609,90	30589,88	50584 ;17
	حشيش القنب كغ	_	_	_	_	_	28,841	1,146	8,081
	بذور القنب كغ	127,4	363	9171,5	309	642,5	1113,5	2424,3	885,37
	نبات القنب	88 نبتة	4831 نبتة	2522 نبتة	572 نبتة	507 نبتة	3707 نبتة	1159 نبتة	1486 نبتة
	الكوكايين	174821,7	3790,4	1245,62	88287,3	59099,41	6096 ;687	67090 ,95	309973,4
	الكراك	_	_	_	48,3	23	631,2	0,3	_
	الهيروين	6073,659	868,299	339 ,11	2573,754	1403,823	2120,965	3212 ,320	303 ,698
	الأفيون	13	500	41325	14	554,30	_	371,24	43
		204 نبتة	272 نبتة	7470 نبتة	_	1060	_	31 نبتة	884 نبتة
المؤثرات العقلية	قرص	937660	1175974	1050612	637961	1072394	1201792	1477597	197066
	قارورة	36	127	13	328	741	284	892	309
	كبسولة	_	_	_	_	32	355	6421	_
	أنبوبة	09	3410	_	_	_	_	—	_
	علبة	42	02	_	_	_	12	_	_
	حقنة	_	_	_	_	_	_	18	_

المصدر: سياح سويح، **تحليل الحصيلة السنوية للمخدرات والإدمان – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للفترة (2012- 2019)**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد03، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جويلية 2020، ص 244.

من خلال نتائج الجدول أعلاه والذي يعرض أهم أنماط المخدرات في الجزائر يمكن القول بأن هناك تفاوت وتذبذب في كميات المحتجزة من المخدرات والمؤثرات العقلية، كما توجد زيادة معتبرة. فأقل كمية حجزت سنة 2018 من راتنج القنب بلغت 30589,884 كلغ، أما أكبر كمية حجزت كانت سنة 2013 حيث بلغت حوالي 211512,733 كلغ، أما حشيش القنب فكانت أكبر كمية حجزت 28,841 كلغ سنة 2017، أما أقل كمية بلغت 1,146 سنة 2018، في بلغت أقل كمية محجوزة من بذور القنب حوالي 36,3 غرام سنة 2013، أما أعلى كمية بلغت 113,5 غرام سنة 2017.

تدل هذه الإحصائيات إلى انتقال الجزائر من بلد عبور إلى بلد منتج للمخدرات نظرا لزيادة الطلب وتضييق الخناق على المهربين لتحويل المخدرات من المغرب عبورا من الجزائر إلى بلدان أخرى، ترجع ذلك إلى قلة الحجز أو إتلافها من قبل المزارعين قبل اكتشافها من قبل مصالح الأمن، كما ابتكرت طرق وحيل لغرسها في مناطق يصعب اكتشافها كغرسها في أوساط نباتات أخرى، حيث تم اكتشاف 2133 شجرة قنب هندي خلال الثلاثي الأول من سنة 2010 زرعت اغلبها في مزارع النخيل والمشمش بأدرار، بجاية و بومرداس، إن تطور هذه الكميات لا يعكس فعلا الكمية الحقيقية التي تدخل البلاد فهي تمثل الكميات المحجوزة فقط من طرف مصالح الأمن، في حين أن هناك كميات نجح المهربون في تمريرها عبر الحدود، وهذا يدل على استمرارية نشاط شبكات التهريب بالرغم من النشاط المكثف لأجهزة الأمن المختلفة الداخلية والخارجية عبر الحدود، لم يقتصر الأمر على المخدرات التقليدية فقط بل لاحظنا أنماطا أخرى تعتبر باهظة الثمن وخطيرة الاستعمال مثل الكوكايين والهروين، مما يدل أن استهلاك هذين النوعين موجه إلى طبقة غنية أو عصابة خطيرة لها القدرة على شرائها إذ ما قورنت بالقدرة الشرائية للفرد الجزائري الذي يعجز عن شراء حاجاته الضرورية اليومية، كما تعبر الإحصائيات كذلك على التطور السريع لظاهرة المخدرات كما يجب أخذ الحيطة والحذر أكثر مما سبق في السنوات الماضية[1].

[1] سايح سويح، **تحليل الحصيلة السنوية للمخدرات والإدمان – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للفترة (2012– 2019)**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد2،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جويلية 2020، ص 242–241.

المبحث الثالث: مؤشرات وحجم وآثار الاقتصاد غير الرسمي

ككل الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتشابكة التي يصعب تفسيرها أو تقديرها بمؤشرات أو بمتغيرات اقتصادية محددة، كذلك القطاع غير الرسمي يصعب هو الآخر قياسه وتحديد نسبه بدقة نظرا لتباين وتنوع مؤشراته الاقتصادية التي يعتمد عليها في قياسه، كما يترتب عليه آثار سلبية وأخرى إيجابية.

المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في القطاع غير الرسمي:

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في القطاع غير الرسمي تعتمد على النظريات الاقتصادية، حيث أن معدلات القطاع غير الرسمي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية نذكر منها:

1. **النمو الاقتصادي:** عندما يتواجد القطاع غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدلات النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والقطاع غير الرسمي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو القطاع غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي[1].
2. **البطالـة:** تعتبر البطالة مؤشرا اجتماعيا، من بين أسباب ظهور واستفحال الإقتصاد غير الرسمي، فالعاطلون عن العمل والذين عجزوا عن الحصول على فرص عمل في الاقتصاد تضطرهم ظروف مادية والاجتماعية إلى البحث عن فرص عمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وقد أبثث2008 oduhetal العلاقة المباشرة الموجبة بين معدل البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير، غير أن هذا لا يعد قاعدة ثابتة فقد بين فييتو تانزي سنة 1999 أن الاقتصاد غير الرسمي يستقطب أنواعا كثيرة من اليد العاملة منها من يعمل في القطاع الرسمي، ومنها من لا تتوفر فيها الشروط القانونية كالقصر ومنهم من في حالة تقاعد ومثلا هذه الحالات لا تؤثر على معدلات البطالة الرسمية بشكل مباشر باعتبار أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب معدل البطالة[2].

---

[1] ثورية بلقايد، **الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر دراسة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار (2017-2018)**، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] حنان حاقة، وآخرون، **العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

بالإضافة إلى متغيرات الاقتصادية أخرى تتمثل في[1]:

3. **الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** يلعب الناتج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دورا مهما في تحديد رغبة الأفراد في التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن هذا المؤشر يقيس كل من مستوى الأداء الاقتصادي من خلال الإنتاجية المتوسطة للفرد.
4. **الضرائب:** تشير مختلف الدراسات المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي أن الضرائب بمختلف أشكالها تعتبر سببا رئيسيا في توجه نحو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
5. **كتلة المرتبات والأجور:** تساهم سياسات الأجور في تكوين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فتسقيف الأجور يدفع بالأفراد في غالب الأحيان إلى محاولة تحقيق مزيد من الدخل في الوسط الذي يحس فيه بالراحة وهو الوسط الذي يوفره الاقتصاد غير الرسمي.
6. **الناتج المحلي الإجمالي GDP:** من الناحية النظرية ووفقا للعديد من الدراسات المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي، فقد تم إدراج الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات الأساسية ذات التأثير المباشر من طرف الاقتصاد غير الرسمي ليتم اعتماده على نسبة النمو الاقتصادي كمتغير مقياس (متغير مرجعي) في مختلف محاولات القياس.
7. **العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي:** يعبر الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد الذي تتم معاملاته في الخفاء وبكل سرية ولتفادي ترك أثار جانبية يتم استعمال النقود السائلة في التسوية، ووفق Giles Tedds سنة 2002 فإن معدل نمو العملة المتداولة خارج السوق يعتبر أكثر موثقيه مقارنة بالمؤشرات النقدية الأخرى.

[1] زايد مراد، رضا دحماني، **تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي في الجزائر بإستخدام منهج MIMIC**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص330-331.

المطلب الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يتطلب التقدير الدقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي الاعتماد على مجموعة من المعايير بدلا من معيار واحد ولذلك سوف نتناول بعض التقديرات لحجم هذه الظاهرة في الجزائر من جوانب متعددة هي كالتالي[1]:

أولا: تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة من الناتج الإجمالي الخام باعتماد على نموذج MIMIC: باستخدام نتائج نموذج MIMIC المقدر يمكن تقدير المتغير غير الرسمي الذي يعبر عن ديناميكية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أما حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الحقيقي فهنالك عدة طرق مستخدمة لحسابه بناء على نتائج تقدير نموذج **MIMIC** وتقوم هذه الطريقة على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام %خلال الفترة 2003-2016 وفق نموذج MIMIC

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الاقتصاد غير الرسمي	36,51	37,83	38,15	40,18	43,68	43,67	42,93
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبةالاقتصاد غير الرسمي	44,43	44,57	50,45	46,23	49,53	50,98	47,43

المصدر: عبد الله قوري يحي، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)**، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد07، العدد06، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص49.

[1] عبد الله قوري يحي، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة(1970-2016)**، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد8، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أكتوبر2018، ص45.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خلال الفترة(2003-2016) أن نسبة نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في زيادة مستمرة، حيث متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال كامل الفترة المدروسة بلغ 31 % من الناتج الداخلي الخام، وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها ستة 2016 ب 36,51% وأدنى مستوى سنة 2003 ب 36,51%.

وحسب ما أعلنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة الممتدة من2013 إلى 2015 تتراوح حجمه من40% و50% من الناتج الداخلي الخام أي يمثل 100مليار دولار إلى 130 مليار دولار، حيث قدر في سنة 2016 في حدود 47,4 من الناتج الداخل الخام، وهي نسبة معتبرة كبيرة نسبيا إذا ما قرنت بما كانت عليه في القرن الماضي، حيث بقيت دون مستوى 40% من الناتج الداخلي، كما أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول النامية[1].

ثانيا: تقدير حجم العمل غير الرسمي في الجزائر: تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017 وفق الجدول الموالي:

جدول رقم 10: تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

الوحدة: بالآلاف

السنة	1992	1997	1999	2001	2003	2005	2010	2017
العمل الرسمي	3129	2443	2802	3259	4023	3912	4679	4216
العمل غير الرسمي	688	1132	911	1648	1249	2752	3921	5541
المجموع	3817	3575	3713	4917	5272	6664	8600	9757
%العمل غير الرسمي	18,02	31,31	24,53	33,51	23,69	41,29	45,59	56,8

المصدر: حنان بقاط، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 1990-2017**، المجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد08، العدد01، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لاخضر الوادي، الجزائر، 2017، ص 705.

[1] المرجع السابق، ص 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه رغم افتقاره للحماية الاجتماعية ويرجع هذا لسهولة الولوج فيه والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فقد انتقلت العمالة من 688000 عامل سنة 1992 إلى 1648000 عامل في 2001 أي زيادة تقدر ب 960000 عامل خلال تسعة سنوات وبنسبة نمو تقدر بحوالي 16% ومنذ 2003 إلى 5541000 عامل أي زيادة تقدر ب 389000 عامل خلال 16 سنة وبنسبة زيادة تقدر ب 2,5% ليصبح عدد الأفراد اللذين ينتمون للاقتصاد غير الرسمي أكثر من ثمانية أضعاف خلال 25 سنة في أن العمالة في القطاع الرسمي زيادته لم تتعدى الضعف خلال نفس الفترة. ولعل هذا الاتساع الكبير للعمل غير الرسمي هو ما يفسر تراجع نسبة البطالة في الجزائر29,7% في سنة 2000 إلى 12,5 سنة2017، أي أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي الاقتصاد غير الرسمي[1].

ثالثا: تقدير من جانب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: أظهر تقرير رسمي لسنة2019 أن عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الجزائر، على هذا النحو 4,6 ملايين عامل نهاية يونيو/حزيران الماضي، ويمثلون مايقرب من نصف إجمالي القوى العاملة في الدولة. وذكر التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أن نسبة الرجال من الإجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي بلغت 81,2% ونسبة المتبقية البالغة 18,08% من النساء، مشيرا إلى أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص بلغت 12%، ولفت إلى أن قطاعين البناء والتجارة أحتل المرتبة الأولى بنسبة33% والعاملين غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ولا يتحصلون على تغطية صحية، يليهما قطاع الزراعة ب20%، والخدمات المالية 18% والورش الإنتاجية 15% والصيد البحري 14%.ولا يحظى العاملون في القطاع الغير الرسمي بتغطية تأمينية، ما يشير إلى احتمال تعرضهم بشكل كبير لإضرار بالغة جراء تفشي فيروس كورونا الجديد الذي تسبب في توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية للدولة. كشفت وكالة وزارة العمل الجزائرية في أغسطس/آب الماضي، عن تضرر نحو نصف مليون عامل من جائحة فيروس كورونا الجديد، التي ألقت بضلال سلبية واسعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة. وقالت الوزارة في تقرير أنه جرى إحصاء 200ألف عامل من دون مداخيل مالية مند مارس/آذار الماضي، و50 ألف فقدو عمله نهائيا، 180ألف عامل شهدت رواتبهم تأخرا بين شهرين وثلاث أشهر، فيما توقع المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي إرتفاع البطالة إلى أكثر من20%، وشمل تقرير عينة من العمال بلغ حجمها نصف مليون عامل في القطاعين العام والخاص، ما يجعل نتائج النسبية كون سوق العمل يضم قربة 10ملايين عامل[2].

[1] حنان بقاط، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقيمية للفترة 1990-2017**، المجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد08، العدد01، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لاخضر، الوادي، الجزائر، ص ص 705-706.

[2] حمزة كحال، **الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر ومخاوف من تداعيات كورونا**، الجديد العربي، على الموقع https://alaraby.co.uk تم الإطلاع بتاريخ 2021/04/23، على الساعة 13:01.

تتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تباينا كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المتداولة داخله، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار جزائري (40 مليار دولار) حسب الوزير السابق في مارس2015 و1700مليار دينار جزائري (18,8 مليار دولار) سبتمبر 2017، في حين قدر البنك المركزي مطلع 2018 الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي ما بين 2500 و3000 مليار دينار مذكرا بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامها ما بين 1500 و2000 مليار دولار، هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين بما فيهم الأسر[1]

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن الفصل بين نوعين من آثار الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر سلبية وأخرى إيجابية.

أولا: الآثار السلبية: تتنوع سلبيات التي تقع على عاتق الاقتصاد الجزائري نتيجة ممارسته، فمنها ما يعود على الدولة كمؤسسة ومنها ما يعود على أداء الشركات العاملة بالاقتصاد الرسمي، ومنها ما يعود على العاملين في القطاع غير الرسمي سواء على الفرد أو المجتمع ككل وفيما يلي سيكون طرح لبعض السلبيات وأهمها[2]:

1. انتشار التشغيل غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية (معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك...الخ). وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة وستكون القرارات المتخذة خاطئة والتي تترجم عادة سلبيات اقتصادية واجتماعية لاتنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان؛
2. ضياع حقوق العاملين بالمؤسسات القطاع غير الرسمي، بدءا من اختيار عمر العاملين من حيث العمر إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية والتي تتوافر بها الموصفات الأمن الصناعي فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض، كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء على شكل (تأمين الصحي واجتماعي)، ويخضعون لساعات عمل أطول، وبأجور متدنية مقارنة لما عليه في الاقتصاد الرسمي؛
3. يشكل الاقتصاد غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة من المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة المجهولة من جانب أخر والتي يتم بيعها دون الالتزام بأية أعباء مالية وما يؤثر بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم كل مسؤوليتها اتجاه الدولة، ناهيك عن الأثر السلبي الذي تتركه هذه المنتجات على صحة المستهلك؛

[1] ياسين تملالي، **الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء**، السفير العربي،على الموقع https://assafirabi.com تم الإطلاع بتاريخ 2021/04/23، على الساعة 14:55.

[2] عائشة بن النوي، **ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 03، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن المختار، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إيليزي الجزائر، 2019، ص 176

4. إضعاف إيرادات الدولة بالرغم من امتلاك الجزائر منظومة ضريبية تتماشى مع متطلبات السياسية الاقتصادية المتبعة في البلاد إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي، الذي يزداد اتساعا يوما بعد يوم ويتسبب في ضياع إيرادات كبيرة تقدر 184 مليار دينار جزائري من الوعاء الضريبي، وتخسر الخزينة العمومية 7%من الضريبة على الدخل ما يعادل 585 مليون دولار[1].

ثانيا: الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:على الرغم من الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي فإنه حسب العديد من الاقتصاديين يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة ويمكن إدراج أهم الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي كتالي[2]:

1. يساهم القطاع غير الرسمي في حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر فإذا كانت البطالة تخلف انعدام الدخل، الفقر، الأمراض والمشاكل الاجتماعية والأمنية فإن العمل غير الرسمي يساهم في تخفيف من حدة هذه المشاكل، باعتباره مصدرا بديلا للحصول عن الدخول، وتظهر الإحصائيات الرسمية أن انخفاض معدل البطلة في الجزائر سار جانبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، في حين أنخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريبا على مدى العقد الماضي، أزدهر القطاع غير الرسمي وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20% عام 2000 إلى أكثر من 27% في عام 2007 وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة من 200-2007 تصل إلى 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال هذه الفترة؛
2. تتضح أهمية الاقتصاد غير الرسمي في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية، وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في النتاج الداخلي الخام بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا إلى طبيعة أنشطته ولهذا يسند في تقديراته إلى المسموح الميدانية، وفي الجزائر تتجاوز عوائد القطاع غير الرسمي 08 مليار دولار، وهو ما يقارب 30% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بناء على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي؛
3. قطاع أكثر ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به لكثير من الأعباء البيروقراطية ويستكمل الخلل البنيوي في القوانين بحيث يسمح بتقدير الخدمات والسلع التي يحتاجها المجتمع في حياتهم اليومية.

[1] عفيف عزة، **الإصلاح الضريبي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق الذكر، ص ص72-73.

[2] دلال بن سمية، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 415-416.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، تعرفنا على خصائص الاقتصاد الجزائري عامة ثم تطرقنا إلى التعرف على الاقتصاد غير الرسمي خاصة وذلك من خلال معرفة المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي وتطور هذه الظاهرة.

واتضح من خلال دراستنا أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ينطوي على العديد من المظاهر الماسة بالاقتصاد الوطني مثل سوق الصرف الموازية وتقليد السلع والفساد والتهرب الضريبي.

بالرغم من الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الجزائر من توفير الشغل وتوزيع الدخول والحد من الفقر، إلا أنه افرز عدة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، منها مساهمته في تشويه الإحصائيات إضافة إلى ما سببه في خسائر كبيرة في الإيرادات العامة.

إن الحجم المتعاظم للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر جعله يأخذ أبعادا مقلقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية مما دفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ العديد من التدابير والإيرادات من اجل التحكم فيه ومحاولة تقليصه، وهذا ما سوف نتعرف عليه في الفصل الموالي من خلال تحليل وتقييم تجربة الجزائر في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثالث: استراتجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في: مصر، تونس، المغرب والجزائر

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعاني الكثير من الدول النامية بل نقول معظمها من كبر حجم القطاع غير الرسمي، حيث أشارت بعض التقديرات أن حجم القطاع الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة تتراوح مابين 30% و70% من إجمالي هذه الدول، على غرار الجزائر، مصر، تونس والمغرب والكثير من الدول النامية التي شهدت ارتفاعا كبيرا في نسبة الاقتصاد غير رسمي.

تعددت الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول من اجل التقليص من حدة الاقتصاد غير الرسمي، وتراوحت هذه الإجراءات والتدابير بين محاولة استقطاب هذه الظاهرة ومحاولة القضاء على مسبباتها وتجفيف منابعها من جهة، والعمل على مكافحة مظاهرها وأعراضها من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض تجربة بعض الدول النامية في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير رسمي وسياسات التعامل معه من جانب، والتعرف على أهم الإجراءات والتدابير والمسارات التي اعتمدتها الجزائر للتقليص من هذه الظاهرة من جانب آخر، بحيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

يمثل الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة في معظم الاقتصاديات في الوقت الحالي، حيث تجاوزت تقديرات حجم الاقتصاد غير لرسمي حوالي 40% في معظم الاقتصاديات النامية.

المطلب الأول: التجربة المصرية في احتواء ظاهرة الاقتصاد غيرا لرسمي:

تعتبر مصر من البلدان النامية التي يمثل فيها الاقتصاد غير رسمي نسبة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع الاقتصاد غير رسمي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد ثورة 25 يناير نتيجة غياب الجهات الرقابية وانعدام الأمن.

أولا:حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر: تختلف التقديرات في الوقوف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك على النحو التالي[1]:

- هناك تقدير للخبير الاقتصادي الشهير هرنا ندودي سوتو مؤسس معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي يقدر بنحو 395 مليار دولار أي ما يعادل 2,6 تريليون جنيه مصري وأشار أن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يوفر تمويلا كبيرا لتعظيم موارد الدولة بشكل يغنيها عن القروض الخارجية موضحا في دراسته أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في مصر 10 مليون عامل مقابل 6,8 مليون في القطاع الخاص الرسمي، و5,9 مليون عامل بالقطاع الحكومي، وأضاف أنه أكتشف من واقع دراسته للاقتصاد غير الرسمي في مصر أن 8% فقط من العقارات في مصر هي الموثقة بشكل صحيح، وأن أغلب العقود غير مسجلة قانونيا، كما أن الشركات التجارية والصناعية غير موثقة لدى الحكومة بشكل صحيح.
- هناك تقدير للبنك الدولي في عام 2013 أعلن فيه عن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض العمالة الرسمية في قطاع الصناعة بنسبة 5% وفي قطاع المقاولات بنسبة 8% وفي قطاع الخدمات نسبة 15% وأضاف إلى أن أعداد العمالة غير الرسمية ارتفعت من 40% خلال 2012 إلى 45% خلال 2013 في حين سنة 1998 كانت 30% فقط.
- كما أن هناك تقدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، حيث جاء بالدراسات الصادرة عن المركز أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى نحو 18 مليون منشأة منهم 40 ألف مصنع غير قانوني، ويقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي ب1,2 تريليون

[1] علي عبد المطلب جبر المأمون، **الاقتصاد غير رسمي في مصر**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد 13، كلية الشريعة القانونية، جامعة الأزهر، مصر، 2015، ص ص 538-569.

جنيه، وقد يصل إلى 1,5 تريليون جنيه أي ما يوازي 65% إلى 70% من حجم الاقتصاد الرسمي في مصر؛

- حسب التقديرات لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك من خلال دراسة أعدها إتحاد الصناعات المصرية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وقدمها الإتحاد إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية كشفت هذه الدراسات عن أرقام مهولة لحجم الاقتصاد غير الرسمي ليصل حسب تقديرات هذه الدراسة إلى 2,2 تريليون جنيه مصري، وتسبب في ضياع 330 مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة سنويا من خزينة الدولة؛
- يمثل الاقتصاد غير الرسمي حوالي 30% من العملية الاقتصادية في مصر وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسنة 2014 بينما يقدر نصيب المعاملات الاقتصادية غير الرسمية من إجمالي الاقتصاد المصري بما يتراوح بين50% و 60% من الوظائف التي تم خلقها في الفترة مابين 2006 و2010 كانت ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي طبقا لتقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مصر سنة 2012 وبلغ عدد العملين فيه نسبة 1,2 وفقا لمنظمة العمل الدولية وهناك من يرى أنه يزيد على ذالك إذ أضيف إليها حجم الأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات وغيرها ويمكن أن نتخيل وزن هذا القطاع في الاقتصاد المصري والدور الذي يمكن أن يلعبه[1]؛
- يشير التقرير الصادر عن البنك الدولي 2018 world Bank group أن حجم التعاملات في الاقتصاد غير الرسمي في مصر سنة 2015 تتراوح مابين 1,2 و 1,5 تريليون جنيه وارتفعت نسبة الأسواق غير المسجلة في هذا العام إلى 1999 سوق، وحدد البنك الدولي نسبة المؤسسات غير الرسمية عام 2016 نسبة 43% [2].

ثانيا: العوامل والأسباب التي أدت إلى نمو وتطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر: نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[3]:

1. ارتفاع مستوى الضرائب على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مما يدفع العاملين به وكذا الراغبين في الدخول لسوق العمل إلى الالتحاق بدائرة العمل في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضريبة؛
2. التعقيدات الإدارية في منح التراخيص اللازمة لمباشرة الأنشطة المختلفة، وانتشار الفساد والبيروقراطية؛

[1] محمد احمد مطر، **أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم و إيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة (1996-2017)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 22، العدد 2، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،2021،ص 98.

[2] المرجع السابق، ص 98.

[3] محمد مصطفى جيهان سيد، **دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 51، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، مصر، 2021، ص ص654-655.

3. اعتماد مأموريات الضرائب على السلطة التقديرية في تطبيق القانون الضريبي وذلك من خلال استخدامها لأسواق التقديرات الجزافية المبالغة الشديدة فيها لأغلب الأنشطة ودون وضع ضوابط وتعليمات محددة تكون واجبة التطبيق في كل نشاط ربما يتناسب مع طبيعة ومقدار رأس مال كل نشاط على حده، ويتحقق معه مبدأ العدالة الضريبية حيث أنه يترتب عن المبالغة الشديدة في تقديرات الضريبة من نشاط إلى أخر بل وداخل النشاط الواحد من حالة إلى حالة أخرى متشابهة إلى خروج الكثير من العاملين بالقطاع الرسمي إلى العمل بالقطاع غير الرسمي للتهرب من أداء دين الضريبة؛
4. انعدام الثقافة الضريبية لدى أغلب أبناء المجتمع وغياب دور مؤسسات الإعلام في التركيز الفعال والمستمر على أهمية الضرائب ودورها في تقديم الخدمات العامة للجميع؛
5. النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب العاملين بالقطاع غير الرسمي على أنها جباية تفرضها الدولة على دخولها دون أن يحصلوا على خدمات شخصية لكل فرد على حدا في حال الالتزام بأدائها، فضلا عن تدني كفاءة وجودة الخدمات العامة؛
6. نقص إعداد المتخصصين في كثير من المأموريات الضريبية المتخصصة والواجب توفيرهم داخل نطاق كل مأمورية لحصر جميع الأنشطة المختلفة والمتواجدة بالقطاع غير الرسمي؛
7. تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بشكل غير ملحوظ بعد 25 يناير من عام 2011 بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق في حين انشغلت الإدارة المحلية ورجال الشرطة المدنية والمرافق الخدمية بمواجهة الفعاليات السياسية وأعمال العنف وشغب الشباب أو بمعنى أدق تم شغل الجهات الأمنية بالأمن السياسي مقابل تراجع ملحوظ بالاهتمام بالأمن الجنائي.

ثالثا: الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي في مصر: من بين هذه الآثار نذكر ما يلي[1]:

1. يؤكد المستثمرون في القطاع غير الرسمي أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت إلى ما يقارب 80% من إجمالي حجم المصانع الغذائية، مؤكدين أن الصناعات الغذائية في مصر على الأخص تواجه موقفا حرجا بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب ، وكذلك فيما يخص مصانع بئر السلم والتي يسبب فوضى بالأسواق وتتضح الصورة أكثر إذا علمنا أن الصناعات الغذائية يعمل 85% منها بشكل غير رسمي، كما أن الأصول العقارية غير المسجلة والتي يتواجد فيها القطاع غير الرسمي تمثل 64% من إجمالي الأصول العقارية غير المسجلة.

[1] عبد المطلب الأسرج حسيب، **انعكاسات القطاع غير الرسمي**، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، 2010، ص ص 7-8.

2. كذلك يؤكد المستثمرون في مجال الأدوات المنزلية على وجود عدد من المشروعات في القطاع غير الرسمي تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية، ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها، مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية
3. ترويجه لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الأخر من منتجاتٌ بئر السلمٌ التي غالبا ما تضر بصحة المستهلك، ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية؛
4. القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية؛
5. في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فان هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية؛
6. أيضا قد تلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية.

ولهذا يجب التأكيد أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدي إلى إغلاق المنشأة الرسمية والتي لم تحمل المنافسة الشرعية مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب أخر، والتي يتم بيعها دون الإلتزام بأي أعباء مالية، وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسؤولياتها اتجاه الدولة.

رابعا إيجابيات القطاع غير الرسمي في مصر: تتمثل في العديد من النقاط والتي من أهمها ما يلي[1]:

1. المساهمة بشكل كبير في مشكلة البطالة وذلك لعدم قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل بسبب زيادة معدلات النمو السكني في مصر؛
2. تنوع الفئات المختلفة الاجتماعية بالقطاع غير الرسمي حيث أنه يوفر بيئة عمل خصبة ومناسبة لكل فئات ومختلف الأعمار، إذ أنه يشمل الأطفال والشباب والشيوخ رجالا ونساء، كما يشمل الأميين وأصحاب المهارات المتخصصة في كافة المجالات والتي من الممكن أن تساهم في تكوين الاقتصاد الرسمي مستقبلا، ويترتب على ذلك أن هذا القطاع يشتمل على أنشطة يتولد عنها دخولا نقدية غائبة عن قطاع الرسمي، ومن ثم توفر دخول إضافية للمجتمع؛
3. القدرة على خلق بيئة تنافسية مع القطاع الرسمي مما يعتبر محركا على زيادة التوظيف وتحسين جودة الإنتاج وقيمة المضافة من إجمالي الناتج الوطني ونسبة مئوية منه.

[1] محمد مصطفى جيهان سيد، **دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 655.

خامسا: السياسات المصرية لدمج الاقتصاد غير الرسمي (2015-2019): يمكن استعراض أهم السياسات التي اتخذتها الإدارة المصرية في إطار دمج الاقتصاد غير رسمي من خلال النقاط التالية[1]:

- عام 2015: في شهر ديسمبر صدر قرارا جمهوريا بتشكيل لجنة عليا لتنقية قواعد البيانات القومية، ورد في قانون تأسيسها تتولى اللجنة التعامل مع الاقتصاد غير رسمي وضبط المنظومة الضريبية وتشكل اللجنة من وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة ووزير الإيصالات والتكنولوجيا، وترفع اللجنة تقاريرها لرئيس الجمهورية، منذ ذلك الحين لم تعلن اللجنة أي من نتائج مجهداتها التي اتخذتها في هذا الإطار؛
- عام 2016: في شهر نوفمبر أعلنت وزيرة الاستثمار موافقة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مبادرة لضد الاقتصاد غير الرسمي، يتم الإعلان عنها في ديسمبر من العام نفسه هذه المبادرة تتضمن إعفاءات ضريبية وتخصيص الأراضي مجانا لأصحاب المشروعات من الاقتصاد غير الرسمي؛
- عام 2017: عادت مرة أخرى الأجهزة الحكومية المصرية للحديث عن موضوع الاقتصاد غير الرسمي، ولكن هذه المرة كانت على لسان رئيس البنك المركزي الذي أعلن عن اتفاقية تبادل المعلومات بين البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية في يوليو 2017، حينها بشرت وسائل الإعلام إن هذه الاتفاقية ستساهم بشكل كبير في دمج الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي في مصر؛
- عام 2018: لم يمر عام 2018 بدون التأكيد من قبل القائمين على أمر الحكم في مصر على عزمهم على دمج الاقتصاد غير الرسمي، وهذه المرة في مايو 2018، على لسان رئيس السلطة: الذي أعلن عن إعفاء ضريبي للاقتصاد غير الرسمي لمدة 5 سنوات ، وعن طلبه من وزيرة التضامن الاجتماعي بحيث أفضل الطرق لدمج العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تحت مظلة التأمين الصحي بدون أن يتحملوا مصاريف مرتفعة؛
- وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أعلن اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن هناك لجنة جاري تشكيلها لوضع تعريف موحد للاقتصاد غير الرسمي، مشيرا إلى أن توقيت دمج الاقتصاد غير الرسمي ودخوله المنظومة الرسمية للاقتصاد الدولة بعد حصره وإعلان نتائجه في التعداد الاقتصادي خلال شهر أكتوبر 2019، هو قرار راجع للحكومة؛
- عام 2019: اصدر رئيس مصلحة الضرائب في يناير 2019 تعليمات تنفيذية لسنة 2019 بشأن أسس المحاسبة الضريبية لنشاط مركبات التوك توك والتي احتوت على طريقة المحاسبة الضريبية لسائقي مركبات التوك توك. من كل هذه الإخبار من الملاحظ أن هناك تخبط شديد من قبل الحكومة بخصوص

[1] محمد أحمد العباس، **الاقتصاد غير الرسمي في مصر : المشكلات والحلول**، المعهد المصري للدراسات، 2019، على الموقع: https://eipss-eg.org يوم 2021/06/09، على الساعة 12:29.

سياستها التي تتخذها لدمج الاقتصاد غير الرسمي، فوزيرة الاستثمار أعلنت أن رئيس الجمهوري سيعلن مبادة في ديسمبر 2016 تشمل إعفاءات ضريبية، تم عاد رئيس الجمهورية ليعلن في مايو 2018 عن إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات، ليفاجئ رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الرأي العام بإعلانه أن توقيت بدئ دمج الاقتصاد غير الرسمي لن يكون قبل انتهاء التعداد الاقتصادي في أكتوبر 2019، لذلك أعلن انه يتوقع عدم إمكانية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي للعام 2021/2020.

المطلب الثاني: تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

يضم القطاع غير الرسمي في تونس مجموعة الأنشطة الصغيرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، تهدف في مجملها إلى تحقيق[1]:

- الهدف الأول: يصبو إلى تطوير العمل الخاص بالمؤسسات التي توفر أدنى دخول المتعلقة بالأنشطة التي تمارسها بالرغم من محدودية المحيط المالي الخاص بها؛
- الهدف الثاني: هو البحث عن تعظيم الربح والإنتاج، بكل الطرق مهما كانت صفتها(قانونية أو غير قانونية).

أولا: حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس: مازالت النسبة الحقيقية للاقتصاد غير الرسمي في تونس غير مؤكدة وتتضارب الأرقام المقدمة حول حجمه إلا أن كل النسب التي يتم استعراضها تكون عادة تفوق 40%. شهد الاقتصاد التونسي اتساعا في حجم النشاط غير الرسمي كان النسق التصاعدي في امتداد منذ 1989إلى غاية 2018 وباعتبار التطور الذي شهده الاقتصاد غير الرسمي فإنه يمكن ملاحظة فترتيب تمتد الفترة الأولى خلال سنوات ماقبل2005 حيث لم يتجاوز حجم هذا النشاط 21% من الناتج المحلي الإجمالي أما الفترة الثانية فهي مابعد2005 حيث شهد الاقتصاد غير الرسمي نسقا تصاعديا وقفزة من 21 %إلى 34% خلال سنة 2010، ثم إلى 39% سنة 2011 وذلك نتيجة ما شهدته البلاد في انقلاب أمني وضبابية التي أثرت بشدة على الاستثمار وفتحت المجال للتهريب والتهرب الجبائي[2].

[1] ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص78.

[2] شيراز الرحلي، **إلى جانب 10% حجم النقص الجبائي المترتب عنه 42% حجم الاقتصاد الخفي في تونس في السنوات الأخيرة**، جريدة المغرب يومية مستقلة،على الموقع: https ://ar.lemaghreb.tn تم الإطلاع يوم 2021/05/30، على الساعة 15:30.

منذ 2013 فقد شهد نسبة تراجع في نسق تطوره حيث لم يتجاوز 42% خلال السنوات الأخيرة، ومن النتائج السلبية للاقتصاد غير الرسمي لاحتساب النقص الجبائي المترتب عنه ضغط جبائي وتسجيل نقص يقدر ب84% كمعدل خلال الفترة 2010-2018[1].

نشر المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة "فرانس إستراتيجي" تقريرا مفصلا حول منتدى إنتشار وتغلغل الاقتصاد غير الرسمي في تونس، حيث يستقطب قرابة نصب الناشطين في البلاد ويتعدى في عدة ولايات نسبة العاملين في القطاع المهيكل . في أخر تقرير لها بتاريخ فيفري 2019 قدرت مؤسسة فرانس استراتيجي المنظومة تحت هيكل رئاسة الحكومة الفرنسية أن نسبة العمال غير المصرح قانوني ا بنشاطهم قد بلغ 5% أي ما يعادل 2,5 مليون ناشط، وتتكون النسبة الأكبر منه العمال غير المصرح بهم من الناشطين صغار السن وكبار السن، كما يضطر إلى قبول هذه الوضعية المهنية الأفراد العاطلون عن العمل أو المتعاقدين الوقتيين . يستقطب الاقتصاد غير الرسمي في تونس 41% من الناشطين أي ما يعادل 1453620 ناشطا، 87,6% منهم رجالا، كما يستقطب أيضا 53,7% من مجموع الرجال الناشطين مقابل 21,5% من مجموع النساء الناشطات، قرابة 55% من الناشطين في القطاع غير الرسمي لا يتجاوز مستواهم التعليمي الابتدائي مقابل 25% في القطاع الرسمي. ويشغل بالقطاع الموازي 60% من مجموع الناشطين من أصحاب المستوى الابتدائي مقابل 9% فقط ممن بلغوا التعليم العالي. ويحتوي قطاع البناء والأشغال العامة على أكبر نسبة 36% من الناشطين في القطاع غير الرسمي، يليه قطاع التجارة بنسبة 24% وقطاع النقل والإتصال بنسبة 10% .تبلغ نسبة المؤسسات التي تشغل أجراء أو أجيرا واحدا ما يقارب 95% من مجموع المؤسسات الاقتصادية، وهي الفئة التي تضم النسبة الأكبر من المؤسسات الناشطة في القطاع غير الرسمي، وشهدت هذه المؤسسات تطورا قدر ب 20% بين سنة 2011 وسنة 2017، أي نسبة 4,3 سنويا، بينما لم يتجاوز نسبة تطور المؤسسات المستقلة عشرة أفراد فما فوق نسبة 10% خلال نفس الفترة ، ويمكن أن نستنتج من هذه المقارنة أن المناخ في تونس كان أكثر ملائمة لانتشار المؤسسات غير المهيكلة او النشاط في القطاع غير الرسمي[2].

[1] شيراز الرحلي، **إلى جانب 10% حجم النقص الجبائي المترتب عنه 42% حجم الاقتصاد الخفي في تونس في السنوات الأخيرة**، جريدة المغرب يومية مستقلة، على الموقع: https://ar.lemaghreb.tn تم الإطلاع يوم 2021/05/30، على الساعة 15:30.

[2] أنباء تونس، **الاقتصاد الموازي في تونس بالأرقام : خطر يهدد الدولة والمواطنين**، على الموقع: https://kpitalis.com تم الإطلاع يوم 2021/05/30 على الساعة 15:48.

ثانيا: أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في تونس: يمكن حصر ذلك فيما يلي[1]:

- العمل غير الرسمي في مجال البناء والتجهيز: تشهد المدن الكبرى ديناميكية اقتصادية وازدواجية سكانيا متنوعا، مما يجعل قطاع البناء والمهن المرتبطة به تستقطب عددا كبيرا من الأيادي العاملة ، الجزء الأكبر منهم يشتغلون من دون أي شكل تعاقدي موثق أو تغطية صحية اجتماعية فضلا عن عمال البناء، فإن العديد من المهنيين يشتغلون في هذا القطاع بشكل غير مقنن أو غير قابل للمراقبة، تجاريين، كهربائيين، وتجاريين، وحدادين،...الخ؛
- بيع المواد المهربة: المدن السياحية هي السوق الأكبر للمواد المهربة بحكم الثقل السكاني إرتفاع القدرة الشرائية مقارنة بدواخل البلاد. تباع السلع المهربة في كل مكان وحتى في المحلات المرخصة والبورتيكات الفخمة، تتجاوز أحيانا في المحل نفسه بضائع تونسية مع أخري صينية، تركية، وأوروبية وأمريكية من دون عنصرية أو صراع حضارات، اغلب البضائع بلا فواتير وإذا ما داهمت أجهزة الرقابة المحلات فستصادر السلع المهربة أو تفتح الباب أمام حلول ودية من أنواع أخري، ليس الفقراء فقط من يشترون البضائع المهربة، تشمل كل الطبقات تتبضع بها، ليس بالضرورة رخيص الثمن، فالناس درجات كذا البضائع المهربة؛
- المؤسسات الصغيرة غير المسجلة: يفتح ألاف التونسيين في المدن الكبرى محلات عمل دون إعلام السلطات أو الحصول على رخصة وفقا لكراس الشرط، عادة ما تكون هذه الورشات وسط أحياء سكنية بعيدة عن أعين البلدية وأجهزة المراقبة الاقتصادية، تتعدد الأنشطة التي تمارس بدون رخصة، ولكن أهمها الحداد وصانع الأحذية للرجال والخياطة والحلاقة وصنع الحلويات والأشغال اليدوية بالنسبة للنساء. ظاهرة المحلات غير المرخصة أساسا تمس الطبقة الفقيرة، وقد تمثل مورد الدخل الأساسي أو مصدرا إضافيا لتنمية دخل العائلة بالطبع الأجور تصرف تحت الطاولة، وليس هناك ضرائب تدفع أو حماية اللذين يشغلون في هته المحلات؛
- تأجير مساكن غير المصرح بها: الظاهرة موجودة في أغلب المناطق التونسية ولكنها ترتكز أساسا في المدن الكبرى(العاصمة التونسية، صفاقس، سوسة،...الخ)، هذه المدن فضلا عن كثافة عدد سكانها الأصليين عدد كبير من التونسيين الباحثين عن العمل أو القادمين للدراسة بحكم تركز أغلب المناطق الصناعية والجامعات بها ويضاف إلى ذلك توافد السياح بأعداد كبيرة على بعض هذه المدن وهذا الضغط سيخلق طلبا على المساكن المختلطة للتأجير، عدد كبير من سكان المدن الكبرى من الطبقة

[1] محمد رامي عبد المولى، **الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلا موازي** ، السفير العربي، على الموقع https://assafirabi.com تم الإطلاع يوم 2021/05/30 على الساعة 15:00.

المتوسطة خصوصا يستغلون هذه الأزمة لضمان مصدر دخل إضافي فيبنون مساكن صغيرة ويستأجرونها للوافدين من عمال وعائلات، أغلب هذه المساكن مبنية بدون رخصة؛

- **التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي:** يعد التهرب الضريبي أحد المشاكل الإضافية التي تواجهها خزينة الدولة، أضف إلى ذلك ندرة الدراسات التي تحدد حجم التهرب الضريبي بسبب صعوبة جمع البيانات في عام 2019، وأعلن فيصل دربال المستشار السابق برئاسة الحكومة أن حجم التهرب الضريبي يقدر بنحو 25 مليار دينار تونسي (8,7 مليار دولار)، موضحا أنه شهد ارتفاعا حادا منذ عام 2011 بسبب تنامي الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تمثل 53% من التجارة المحلية وبالرغم من صعوبة تحديد حجمها تشير التقديرات إلى أن زيادة حجم النشطة غير الرسمية من 30% إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019. وحسب تقديرات البنك الدولي فقد كلف التهرب الضريبي من جانب الشركات التي تتمتع بعلاقات سياسة البلاد حوالي 200 مليون دولار سنويا بين عامي 2002-2009 ويرى الخبراء أن الوضع تفاقم بعد الثورة في تقريره الصادر عام 2016 الاقتصاد غر الرسمي في تونس قدر مركز جسور للدراسات وهي مؤسسة فكرية تونسية العائدات المفقودة بسبب أنشطة التهريب بنحو 2 مليار دينار تونسي (697 مليون دولار) سنويا موزعة على النحو التالي: 750 مليون دينار (261 مليون دولار) من عائدات تهريب المحروقات، و300 مليون دينار (104 مليون دولار) من عائدات تهريب التبغ، و46 مليون دينار (156مليون دولار) من عائدات تهريب الأجهزة الإلكترونية والملابس ومستحضرات التجميل والعطر، ولم يشهد التقرير على عائدات تعريب الأسلحة والذهب والنحاس والمشروبات الكحولية الفاخرة والسيارات الفخمة المسروقة لأن تقدير الحجم الحقيقي لتلك السلع أمر في غاية الصعوبة[1].

ثالثا: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في تونس: ويمكن حصر أهم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في تونس في النقاط التالية[2]:

1. انهيار النظام الاشتراكي، وانتهاج الاقتصاد التونسي للحرية الاقتصادية إبتداءا من سنة 1970؛
2. القطاع الرسمي في خلق مناصب الشغل الخاصة بفئة الشباب وخاصة غير المؤهلين منهم؛
3. ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي، فهذه الأخيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة أو محددات مهنية؛
4. قطاع السياحة والحرف التقليدية، مما ساهم بشكل كبير على تنامي المؤسسات الصغيرة غير القانونية.

[1] سلمى الهوارلي، **هل ستنجح تونس في التخلص من نموذج الأعمال المعتاد بعد انقضاء أزمة كوفيد 19؟**، على الموقع: https://arabreform.net تم الإطلاع يوم 2021/05/31 على الساعة 22.00.

[2] ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

رابعا: الإجراءات والحلول التونسية لإدماج القطاع غير الرسمي: عرف الاقتصاد التونسي تدهورا كبيرا مثل باقي الدول العربية بصفة خاصة، وهذا لبلوغ الاقتصاد غير الرسمي نسب خيالية تفوق 50% وبطبيعة الحال أن الاقتصاد التونسي يعتمد على النشاط السياحي فإن الحلول المقترحة تختلف نوعا ما مع الفكر الاقتصادي الجزائري والتي نذكر منها[1]:

1. **تسهيل الجانب الإداري للقطاعات المتعلقة بالفلاحة والصيد والحرف التقليدية:** إذ نجد أن السلطات التونسية قامت باتخاذ إجراءات وسياسات دمجها ضمن القطاع الرسمي والعمل المنظم لأنها تمثل مصدرا مهما ودخلا لإيرادات الميزانية العامة للدولة، كما يكون للصناديق النقدية ذات القروض الدور المهم في تطوير نشاطات المساهمين الجدد في دعم الميزانية العامة، وذلك عن طريق الدعم المالي لأصحاب المشاريع المصغرة؛
2. **تشجيع قطاع السياحة:** نظرا للدور الكبير الذي تقدمه السياحة التونسية للخزينة العمومية من أموال، ودخول العملات الأجنبية للبلد بشكل متزايد يجعل الفكر الاقتصادي في تونس يسعى لترقية العمل السياحي غير الرسمي غير النظم، من أجل تحقيق الغاية منه، والحصول على أكبر منفعة تجارية، بالرغم من كونه دخل هش، وتحقيق الضمانات القانونية وحماية حقوق المستهلكين، ويمكن تعداد دور الدولة التونسية في هذا الجانب وفق النقاط التالية:
   - إنشاء لجان اقتصادية تعمل على تحليل المعطيات وخلق فرص العمل بشكل منظم؛
   - تمويل أصحاب المشاريع والمتمثلة في الفنادق والنزل؛
   - استغلال التكنولوجيا في تطوير القطاع السياحي في تونس.
3. **سياسة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني:** قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير مناصب الشغل للبطالين وتنمية القطاعات التالية: الزراعة والصيد، الحرف التقليدية وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية والجمركية والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل، حيث تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري. بالإضافة إلى إنشاء صندوق أخر يسمي صندوق القرض التعاضدي(clcm)، وخلق صندوق اشتراكات التعاضدية الفلاحية، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين أصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة. أما فيما يخص المهن الخاصة بالحرف التقليدية والصغيرة فقد تم وضع تحت تصرفها صندوق وطني للحرف والصناعات الصغيرة (finapra)[2].

[1] المختار بن سالم، يوسف زروق، **إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته– دراسة مقارنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2018، ص ص 152–153.

[2] مالك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس، السنغال**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

4. **التضامن والدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة:** اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات وتدابير لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أهمها: إنشاء صندوق الضمان الوطني(fsn)، صندوق عروض العمل، ونظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسي للضمان والبنك الإسلامي[1].

5. **ومكافحة الفساد:** اتخذت تونس عدة إجراءات لمحاربة الفساد وتعزيز حوكمة الاقتصاد، أهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد، والمصادقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وأشاد تقرير المنظمة بوجود مساحة مساءلة جيدة نوعا ما لمؤسسات المجتمع المدني، كما أشاد بمصادقة البرلمان التونسي على مشروع قانون لإنشاء قطب قضائي مالي مختص في قضايا الفساد الكبرى[2].

احتلت تونس المرتبة 69 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية حيث كشف المؤشرات المرتبة التي تحصلت عليها تونس هي الأعلى منذ10 سنوات وأخرها المرتبة 74 سنة 2019، و شددت منظمة الشفافية الدولية على أهمية الإدارة السياسية والقضائية في إنفاذ القوانين ذات العلاقة بشفافية الحياة العامة، وأوصت بضرورة تعزيز قوة المؤسسات الرقابية وبأن يكون لدى سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية ما يكفي من الأموال والموارد والاستقلالية التي تمكنها من أداء واجبها، وضمان وجود معاملات تعاقد مفتوحة وشفافة لمكافحة ارتكاب المخالفات، وتحديد تضارب المصالح وضمان التسعير العادل. كما دعت إلى الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز الفضاء المدني لخلق الظروف المتوازنة لمساءلة الحكومات، ونشر البيانات ذات الصلة وضمان حصول الجمهور على المعلومات سهلة ومفيدة ويسهل الوصول أليها في الوقت المناسب، بما في ذالك الإنفاق العام وتوزيع الموارد ذات الأهمية خاصة في حالات الطوارئ[3].

6. **إدماج النشاط غير الرسمي في الدورة الاقتصادية:** وذلك عن طريق[4]:

- ✓ تسوية المبالغ المتأتية من ممارسة أنشطة اقتصادية غير مصرح بها وذلك شريطة إيداع المبالغ المذكورة بحساب بنكي أو بريدي ودفع ضريبة تحررية بنسبة 10% ويمكن الانخراط في هذا الإجراء المطالبين بالأداء من تسوية الوضعية الجبائية للأرباح غير المصرح بها وتجنب أي تتبع جبائي بهذا العنوان؛
- ✓ السماح بتسوية مخالفات الصرف بعملات بالخارج أو مكاسب: ويسمح هذا الإجراء للمخالفين من دفع ضريبة تحررية ب10% مقابل إلزامهم في ظرف 9 أشهر من التفويت في تلك المكاسب وتحويل المبالغ

[1] المرجع السابق، ص 83.

[2] تقرير منظمة الشفافية الدولية: **مؤشر مدركات الفساد 2020**، ص ص: 2-3.

[3] المرجع السابق، ص: 3.

[4] وزارة مالية الجمهورية التونسية، **إجراءات مالية وجبائية وإجتماعية للمرحلة القادمة**، ص ص 13-14.

المنجزة عن التفويت والعملات الممسوكة بالخارج إلى حساب بالعملة في تونس، وفي حالة تعذر التفويت في المكاسب بالخارج في المدة المذكورة سيتم السماح لهم بدفع مبلغ25% من قيمة تلك المكاسب في ظرف تسعة أشهر؛

- ✓ تفعيل آلية المبادر الذاتي: (auto entrepreneur): سيمكن هذا الإجراء من التقليص من البطالة ودعم روح المبادرة لدى الشباب العاطل عن العمل وذلك بتمكينه من خلق المشاريع وفق إجراءات إدارية مسيرة ورقمية وكذلك نظام جبائي خاص ومنظم؛
- ✓ الشروع في برنامج التبادل الآلي للحسابات المالية الأجنبية: تنفيذا للالتزامات تونس مع المنتدى العالمي للشفافية الجبائية التابع لمنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية ستشرع مصالح وزارة المالية في الانخراط ببرنامج التبادل الآلي للحسابات المالية والذي سيمكن المصالح الجبائية من تلقي تصاريح الدولة الأجنبية للحسابات المالية التي يمتلكها المقيمون في تونس وهو ما سيدعم قدرات مصالح المراقبة الجبائية في التصرف أليا على الحسابات بالخارج والتقليص من حجم التهرب الجبائي في هذا المجال؛

طلب إلياس الفخاخ رئيس الحكومة تصريف العمال من البرلمان التونسي عقد دورة برلمانية استثنائية للتصديق على مشروع قانون لتنشيط الاقتصاد وإدماج القطاع غير الرسمي والحد من التهرب الجبائي يتضمن هذا القانون 28 إجراء في شتى الجوانب الاقتصادية والمالية من بينها إجراءات للإدماج الأنشطة والعملة المتأتية من الاقتصاد غير الرسمي في الدورة الاقتصادية أخرى تتعلق بمقارنة التهرب الجبائي ودعم الشفافية وسيتم إحداث صنف جديد للمراجعة الجبائية تسمي "المراجعة المحدودة". ومن أبرز الإجراءات التي تضمنها هذا القانون التفريع في قيمة المعاليم الموظفة لفائدة خزينة الدولة منّ 1% إلى 5% عن كل مبلغ مالي يدفع نقدا لدى المحاسب العمومي يفوق3 ألاف دينار تونسي، عوضا عن 5 ألاف دينار، وإلغاء التداول النقدي واشتراط الدفع البنكي أو البريدي أو أي وسيلة دفع إلكترونية. ويلزم القانون الجديد البنوك ومكاتب البريد ضرورة التصريح بكل عملية مالية تفوق قيمتها 10 ألاف دينار تونسي ويشمل هذا الإجراء خاصة الشيكات التي يقع تنزيلها في الحسابات البنكية والبريدية، وأقر نفس هذا القانون فرض إستعمال الشيكات المودعة بحسابات الحرفاء لكل مبلغ يفوق 3 ألاف دينار تونسي وذلك بهدف دعم شفافية المعاملات المالية بين الأشخاص وترشيد المعاملات النقدية[1].

[1] بوابة الأعمال تونس، **تسعى إلى تفعيل قانون التنشيط الاقتصادي**،على الموقع: https://www.albawaba.com تم الإطلاع يوم 2021/06/01 على الساعة 17:31.

المطلب الثلث: التجربة المغربية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

يثير تنامي أنشطة القطاع غير الرسمي في المغرب مخاوف الحكومة، لاسيما بعد تنامي وحدات الإنتاج غير المنظمة صعوبة تحديد حجم الخسارة التي يسببها للاقتصاد الوطني خلال العشرية الأخيرة ومبعث هذا التخوف هو الخسائر الكبيرة التي تتكبدها خزينة الدولة على اعتبار أن العاملين بهذا القطاع لا يدفعون الضرائب ولا تعنيهم التغطية الاجتماعية للعاملين معهم، العاملون في هذا القطاع يبررون لجوءهم إلى الأنشطة غير الرسمية بسبب الصعوبات الكبيرة التي يجدونها في الالتزام بما تفرضه الدولة من شروط يصفونها بالثقيلة على الراغبين في الاستثمار وإنشاء شركة، خاصة على مستوى الضرائب التي تلتهم الجزء الكبر من المداخيل وتشكل عبئا على المشروع، وأيضا على مستوى الالتزامات إتجاه الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، ولهذا لا يكون أمامهم بحسبهم خيارات سوى الانخراط في الدورة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي باعتباره الخيار المتوفر والأسهل للخروج من دائرة البطالة والفقر ومواجهة تكاليف العيش. يفيد بحث وطني مغربي أنجزته مندوبية التخطيط عن حجم أعمال ضخم بحيث بلغ حجم الأعمال السنوي للقطاع غير الرسمي ما يناهز 280 مليار درهم مغربي، ويعرف هذا الرقم تطورا بمعدل 6,7% سنويا في المتوسط، فيما بلغ حجم إنتاجه السنوي 107,9 مليار درهم[1].

أولا: حجم القطاع غير الرسمي في المغرب: لاتوجد في المغرب إحصائيات تقارب الاقتصاد غير الرسمي في شموليته، تتعلق الرسمية المتوفرة بالوحدات الإنتاجية غير الفلاحية التي تتوفر على محاسبة، لذا هناك من خيار سوى الاعتماد على هذه الأخيرة. في نهاية التسعينات(1999) كان القطاع غير الرسمي يشغل حوالي 39%من العاملين خارج القطاع الفلاحي (قرابة المليوني شخص)، وفي سنة 2007 بلغت هذه النسبة 37,3%(حوالي 2216116 شخصا) لتتراجع بنقطة واحدة خلال سبعة سنوات بعد ذلك أي نسبة 36,3% سنة 2014 على الرفع من تزايد عدد العاملين فيه (9223752 شخص)، بينما أرتفع عدد الوحدات المكونة للقطاع من 1,23 مليون وحدة سنة 1999 إلى 1.68 مليون سنة 2013 أغلبها لا يتوفر على مكان للعمل(51,4%). فوجوده ة هذا القطاع مرتبط بنمط التنمية الرثة الذي يعرفها المغرب ويغذيه تطبيق السياسات النيوليبرالية منذ 35 سنة. وتشكل القطاع غير أساسا من التجارة الصغيرة(خاصة تجارة الرصيف) والمشروعات الصغيرة في الصناعة والخدمات والعقار، مما يجعله أساسا مجالا لنشاط الجماهير الواسعة من أشباه البروليتاريا الحضرية وبعض الأقسام من الطبقة العامة الأشد هشاشة وتعرضا للاستغلال[2].

---

[1] أحمد اليزيد، **الأنشطة السرية تستنزف خزينة الدولة المغربية**، العربي الجديد، على الموقع: https://www.alaraby.uo.uk تم الإطلاع 2021/06/09 على ساعة 20:49.

[2] عبد اللطيف زروال، **الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية** ،على الموقع :https://www.assafirarabic.com تم الإطلاع يوم 2021/06/09 على الساعة 18:16.

أفادت دراسة حول قياس وتطور الاقتصاد غير الرسمي بالمغرب ، نشرت نتائجها على البوابة الإلكترونية لبنك المغرب المركزي، بأن الاقتصاد غير الرسمي إنخفاض إلى مستوى أقل من 30% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة مابين (2009- 2019)، وأوضح المشاركون في هذه الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي عرف ثلاث فترات طويلة ومتميزة، الأولى خلال الفترة (1988- 1998) حيث أستقر الاقتصاد غير الرسمي عند 40% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، تليها الفترة (1999-2008) التي عرفت تراجع الاقتصاد غير الرسمي إلى 32%-40% من الناتج الداخلي الخام، وصولا إلى الفترة (2009-2018)، التي أتسمت باستمرار المنحنى التنازلي ولكن بوتيرة أكثر اعتدالا، ليصل إلى مستوى أقل من 30% من الناتج الداخلي الخام[1].

في حديث للخبير الاقتصادي المغربي أوهاي سعيد ل سبوتينك أن تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالمملكة المغربية يمكن اعتباره نتيجة مباشرة لتطبيق برنامج التقويم الهيكلي (1983-1993)، الذي أسفر عن البطالة والتهميش في ظل تراجع الاستثمار العمومي والحد من التشغيل العمومي بعد فشل القطاع الخاص في الحفاظ على التوازن اللازم في سوق الشغل. وأشار إلى أن هذا الاقتصاد يمثل حسب المندوبية السامية للتخطيط 1,68 مليون وحدة إنتاج سنة 2013، أي ينمو بمستوى قدره 19 ألف وحدة إنتاج ، وبحسب الخبير الاقتصادي أن الاقتصاد غير الرسمي يكبذ المغرب خسائر أكثر من 360 مليار درهم (40 مليار دولار)، أي نسبة 30% وهو ضمن العوامل التي تجعل الاقتصاد المغربي في مواجهة معضلة اقتصادية تنعكس على الجاني الإجتماعي بشكل كبير. وحسب صندوق النقد الدولي يقدر القطاع غير الرسمي في الغرب بحوالي 34% وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية 17,2% ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 23% [2].

[1] الشرق الوسط جريدة العرب الدولية، **القطاع غير المهيكل أقل من 30% من الناتج المحلي**،على الموقع: https://aawsat.comتم الإطلاع يوم: 2021/06/21، على الساعة 14:10.

[2] عربي سبوتنك ، **أكثر من 360 مليار درهم خسائر ... الاقتصاد السري يفاقم الأزمة في المغرب** ،على الموقع: https://www.arabic.sputniknews.com تم الإطلاع بتاريخ2021/06/21، على الساعة 14:50.

ثانيا: جهود المملكة المغربية لإدماج القطاع غير الرسمي: يرى الباحث في المعهد المغربي لتحليل السياسات رشيد أوزار في حديثه مع الجزيرة نت، أن التصدي للوحدات غير الرسمية أو غير المهيكلة ليس حلا، ويعد تنظيم القطاع غير الرسمي ومحاصرته عبر إدماجه في دورة الاقتصاد رهانا أساسيا أمام الدولة عبر البحث عن آليات وبدائل، ويعتبر رشيد أوراز أن القضاء على القطاع غير الرسمي في المغرب صعب وغير ممكن في الوقت الحالي، أن التقليل من حجمه يتطلب رؤوس أموال كبيرة وإصلاحا إداريا ومؤسسيا فضلا عما يقارب 20–30 سنة، عبر مبادرات وصيغ قانونية لإدماج وأن يشمل تطوير النسيج الاقتصادي الصناعي والتجاري وتطوير ديناميكيته، ويعتقد أن المدخل لتمكين القطاع غير الرسمي من إدماج وحداته تلقائيا في الدورة الاقتصادية وانخراطه في الديناميكية التصديرية يمر عبر بوابة تحسين المعروض العقاري وعقلنة الضريبة وإصلاح الإدارة. وأشار إلى أن جزءا كبيرا من القطاع غير المهيكل في المغرب يعتبر قطاعا إجتماعيا معيشيا ومعظم العمال الذين يكسبون رزقهم اليومي منه من دون معايير عمل قانونية، لم يختاروه طوعا، بل شكل فرصة عمل لهم في غياب فرص رسمية وقانونية[1].

أبرزت نتائج الدراسة التي أجرها كمال لحلو وهشام الدمغي وفريدريك شنايدر أن الإستراتيجيات التي تم تنفيذها مند بداية 2000 بهدف تحسين البيئة المؤسسية والاقتصادية المالية ساهمت في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، مع ذلك يعتبر هؤلاء الباحثون أن استمرار الأنشطة غير المهيكلة يستلزم إصلاحا هيكليا إضافيا لاسيما تلك المتعلقة بالتعليم ومنظومة العدالة والسياسة الضريبية وسوق العمل، منبهين إلى أنه لا يمكن لسياسة واحدة أو معزولة أن تضفي انخفاض ملموس في وزن القطاع غير الرسمي، أضافوا أنه يتعين أن تتضمن إستراتجية هيكلة القطاع إصلاحات متكاملة تعالج تعقيدات وخصوصيات عدم الرسمية أو الهيكلة في كل قطاع على حده، و إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، أوصى هؤلاء الباحثون بمجموعة من التدابير الكفيلة بتحقيق اندماج القطاع غير الرسمي، بما في ذلك تعزيز التنسيق والتابع بين السياسات التي تستهدف الاقتصاد غير الرسمي، والتقييم المستمر لتطوير هذا الاقتصاد وتقوية نظام الرصد والمراقبة عن طريق تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات، كما دعوا إلى تطوير القدرات والعمليات ذات الصلة بإدارة الضرائب بغية تعزيز الاستهداف في عمليات المراقبة الضريبية، وكذا تحصيل الضرائب والمساهمات الإجتماعية من قبل إدارة ضريبة واحدة، واعتماد إجراءات للتحفيز الضريبي من خلال مشاورات واسعة بين مختلف الفاعلين. ويتعلق الأمر أيضا بالقيام بحملات تحسيسية عمومية حول فوائد العمل المصرح به وتعزيز رقمنة الإدارة العمومية[2].

---

[1] مريم التايدي، **فاجعة طنجة... ما حجم قطاع الاقتصاد الموازي في المغرب؟ وما الحلول التنظيمية؟**، الجزيرة، على الموقع: https://www.algarerai.com تم الإطلاع يوم 2021/06/09 على الساعة 12:59.

[2] الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، **القطاع غير المهيكل أقل من 30% من الناتج المحلي**، على الموقع: https://www.aawsat.com تم الإطلاع يوم: 2021/06/21، على الساعة 14:10.

المبحث الثاني: إجراءات وتدابير مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

بذلت السلطات العمومية جهود للقضاء على مسببات النشاط غير الرسمي في الجزائر (العمل على امتصاص البطالة، تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة)، هناك تدابير أخرى استهدفت القضاء على مظاهر هذا النشاط وتضيق نشاطه ولاسيما في المجالات الآتية: مكافحة الفساد والمخدرات ومحاربة التهرب الضريبي، ومحاربة تقليد السلع، بالإضافة تنظيم التجارة غير الرسمية وسوق الموازية للعملة.

المطلب الأول: مجهودات الدولة في القضاء على الفساد والغش الضريبي وتجارة المخدرات في الجزائر

أمام تفاقم انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من ظواهر الغش الضريبي والفساد ومكافحة المخدرات قامت المصالح العمومية بمجهودات عديدة من أجل مكافحة هذه الظواهر يمكن ذكر أهمها:

أولا: مجهودات الدولة للقضاء على الفساد في الجزائر: انتهجت الجزائر عدة سياسات وآليات للقضاء على ظاهرة الفساد والحد من مخلفاته وتجسد ذلك في عدة قوانين وأجهزه رقابية من بينها[1]:

1. **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته:** جاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد وتكثيف القانون الجزائري مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليه الجزائر، يهدف هذا القانون إلى تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير القطاع العام والخاص، ودعم التدابير الرامية للوقاية من الفساد وكذا تسهيل دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته. يضمن هذا القانون خمسة أبواب تتمثل فيما يلي:

- الباب الأول: حول الأحكام العامة التي تتضمن مختلف المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع، إضافة إلى الأهداف التي يرمي لها هذا القانون؛
- أما الباب الثاني: حول التدابير الوقائية في القطاعين العام والخاص، ففي القطاع العام نص هذا القانون على اعتماد قواعد الشفافية والمعايير الموضوعية المتمثلة في الكفاءة والجدارة في إختيار الموظفين خاصة المناصب التي تكون أكثر عرضة للفساد، والقيام بدورات تكوينية مخصصة للموظفين تزيد من وعيهم بمخاطر الفساد. كما نص هذا الباب على مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد وذلك بإعتماد الشفافية في كيفية إتخاد القرارات وتعزيز مشاركة المواطن في تسيير شؤونه الخاصة واعتماد برامج تربوية تحسيسية بمخاطر الفساد.

[1] مجبور فايزة، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص ص 116-117.

ركز القانون 06-01 على ضرورة إصلاح الوظيفة العمومية الذي يندرج ضمن التوجهات الكبرى لإصلاح الدولة والحكم للحد من الفساد الإداري، كما نص ذات القانون على مراعاة عدة اعتبارات عند إبرام الصفقة العمومية للمحافظة على المصلحة العامة للدولة، باعتبار الصفقة العمومية أكثر عرضة للفساد، كما ركز على إخضاع الصفقة العمومية لآلية الرقابة باعتبارها من أهم آليات مكافحة الفساد وتعتبر خطوة مهمة لحماية الأموال العمومية من النهب والاختلاس؛

- أما الباب الثالث فقد نص على إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والعمل على تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الفساد؛

- أما الباب الرابع فقد تناول أشكال الفساد ومظاهره والعقوبات التي يتعرض لها حسب كل شكل لإضفاء الشفافية على التعاملات في سائر القطاعات وتطهير الإدارة من المفسدين وحماية الوظيفة العامة من كل الاتهامات،

- أما الباب الخامس فقد نص على التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، فهناك عدة مظاهر وآليات للتعاون الدولي المنصوص عليها في مختلف الإتفاقيات الدولية، فقد أشار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته إلى التعاون الدولي في حدود ما سمحت به المعاهدات والإتفاقيات التي لها صلة بالموضوع، حيث تقام علاقات تعاون قضائي مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد حصر التعاون في تقديم المعلومة دون تبيان صورها وآلياتها، وكمثال على ذلك التعاون بين الجزائر وبريطانيا فيما يخص قضية عبد المؤمن خليفة التي وصفت أنها قضية فساد كبرى وما لها من نتائج وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث رفضت السلطات البريطانية في البداية تسليمه لعدم ثبوت الأدلة لكن تم تسليمه للعدالة الجزائرية في ديسمبر 2013.

2. **الأجهزة الرقابية المستحدثة والمتخصصة في مكافحة الفساد:** منذ إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 وبموجب المادة 06 منه على إنشاء هيئة أو عدة هيئات لمنع الفساد ومكافحته، حيث سعت الجزائر لاستحداث أجهزة رقابية جديدة متخصصة تسعى لمكافحة الفساد وقمعه فصدرت القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم على تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تم قام بعد ذلك المشرع الجزائري بإصدار جهاز ثاني وذلك بأمر رقم 10-05 المتمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته والذي بموجبه تم تدعيم الترسانة المؤسساتية لمكافحة الفساد، ويتمثل هذا الجهاز في الديوان المركزي لقمع الفساد الذي يعتبر أداة عملياتية للبحث ومعاينة جرائم الفساد[1].

❖ **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** وهي هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته تم تنصيبها في جانفي 2011، قصد تنفيذ الإستراتجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، تمارس مهامها وفقا

[1] كريمة قاسم، **أجهزة الرقابة في الوقاية ومكافحة الفساد**، مذكرو ماستر، تخصص قانون جبائي لأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 21.

للقانون رقم 06-01 وتعتبر بمثابة مرصد وجهاز مركزي لمحاصرة بئر الفساد وتجفيف منابعه، لا سيما الرشوة التي انتشرت بشكل خطير في المجتمع الجزائري. تتولى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المهام التالية[1]:

- ✓ اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون والتي تعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛
- ✓ تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاعات العمومية والخاصة المعنية بإعداد قواعد أخلاقيات المهنة؛
- ✓ إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسين المواطنين بآثار الضارة الناتجة عن الفساد؛
- ✓ الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات العلاقة بالفساد؛
- ✓ السهر على تعزيز التنسيق مابين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني والدولي.

❖ **الديوان المركزي لقمع الفساد:** أستحدث الديوان تنفيذ تعليمة رئيس الجمهورية(السابق) رقم 03 المتعلق بتفعيل مكافحة الفساد ودعمها، والذي جاء على ضرورة تعزيز مسعى الدولة التي جاءت بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد بصفته أداة عملياتية تتضافر في إطارها الجهود للتصدي قانونيا لأعمال الفساد الإجرامية وردعها، وهذا ما أكده بصدور المر رقم10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي بموجبه إنشاء الديوان الوطني المركزي لقمع الفساد، أما فيما يخص تنظيمه فقد صدر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11/ 426 المؤرخ في 08ديسممبر 2011. منح المشرع الجزائري الديوان العديد من المهام ذات الطابع القمعي، حيث يتولى الديوان جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحته واستغلاله، والقيام بتحقيقات في واقع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المتخصصة، وتطوير التعاون والدعم مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات[2].

[1] سارة بوسعيود، شراف عقون، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جوان 2018، ص 325-326.

[2] كريمة قاسم، **أجهزة الرقابة في الوقاية ومكافحة الفساد**، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

ثانيا: مكافحة الغش الضريبي في الجزائر: اعتمد إستراتيجية الدولة في هذا المجال على عصرنة مصلحة الضرائب من أجل منحها الأدوات اللازمة لمكافحة الغش الضرائب وعلى العمل في المستوى الجزئي من خلال اتخاذ إدارة الضرائب لسلسلة من الإجراءات الردعية والوقائية.

1. **عصرنة الضرائب:** عصرنة إدارة الضرائب في مارس 2004 بعد إمضاء الاتفاق بين الجانب الجزائري ممثلا ب3 وزارات (النقل، التجارة والمالية) والاتحاد الأوروبي في حين انطلق تنفيذه شهر أوت 2005 وتعتمد إستراتجية العصرنة على النقاط التالية[1]:

– تبسيط النظام الجبائي عن طريق إدراج ملف جبائي وحيد وضريبة جزافية وحيدة؛

–إنشاء هياكل إدارية: مدرية المؤسسات الكبرى (DGE) للإشراف على ملفات عددها 860، مركز الضرائب (CDI)، المركز الجواري للضرائب (CPI)، وهذا النظام مستوحي من النظام الجبائي الفرنسي ويعتمد على فكرة تسيير الضريبة حسب العمل؛

– أصبحت إدارة الضرائب مطالبة بمهام جديدة تتعلق بمكافحة الفساد الإداري وتبيض الأموال.

2. **الإجراءات الردعية والوقائية:** اعتمدت إدارة الضرائب سلسلة من الإصلاحات والإجراءات الوقائية والعقابية لمنع حدوث الغش الضريبي أهمها ما يلي:[2]

– إنشاء لفرق المختلطة للرقابة (الضرائب– جمارك– تجارة) تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب، مهمتهما إجراء عمليات رقابية على الأشخاص الطبيعية والمعنوية التي تحقق عمليات استيراد وتصدير بالجملة والتجزئة، وبصفة عامة كل الأشخاص المتدخلين في العمليات التجارية وهذا وفق برنامج للرقابة والتدخلات تعده لجان التنسيق الولائية للإدارات الثلاثة المذكورة؛

– إنشاء إطار قانوني يسمح بالتعرف بشكل أفضل على المكلفين بالضريبة والنشاطات وبالتالي تفعيل آليات الرقابة، وهذا من خلال عدة تدابير أهمها:

- ✓ إنشاء رقم تعريف جبائي وطني، وحيد وثابت (NIS) لكل شخص طبيعي أو معنوي؛
- ✓ إعداد مرجع وطني لمجموع المكلفين بالضريبة (RNPF)؛
- ✓ تأسيس صحيفة جبائية تتضمن مجموع المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

[1] حياة برحمون، **الإقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009، ص ص 139–140.

[2] عبد الحكيم بوالحيلة،**الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 239–240.

- ✓ إعداد بطاقات مغناطيسية تحمل رقم التعريفة الجبائية لصاحبها لفائدة المستوردين لربط الإجراءات الإدارية الجبائية والجمركية بعمليات التجارة الخارجية؛
- تطبيق غرامة مالية نسبتها 50% على الفواتير المزورة من الجانبين البائع والمشتري، ولا يقتصر تطبيق هذه الغرامة على الأشخاص اللذين قاموا بتحرير الفواتير، بل كذلك الأشخاص اللذين أعدت بأسمائهم؛
- توسيع طريقة دفع الضرائب والرسوم عن طريق الاقتطاعات البنكية والتحويلات البنكية، وتشجيع التعامل بالشيكات بين المتعاملين عن طريق إقصاء المكلفين بالضريبة من الاستفادة من تخفيض الرسم على النشاط المهني قدره 30% أو50% أو 25% على كل عمليات التي تتم نقدا (قانون مالية 2009)؛
- إنشاء مصلحة التحريات الجبائية 2009 مكلفة بإجراء تحقيقات من أجل تحديد مصادر التهرب والغش الجبائي، لاسيما في مجال القضايا عالية المخاطر الضريبية، وتقديم الدعم التقني لمجموع مصالح الرقابية. وتتكون هذه المصلحة من خمسة مديريات جهوية بكل من العاصمة وقسنطينة ووهران وورقلة وبشار، مهمتهما إعداد تقارير دورية عن التهرب الضريبي، وقد خصص لهذه المصلحة طاقم من الإطارات يمثل 10% من مجموع المحققين التابعين لمدرية الرقابة الجبائية التابعة لمديريات الضرائب؛
- تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد كانت المدة غير محددة وهذا بالنسبة لاستيراد المواد الأولية والبضائع التي يتم بيعها على حالها، باستثناء تلك المستعملة في الإنتاج؛
- إنشاء إجراء يعرف بالتلبس الجبائي يسمح للإدارة الجبائية خلال ممارسة حق المعاينة والرقابة والحجز، بالتدخل ورفق عملية الغش الجبائي الجارية وذلك حالما تتوفر المؤشرات الكافية حتى قبل انقضاء أجل الالتزامات التصرحية ويهدف هذا الإجراء إلى:
  - ✓ التصدي في الوقت المناسب لكل محاولة غش منظمة من قبل المكلف بالضريبة؛
  - ✓ مراقبة النشاطات القصيرة المدى التي تنشأ أصلا بهدف التهرب الجبائي؛
  - ✓ ضمان تحصيل الديون الجبائية المستقبلية عن طريق التصدي لعملية تنظيم الإعسار من قبل المكلفين بالضريبة الغشاشين؛
- إرساء منطلق الحوار عوض التصادم مع المكلفين بالضريبة وتعريف هؤلاء بحقوقهم وواجباتهم، مع تطبيق عقوبات صارمة على المتورطين في عمليات الغش تتراوح من الغلق المؤقت للمحلات المهنية إلى الغرامات المالية والمتابعة القضائية، إذ يمكن أن تصل العقوبة في حالات الغش والتهرب عالية المخاطر إلى السجن من 10إلى 20 سنة وغرامة من1000000 دج عندما يفوق المبلغ المتملص منه 3000000 دج.

ثالثا: التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات: عند التفكير في وضع سياسة عامة للتصدي للمخدرات تبرز مجموعة من الإشكاليات أمام صانع القرار أهمها هل الغاية من التصدي للمخدرات صحية أو أمنية أو اقتصادية؟ فإذا كان مبرر المنع الحفاظ على صحة المواطن فإن من يعانون من مضاعفات الإدمان على المشروبات الكحولية أكثر بكثير من مدمني المخدرات.

وفي المقابل إذا كانت الغاية من السياسة العامة هو حماية الأشخاص من الضرار التي تلحق بهم وبالغير الناتجة عن إدمانهم للمخدرات غير المشروعة، هنا تصبح الإجراءات القانونية الردعية ذات معنى تتمثل في[1]:

1. **التشريعات في مجال مكافحة المخدرات:** تم سنة 1975 حجز أول كمية كبيرة من القنب دفعة واحدة، الأمر الذي دق أجراس الخطر في وجه الدولة والمجتمع، ليشرعا في محاربة هذه الآفة فصدر أول نص قانوني يجرم تهريب المخدرات، وبعد أحداث أكتوبر 1988 والانفتاح السياسي الذي رافق صدور دستور 1989، تم انتخابات سنة 1990 التي فجر توقيف مسارها أحداث عنف فتكت بالجزائر خلال عشرية كاملة، مما وفر بيئة حاضنة لانتشار مختلف الآفات اجتماعية ومنها آفة المخدرات، أستمت الجزائر في إتباع النهج نفسه من حيث النصوص الخاصة بمكافحة المخدرات

جاء قانون الصحة وحماية الأسرة لسنة1985 حاملا 20 مادة لمعالجة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وكانت تلك المواد هي الأساس القانوني الجديد للتعامل مع هذه الآفة في ظل تنصيب لجنتين وطنيتين سنة 1971 و 1992 على التوالي بموجب المرسومين 71-198 الصادر في 15 يوليو 1971 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمرسوم التنفيذي 92-151 الصادر في 14 أفريل 1992 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، غير أن عمل هذه اللجان لم يأتي بالنتائج المرجوة منها فصدر المرسوم 97-212 الصادر في 9 جوان 1997 معلنا عن إنشاء ديوان وطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، لكن الوصول إلى سياسة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات يتطلب أكثر من ذلك، فبعد تنصيب الديوان بسنتين قرر المشرع الجزائري تخصيص قانون منفرد يحمل في طياته أحكاما تعالج آفة المخدرات والمؤثرات العقلية، فصدر القانون رقم 04-08 الصادر في25 ديسمبر 2004، موسوما بالقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

[1]قوري بوحنية، **عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات: الآليات القانونية والإجراءات الإجتماعية**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمرك، ص ص 266-267.

2. **آليات مكافحة المخدرات في الجزائر**:تتمثل مختلف هذه الآليات فيما يلي[1]:

- **اللجان الوطنية لمكافحة المخدرات في الجزائر**: أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بموجب المرسوم رقم 71- 198 المؤرخ في 15 يوليو 1971 يتضمن إحداث لجنة وطنية للمخدرات والني تتضمن9 مواد استنادا إلى الاتفاقية الدولية الوحيدة حول المخدرات سنة 1961 في نيويورك، بحيث تعتبر لجنة وزارية مشتركة توضع تحت وصاية الصحة العمومية.

وفي 1993 تقدمت اللجنة بمقترحات بناءة، حددت من خلالها المحاور الكبرى للإستراتيجية الوطنية في ميدان محاربة المخدرات بوضع قانون خاص يتناول موضوع المخدرات من جميع جوانبه، وقد عكفت أفواج العمل واللجان المشتركة بين القطاعين على دراسة الظاهرة وأعدت بشأنها تقارير في سنتي 1999-2001 تتضمن إنشاء هيئة وطنية متخصصة ومؤهلة تشرف على إعداد سياسة وطنية للتصدي لآفة المخدرات وإدمانها.

- **الديوان الوطني لمكافحة المخدرات**:أنشأ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان1997 جاء تنصيبه في 02 أكتوبر 2002، أتبع مباشرة لرئيس الحكومة حين إنشاءه، وفي 2006 نقلت وصايته إلى وزارة العدل بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-181 المؤرخ في 31 ماي 2006، بحيث يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يتطلع الديوان الوطني حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 97-212 بالمهام التالية:

- ✓ إعداد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها ووضع منهجيات تنفيذ هذه السياسات.
- ✓ تنسيق النشاطات التي تقوم بها القطاعات في مجال مكافحة المخدرات ومتابعتها؛
- ✓ تقديم تقارير دورية للحكومة على النتائج المسجلة في مجال مكافحة المخدرات؛
- ✓ تقييم النتائج والنشاطات من أجل مساعدة السلطات العمومية على اتخاذ القرار؛
- ✓ اقتراح التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من المخدرات ومكافحتها؛
- ✓ ترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها

[1] محمد صخري، **إستراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر نموذجا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، على الموقع: https://www.poletics-dz تم الإطلاع يوم 2021/06/14ن على الساعة 15:19.

المطلب الثاني: مجهودات الدولة في: الحد من تقليد العلامة، تنظيم التجارة الفوضوية ومكافحة السوق الصرف غير الرسمي.

اتبعت الجزائر مجموعة من المجهودات في الحد من تقليد العلامات التجارية، بالإضافة اتخذتها لمجموعة من الإجراءات لتنظيم التجارة الفوضوية ومكافحة السوق الصرف الموازي.

أولا: أساليب مكافحة تقليد العلامات التجارية: تتمثل في عدة أساليب وهي:

1. دور المؤسسة التشريعية: نص عليها المشرع الجزائري حزمة من العقوبات لجريمة تقليد العلامات يمكن تقسيمها إلى عقوبات أصلية وتكميلية وأخرى مدنية وتتمثل فيما يلي[1]:

- العقوبات الأصلية: نص عليها المشرع الجزائري في المادة 32 الفقرة الأولى من الأمر 03- 06 المتعلق بالعلامات وهي تتمثل بالأساس في الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من مليونين وخمسمائة ألف دينار جزائري(2500000) إلى عشرة ملايين دينار(10000000)، أو بإحدى العقوبات فقط.
- العقوبات التكميلية: وقد ورد النص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32 من الأمر 03- 06 المتعلق بالعلامات وهي الغلق المؤقت أو النهائي للمؤسسة التي مارست فيها تقليد العلامة، مصادرة الأشياء والوسائل التي تحمل العلامة المقلدة.
- الغلق المؤقت أو النهائي للمؤسسة يجوز الغلق المؤقت أو النهائي للمؤسسة ويكون ذلك عند الحكم على المتهم بعقوبة جزائية، حيث يمكن للقاضي أن يقرر غلق المؤسسة التي استعملت تقليد العلامات[2].

2. دور المصالح الأمنية في مكافحة تقليد العلامات التجارية: تتدخل المصالح الأمنية في محاربة جريمة تقليد العلامات التجارية عن طريق[3]:

- **المديرية العامة للأمن الوطني:** تسهل مصالح الأمن الوطني على تكوين فرق لمحاربة جريمة تقليد العلامات والمتمثلة في إنشاء فرع تابع لمديرية المن الوطني يتمركز في نقاط الحدود التي تتمركز بها حركة مرور البضائع والأشخاص من وإلى الخارج، ويبرز دور المديرية العامة للأمن الوطني في مكافحة جريمة تقليد العلامة من خلال تحديد عناوين المخالفين والمدانين قضائيا إثر ارتكابهم لمخالفات جريمة

[1] مصطفى بن أمينة، **محاربة العلامات في ضوء قانون العلامات الجزائية بين العقوبات الردعية والإجراءات التحفظية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد02، المركز الجامعي أفلو بالجزائر، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، جوان 2009، ص 49.

[2] سارة بن صالح، **جريمة تقليد العلامات التجارية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، جوان الجزائر 2016، ص 394.

[3] سميحة لعجال، **جريمة تقليد العلامات التجارية في التشريع الجزائري** مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016، ص 48.

معينة. وكذا حجز السلع المقلدة قبل انتشارها، ومعاقبة المجرمين سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء في مثل هذه الجرائم.

- **الدرك الوطني:** يساهم الدرك الوطني بفرعيه(حراس الحدود وفرق الدرك الوطني) في محاربة جريمة التقليد لاسيما الحدود كون نشاط حراس الحدود يمتد على طول الشريط الحدودي، ويظهر دوره في مكافحة جريمة التقليد من خلال تكوين فرق لمكافحة التهريب، لأن الأخير غالبا ما يشكل قناة معينة لإدخال البضائع المقلدة إلى التراب الوطني.

وخلاصة القول أن المصالح الأمنية باختلاف أنواعها ورغم المجهودات التي بدلتها ولازالت تبدلها إلا أنها تبقى محدودة نوعا ما نظرا لضعف تكوين هذه المصالح في مجال الملكية الفكرية غير أن هذا لا ينقص من تلك المجهودات خاصة في جريمة تقليد العلامات التجارية.

3. دور أعوان الجمارك: يتمثل دور الجمارك في إطار محاربة السلع المقلدة فيما يلي[1]:

- تعليق جمركة البضائع المشكوك فيها يتقدم هذا الأخير بطلب كتابي لدى المديرية العامة للجمارك يلتمس فيه التدخل لاتخاذ التدابير الضرورية إذا أتضح أن السلع المقلدة أو من خلال التدخل التلقائي لإدارة الجمارك عند دخول سلع لإقليم الجمركي يتبين بأنها سلع مقلدة؛
- توقيع العقوبات المكملة المتمثلة في إتلاف البضائع المقلدة أو إيداعها خارج المبادلات التجارية؛
- كذلك تتمتع إدارة الجمارك بسلطة توقيع الحجز بعد ما كانت هذه السلطة على القضاء فقط.

ويبقى المهم في هذا المجال هو منح إدارة الجمارك سلطة التحرك التلقائي لمنع جريمة التقليد بعد ما كنت في السابق رهن شكوى المتضرر؛

من أجل التمكن من التحكم في استفحال وتفاقم ظاهرة تقليد حقوق الملكية التجارية تبنت إدارة الجمارك عن تكوين أعوان مصالحها الخارجية المكلف بتكوين ومعاينة السلع والبضائع سواء المستوردة أو الموجهة للتصدير التي تم التعدي على حقوقها بطريقة غير شرعية، على أن تتكفل هذه الأخيرة بتكوين ورسملة أعوان الجمارك القائمون بالرقابة وفحص البضائع من أجل التعرف على البضائع المقلدة والتفرقة بين الأصلي والمقلد، إذ تم تكوين ما يقارب 440 جمركي خلال الفترة الممتدة من 2011-2013.[2]

[1] صراح خوالف، **حماية المستهلك من تقليد العلامات التجارية**، مجلة ضيا للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 74.

[2] عزالدين معلم، **آليات تدخل الجمارك الجزائرية في حماية حقوق الملكية الصناعية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017، ص 415.

يبين الجدول الموالي: عدد طلبات التدخل من قبل أصحاب العلامات التي نشرتها إدارة الجمارك خلال الفترة 2007-2016:

الجدول رقم 11: عدد تدخلات الجمارك خلال الفترة 2007-2016

السنة	عدد طلبات التدخل	عدد التدخلات المنشورة
2007	25	14
2008	33	13
2009	33	16
2010	25	12
2016	75	162

المصدر: فايزة سقار، **إدارة الجمارك كآلية لمكافحة جريمة التقليد المالية بحقوق الملكية الصناعية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2، 2019، ص 22.

يتبن من خلال الجدول أعلاه إرتفاع في نسبة عدد طلبات التدخل المصرح بها من قبل مصالح الجمارك، فمن 25 طلب سنة 2007 أرتفع المعدل إلى 75 طلب سنة 2016، وهذا ما يؤكد إرتفاع نسبة التقليد خلال هذه السنوات بغض النظر عن التدخلات التي قامت بها مصالح إدارة الجمارك تلقائيا من خلال عملها الروتيني.

4.إجراءات متعلقة بوزارة التجارة: في إطار محاربة تقليد العلامات التجارية، قامت وزارة التجارة بإتخاد عدة تدابير نذكر منها[1]:

- ✓ خلق مصلحة خاصة لمراقبة وقمع الغش التجاري؛
- ✓ قامت الوزارة في 2004 بخلق مركز خاص لتدريب وتأهيل أعوان المراقبة؛
- ✓ إنشاء مخبر مجهز لأجهزة حديثة خاصة بمراقبة مكونات المنتوج؛
- ✓ تشغيل حوالي 1500 إطار جامعي في المناطق التي تفتقر إلى المراقبة.

[1] أميرة بحري، إيمان بوعكاز، **ظاهرة تقليد العلامات التجارية وحجمها في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019، ص ص 54-55.

ثانيا: تنظيم التجارة الفوضوية:

واجه قطاع التجارة صعوبات كبيرة ومتنوعة تعيق ممارسة الأنشطة التجارية خاصة بعد الاختلالات العديدة التي عرفتها السوق الجزائرية في غياب التنظيم المحكم ما أدى إلى ظهور التجارة الفوضوية التي أصبحت حقيقة تهدد الاقتصاد الرسمي.

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة احتلال للفضاءات العمومية "الساحات والشوارع" من قبل المتدخلين لممارسة الأنشطة التجارية بدون رخصة إدارية في ظل القيود المفروضة على ممارسة الأنشطة التجاريةّ، هذه الوضعية استوفت السلطات العمومية وخاصة الجماعات المحلية من اتخاذ بعض الإجراءات الملائمة قصد إدماج هذه الفئة في الدائرة الرسمية، ولاحتواء هذه الظاهرة غير الحضرية أصدرت كل من وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية مجموعة من البرامج والنصوص والتعليمات لتنظيم الفضاءات المؤهلة للممارسة التجارية وتتمثل فيما يلي[1]:

1. برنامج وزارة التجارة: قام أعوان البلدية بالتنسيق مع أعوان مديرية التجارة بإحصاء المواقع والأماكن التي ينتشر فيها هذا النوع من التجارة الفوضوية، حيث أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حولي 1368 سوقا موازيا و39984 متدخلا في هذه الأسواق مما جعل وزارة التجارة تقوم بتدابير لمواجهة ظاهرة التجارة غير الرسمية وتتمثل هذه التدابير في:

- برنامج إنشاء أسواق مغطاة: استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي يقدر ب 10 مليار دج كمساعدة من الدولة لإنجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجامعات المحلية والمتعلقة بإزالة الأسواق غير الرسمية وإعادة إدماج المتدخلين فيها في أسواق لرسمية، وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية على دفعتين(الدفعة الأولى 2012 خصص 4 مليار دج لإنجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية، أما الدفعة الثانية 2013 خصصت لها 6 مليار دج لإنجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية).
- برنامج إ نشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضر والفواكه: أوكلت هيئة الإنجاز والتسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه إلى المؤسسة العمومية macros أما بخصوص إعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه فقد خصصت له الدولة غلافا ماليا قدر ب: 5,9 مليار دينار لإعادة تأهيل 273 سوق منها 32 سوق جملة و 241 سوق تجزئة.

[1] نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر ،الحجم والأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 03،العدد 06، المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 301-302.

2. **برنامج وزارة الداخلية والجامعات المحلية:** تمثل في:

- برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل رئيس الجمهورية (السابق) خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22، 23 أكتوبر سنة 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل (المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006) كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- برنامج إنجاز أسواق جوارية: خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مبلغ مالي قدره 12 مليار دج على دفعتين (6 مليار دج كدفعة أولى، و8 مليار دج كدفعة ثانية)، هذا لإنجاز 460 سوقا جواريا قصد إعادة إدماج المتدخلين الغير شرعيين في أسواق رسمية بعد إزالة الأسواق غير الرسمية التي ينشطون فيها، وقد تم استلام إلى غاية أكتوبر 2013 حوالي 170 سوقا جواري.

3. **تقليص السوق غير الرسمية:** بهدف تأطير الأسواق غير الرسمية، قامت السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية بإدراج فضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية وكان من ضمن الإجراءات الإستعجالية الواجب المبادرة بها[1]:

- إحصاء وبدقة الأماكن التي تمارس على مستواها النشاطات التجارية غير الرسمية (مداخيل العمارات، الشوارع الأزقة، الساحات والأرضيات الواسعة، موقف السيارات، محيطات المساجد، داخل الأسواق المنظمة وخارجها، محطات المسافرين)؛
- تقدير مساحات أماكن الفضاءات غير الرسمية؛
- معرفة أهم النشاطات التجارية غير الرسمية الممارسة وطبيعة المنتوجات المسروقة؛
- إحصاء وتحديد إن أمكن هوية المتدخلين الذين يمارسون النشاطات غير الرسمية وفي حالة عدم التمكن من ذلك، تقدير عدد المتدخلين الناشطين يوميا على مستوى هذه الأماكن؛

عند انتهاء من هذه العمليات يستوجب على المجالس الشعبية البلدية القيام بإجراءات جريئة بهدف:

1- إجلاء الفضاءات المشغولة بطريقة غبر رسمية بدعم من مصالح الأمن الوطني، حسب الحالة؛

2- إدماج وفقا للإمكانيات المتاحة، المتدخلين على المستوى هذه الأماكن في الفضاءات التجارية الشرعية بعد قيدهم في السجل التجاري؛

[1] رشيدة حمودة، **إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص 148-149.

3- الصارمة في التعامل مع التجار الذين يملكون مربعات للعرض داخل الأسواق المغطاة ويفضلون عرض سلعهم في محيطاها وبالموازاة مع هذه الإجراءات تأشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات المهنية وجمعيات حماية المستهلك في إنجاح هذه العملية.

ثالثا: الإجراءات مكافحة سوق غير الرسمية للعملة: وذلك من خلال[1]:

- تطبيق الجزائر لسياسة سعر الصرف المرن حيث يقوم بتقويم سعر العملة إداريا، وذلك من خلال الإحتياجات المتوفرة لدى البنك المركزي، وقد كان لتحرير سعر الصرف في الجزائر آثار إيجابية فيما يتعلق بتقليص من نشاطات السوق الموازية في مجال الصرف؛
- صدور الأمر 96-22 المؤرخ في1997/07/09 المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال إلى الخارج، والذي كان يسعى تهذيب سوق الصرف حيث أن هذه الأسواق كانت عرضة للانتشار جرائم الصرف نتيجة لتوسيعها بفعل الانفتاح الاقتصادي من جهة، وظهور منتجات مصرفية جديدة لم تكن مألوفة من جهة أخرى،
- خلق وتوسيع مكاتب الصرف: إن هذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال وتجنب التعامل في السوق السوداء، فلا شك أن الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين يتجنبون التعامل في السوق السوداء مادام هناك بديل أفضل وأضمن هو مكاتب الصرف خاصة وأن تلك المكاتب لا تحدد فيها المبالغ المصروفة كما تقوم بذلك مقابل وصل رسمي.

[1] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مارس 2010، ص 254.

المطلب الثالث: العمل على امتصاص البطالة وترقية سوق الشغل

إن اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ومن أجل ذلك ثم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على مستوى المركزي من مديريتين عامتين الأولى للتشغيل والثانية للتضامن الوطني، بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة أهمها الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC، وكالة التنمية الإجتماعية ADS، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM. كما اتبعت الحكومة الجزائرية لمكافحة البطالة سياستين[1]:

- سياسة تسيير البطالة: وتتضمن التأمين ضد البطالة والتقاعد المسبق؛
- سياسة تسيير الشغل: وتتضمن برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الشبكة الاجتماعية، برنامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل وترقية الاستثمار، القروض المصغرة، برنامج عقود ما قبل التشغيل)؛

وتتجسد جهود مكافحة البطالة في إطار إستراتجية مكافحة البطالة من خلال ما يلي[2]:

أولا: إستراتجية تطوير التشغيل وتخفيض البطالة: يهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها، لاسيما تلك المتعلقة بتلبية طلبات الشغل من قبل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل، اعتمدت الحكومة الجزائرية على إستراتجية لتطير التشغيل ومحاربة البطالة ترمي هذه الإستراتجية إلى تحقيق ما يلي:

- التحكم في ظاهرة البطالة من خلال وضع مقاربة اقتصادية؛
- تحسين وتطوير التأهيل العملي والعملي لليد العاملة؛
- تنمية ودعم ثقافة المقاوليتية لكل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل؛
- البحث عن البدائل الممكنة التطبيق للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة؛

وبناء على تحقيق هذه العناصر فإن الإستراتجية الجديدة لتطوير التشغيل تشكل جزءا من مقاربة اقتصادية تهدف إلى علاج مشكل البطالة، وترتكز خطة العمل للإستراتجية تطوير التشغيل ومحاربة البطالة على ما يلي:

---

[1] راقي دراجي، **واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 01، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج البويرة، الجزائر، أفريل 2019، ص 23.

[2] سعودي بلقاسم، **إستراتجية الحكومة في تطوير** التشغيل **والمساهمة في محاربة البطالة**، الملتقى الدولي بعنوان: إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومين 15-16 نوفمبر 2011.

1. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لفتح مناصب الشغل جديدة؛
2. تطوير عملية التكوين لتسهيل الاندماج في سوق العمل،
3. اعتماد على سياسة محفزة على إنشاء الشغل باتجاه المؤسسات من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في مجال تشجيع تنمية الإستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تحقيق أعباء الضمان الإجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) والضريبة على أرباح الشركات(IBS)؛
4. تحسين وتحديث إدارة سوق العمل؛
5. إستراتجية الحكومة لتطوير وتشغيل الشباب والتكفل بهم؛
6. إصلاح وتحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل؛
7. خلق وتأسيس هيئة تنسيقية مابين القطاعات؛
8. دعم و تطوير المقاولات؛
9. متابعة ومراقبة وتقييم ميكانيزمات آليات تسيير سوق العمل بواسطة لجان مثل:
   - اللجنة الوطنية للتشغيل(CNE)؛
   - اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل(CIPE)؛
   - الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي.
10. دعم وترقية العمل المأجور: عب إدماج الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة حملة الشهادات العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناءا على أسس موضوعية وشفافة مع ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمتشحين.

ففي جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة لمساعدة على الاندماج المهني الموجهة للباحثين عن العمل لأول مرة سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين واللذين دخلوا سوق العمل هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 12: يوضح صيغة لعقود التشغيل

صيغة عقد التشغيل	الفئات
عقود إدماج حاملي الشاهدات CID	المتحصلون على شهادات جامعية
عقود الإدماج المهني CIP	طالبة التعليم المتوسط المتحصلون على شهادات التكوين والتعليم المهنيين
عقود التكوين والإدماج خاص للفئات غير المؤهلة CFI	للفئات غير المؤهلة

المصدر: سعودي بلقاسم، **إستراتجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في المحاربة البطالة**، الملتقى الدولي بعنوان: إستراتجية الدولة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومين 11-17 نوفمبر 2011.

يوفر هذا الجهاز في نهاية الإدماج عقد عمل من شأنه أن يدعم أجور الفئات الطالبة للعمل وللمرة الأولى والمعنيين على أساس دائم في القطاع الاقتصادي.

ثانيا: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها: يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة تحقيق النمو والتنمية المستدامة، لذا أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب وتنظيما وماليا.

1. **تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى[1]:

- نشر وترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

2. **سياسة التشغيل والتمويل المصغر:** تتمثل في[1]:

[1] قانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02، 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 11 يناير سنة 2017، المادة 15.

- سياسة القروض المصغرة مدعمة من طرف الدولة، متمثلة من طرف كل من: وكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، بهدف القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية خلال مساعدة المواطنين على خلق نشاطات منتجة؛
- يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الرهني ويعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وفي خضم النجاحات والمكاسب التي حققتها هذه التجربة في الكثير من الدول خاصة الأسيوية.
- وحسب أخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، فإن الوكالة منحت حوالي 80513 قرض موزعة على مختلف القطاعات، وذلك مند إنشاءها إلى غاية 31أوت 2017 والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 13: توزيع القروض حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	112880	%08,14
الصناعة الصغيرة	310426	%38,73
البناء والأشغال	68134	%8,50
الخدمات	166534	%20,78
الصناعة التقليدية	139617	%17,42
التجارة	3164	%0,39
الصيد	758	%0,09
المجموع	801513	%100

المصدر: عز الدين حسام، وآخرون، **مداخلة بعنوان آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بيومي 06-07 ديسمبر 2017.

3. **حماية الحقوق الاقتصادية والإجتماعية:** فيما يتعلق الحقوق والاقتصادية والإجتماعية فحسب تقرير الحاكمة في الجزائر لسنة 2008 فقد تم تنفيذ الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية وفيما يلي يتعلق بمكافحة العمل غير الرسمي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة التقليد فقد تم[2]:
- توسيع الضمان الإجتماعي للعمل؛

[1] كمال مطهري، عبد الناصر بوثلجة، **رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي تجارب دولية ومحلية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06،العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسا،الجزائر، ديسمبر 2016، ص 79.

[2] كمال مطهري، عبد الناصر بوثلجة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، والذي يلزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة به لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)؛
- تعزيز التنسيق بين القطاعات الذي انعكس عام2007 من خلال إخضاع ما لا يقل من 9810 صاحب عمل للتفتيش، ما سمح بالتحقق من ظروف عمل 69091 عامل أجير.

4. الحوافز الضريبية:

تساهم العديد من الآليات التي يستعملها النظام الجبائي في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل في[1]:

1- **الامتيازات الجبائية:** تساعد الامتيازات الجبائية في تشجيع على إنشاء المؤسسات وتوسعها وبالتالي دمج الكثير من الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وتتعد الامتيازات الممنوحة للمؤسسات في النظام الجبائي الجزائري ومنها نجد:

- الإعفاء الدائم الموجه للمؤسسات المنشأة من طرف ذوي الإحتياجات الخاصة، إعفاء الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم تنفيذي رقم 428-09، وكذا 10سنوات للمؤسسات السياحة الوطنية والأجنبية عدا الوكالات السياحة...الخ، إلا أنه توجد شريحة واسعة من المؤسسات لديها إعفاءات في مرحلة الإنجاز وكذا الاستغلال وهي مستفيد من إعانة كل من: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية للتشغيل الشباب ،الوكالة لتسير القرض المصغر؛
- الإعفاء الكلي: من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات ابتدءا من تاريخ بدء النشاط، وعندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها تحدد مدة الإعفاء 6 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال ولمدة 10 سنوات بالنسبة لتلك القائمة في المناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير من مناطق الجنوب، وتمدد هذه الفترة لسنتين عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاث مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بدءا من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها وتمتد هذه الفترة إلى 06 سنوات وإلى 10 سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"؛

[1] صالح بزة، **تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2019، ص ص 217-218.

- الإعفاءات من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنايات التي تقام فيها النشاطات من طرف المستثمرين لمدة ثلاث سنوات بدءا من تاريخ الإنجاز وتمدد هذه الفترة إلى ستة سنوات عندما تتواجد البنايات وامتدادات البنايات في مناطق يجب ترقيتها وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا" "الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب" إلى 10 سنوات.

بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات تستفيد النشاطات من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول وذلك من خلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى: من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية: من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة: من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%؛
- التخفيضات: تخفيض لفائدة النشاطات التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية وهذا لمدة ثلاثة سنوات الأولى للخضوع من الضريبة وهذا عقب فترة الإعفاء بعنوان سنتين الأوليتين من النشاط التي منحت لهم.

2- **النظام الضريبة الجزافية:** هذا النظام تم تأسيسه في قانون المالية 2007 يتضمن ضريبة جزافية وحيدة وهي إجمالية. تم إحداثها قصد تخفيض وتبسيط وإضفاء الإنسجام بين الإجراءات التي يخضع لها المكلفون التابعون للنظام الجزافي، وتم توسيع مجال تطبيق هذه الضريبة إلى مهن الحرة وكذا الشركات حيث تم رفع من رقم الأعمال إلى 30000000دج سنويا،ومن خلال هذا التطبيق تم إلغاء النظام الجبائي المبسط ويتضمن النظام معدلين فقط هما[1]:

- 5% يطبق على نشاط البيع والشراء والإنتاج؛
- 12% يطبق على الأنشطة الأخرى.

ويبقى 10000دج مستحقة مهما كان رقم الأعمال؛

ويعتبر هذا النظام مند إعتماده في 2007 وهو محل تعديل من الحسن إلى الأحسن. حيث تم الرفع من رقم الأعمال إلى 30000000دج وهو مبلغ معتبر حتى أصبح الأشخاص المعنويين يدخلون ضمن مجال

[1] قنذر بن توتة، محمد راتول، **تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من إنتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد03، كلية الصادرة عن المختبر الجزائري للاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، أوت 2019، ص ص 192-193.

تطبيقه. ويعتبر امتياز بالنسبة للفئة الناشطة في الاقتصاد غير الرسمي لما يتميز به من مؤهلات تجعله الأول الذي استقطب حوالي 2000000 مكلف بالضريبة لباسطته وكذا محدودية التزاماته الجبائية أو المحاسبية وبذلك يجعل فئة الأنشطة غير الرسمية تتكيف معه بسهولة.

3- **إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات:** يعتبر دعم المؤسسة من أولويات السلطات العمومية في مجال التنمية الاقتصادية حيث كلفت وزارة المالية بتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME على القروض المصرفية وحل مشكلة الديون التي تعاني منها المؤسسات، وأسندت المدرية العامة للضرائب مهمة تجسيد التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة جدولة الديون حالة بحالة، وذلك وفقا للقواعد الآتية[1]:

- الدفع القسط؛
- تطهير الديون الجبائية دون دفع الغرامات التحصيل؛
- جدولة الديون الجبائية: يسمح هذا الإجراء للمؤسسات التي تواجه ضائقة مالية، والتي تقدم المبررات الكافية عن ذلك، بجدولة ديونها الجبائية على مدة قد تصل إلى 36 شهرا مع إعفاء كلي ومسبق لغرامات الوعاء والتحصيل في حالة ما إذا احترمت المؤسسات المعنية التزاماتها المبرم مع قابض الضرائب.

ويعتبر هذا الإجراء حل مناسب بالنسبة للمؤسسات التي اندمجت في القطاع الرسمي ولم توفق في التكيف مع تسيير تكاليف التشغيل حيث يمكن للمؤسسات التي هي في وضعية عجز عن تسديد ديونها، أنه يمكن تسوية وضعياتهم الجبائية بالتقريب من قباضات الضرائب التابعين لها للاستفسار عن هذه التسهيلات وتقديم طلباتهم.

[1] قنذر بن توتة، عبد الله بن صالح، **الموازنة بين التدابير التحفيزية والتدابير الإلزامية في ظل إنتشار الأنشطة غير الرسمية في الجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03،العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2019، ص 172.

المطلب الرابع: السبل وحلول إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر

رغم الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر في محاولة منها للتقليل من الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا بالنظر إلى حجم البطالة المتفاقم، ومن خلال ما سبق يمكن ذكر أهم النقائص التي لم تتداركها السلطات إلى الآن والتي يمكن أن تكون السبب الأكبر الذي يساعد في تشجيع تنامي الاقتصاد غير الرسمي من أجل ذلك ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية[1]:

- **دعم قطاع السياحة:** إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفعال في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني فيه، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي. أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية على الرغم ما يملكه هذا البلد من طاقات نفطية، إلا أن القطاع السياحي يعتبر موردا إضافيا إن أحسن استغلاله، ونظرا لما تملكه الجزائر من تنوع في الإرث السياحي يجعل لها موقعا هاما وموردا هاما ومساهما في آليات التنمية.

لقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط 10% من الناتج المحلي، إلا أنه يظل دون المستوى في العديد من الدول من بينها الجزائر التي يبقى هذا القطاع فيها غير مستقل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة.

واستندا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة (wood.L ,2009 :5)، فإن الجزائر تصنف من حيث حصة السياحية في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة وهي رتبة جد ضعيفة مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 39. حسب هذا التقرير فان نقاط الضعف في السياحة في الجزائر تكمن في:

- نوعية الخدمات في هذا القطاع هي غير تنافسية؛
- ضعف قدرة التكيف من الناحية النوعية والكمية، بالإضافة تواضع عروض الإيواء.

من خلال ما سبق، نلاحظ وجود عدة نقائص وتهميش في هذا القطاع برغم بما تزخر به البلاد من مناطق سياحية جد رائعة، مما يستدعي من الدولة تدارك هذه النقائص باعتبار أن السياحة تعتبر موردا هاما لزيادة احتياطي العملة الصعبة في البلاد من جهة، بالإضافة إلى أنها تفتح مجالا لتوظيف اليد العاملة البطالة من جهة.

[1] مالك قارة،**إشكالية الاقتصاد غيرالرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب:المكسيك تونس السنغال**، مرجع سبق ذكره،210-211.

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي:** يعرف مناخ الاستثمار بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي يتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير ذلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، من ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، من بينها نجد:[1]

- حجم السوق المحلي: يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على مساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات دخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. حتى الدول الصغيرة التي تمتاز بمواقع ذات أهمية كبرى تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.
- مشكلة الوصول إلى القروض البنكية: إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون مستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى القطاع العمومي الذي يزال مهيمنا على القطاع البنكي، والفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، كل هذا أدى إلى تشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

  ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار الأجنبي.
- مشكلة القطاع غير الرسمي: إن الخسائر التي يسببها القطاع غير الرسمي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا وأن المنتجين اللذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق؛
- مشكلة الفساد: إن وجود العوائق الإدارية والتنظيمية في الجزائر، سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوى إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية.

إن الاهتمام الواسع للحكومة والباحثين الاقتصاديين بدمج السوق الموازية له بالتأكيد على العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة أو الأفراد ومن بين أهم المزايا نجد:

- ضمان التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع؛
- ضمان للمستهلكين الحصول على المنتجات عالية الجودة؛
- استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة من المزايا الحكومية كحصولها على قروض.

[1] حميدة محصول، فيروز عايش، **انعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص: نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2013، ص ص 151-152.

- **محاربة العراقيل البنكية:** تضع البنوك التجارية في الجزائر عراقيل كثيرة أمام زبائنها خاصة في مرحلة منح القروض للشباب في إطار تشجيع تشغيل الشباب ضمن وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، إذ تصل مدة الانتظار سنتين أو أكثر للحصول على القروض، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء إلى توجه إلى السوق العمل غير الرسمي، فيجيب تسهيل الإجراءات أمام البنوك للشباب خاصة لتشجيع المبادرات الفردية وضمان الدخول إلى عالم الشغل ضمن القانون وفي نطاق الاقتصاد الرسمي.إضافة إلى ضرورة تسهيل الإجراءات أمام البنوك يقع على عاتق السلطات فتح فروع لبنوك جزائرية خارج الوطن لاستقطاب أموال المغتربين في الدول الأوروبية أين تتواجد الجالية الجزائرية بكثرة في فرنسا وكندا. وتسهيل عملية التحويل بصفة رسمية إلى الجزائر، مثل ما هو معمول به في المغرب أي تم تحويل 3,5 مليار دولار سنة 2007 إلى المغرب عن طريق البنوك التابعة له في الدول الأوروبية[1].
- **إصلاح النظام الضريبي والقضائي:** تعمل الدولة جاهدة من أجل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي التي قد تصل إلى حد الغش الضريبي الذي يعتبر جريمة عابرة للأوطان من خلال برامج الإصلاح التي تعتمد على المعالجة والقضاء على أسباب التهرب ذاتها وذلك من أجل إدخال جميع المداخيل الخاصة بالأفراد والمؤسسات في نطاق الاقتصاد الرسمي، وإصلاح النظام القضائي بخلق عدالة نوعية من خلال قضاة متخصصين في الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود مثل الغش الضريبي والتجارة غير المشروعة[2].

1) إصلاح النظام الضريبي: يجب تأكيد دور المشرع الضريبي في منع المكلف من الإفلات من التزاماته الضريبية جزئيا أو كليا من خلال الوسائل التالية:[3]

- العمل على ضمان الاستقرار الضريبي بما يخفف من عبء الضريبة على المكلفين ويضفي على التزاماتهم نوعا من القناعة والرضا؛
- مراعاة المبادئ العامة لفرض الضريبة منها قواعد العدالة العمومية والمساواة في الضريبة
- تحقيق التنسيق التشريعي سواء بين نصوص التشريع الضريبي أو بينها وبين نصوص التشريعات الأخرى، تحقيق الشروط الفنية والإدارية، فالتشريع الضريبي لا يحقق أهدافه المرجوة ما لم يعهد بتطبيقه إلى إدارة ضريبة ذات كفاءة؛
- إلزام المكلف ببيان للممتلكات التي يملكها وأوجه النشاط الذي يمارسه في الخارج؛

2) إصلاح النظام القضائي: من أهم الإصلاحات النظام القضائي هو إدخال التخصص، وضرورة استقلالية القضاء عن كل الدوائر الإدارية، إذ تعني استقلالية القاضي توسيع صلاحياته وتنمية روح

[1] جميلة بلعيد، **الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل04، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 174.

[2] المرجع السابق، ص 175.

[3] المرجع السابق، ص 176.

البحث والاجتهاد القضائي، وتساوي الإدارة أمام القضاء، وعدم استعمال السلطة العامة كحجة لعدم تنفيذ القرارات الإدارية، والعمل على تحقيق فعالية القضاء الإداري الذي لا يزال ضعيفا وبدون فعالية نضرا لبطء وطول الإجراءات القضائية، وصعوبة التنفيذ[1].

- في تصريح صحفي يوم23 مارس 2021 لوزير المالية أن الحكومة بصدد إطلاق مبادرات جديدة لدمج الاقتصاد غير الرسمي، ضمن مقاربة جديدة تشمل الصيرفة الإسلامية، كما أبرز الوزير المالية أنه يتم مناقشة طرق أخرى لضمان الإدماج المالي كما سيتم إتخاد قرارات متعلقة بهذا الشأن[2]؛
- خلال إشراف الرئيس عبد مجيد تبون في أوت 2020 على افتتاح اللقاء الخاص بالمخطط الجديد للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، الذي دعى إلى إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المنظم واستغلال السيولة المالية الكبيرة التي تحوز عليها السوق الموازية، واعتبر نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة مرتبط بالاستقرار الاجتماعي. كما حرص الرئيس على الرقمنة القطاعات الاقتصادية لتكريس الشفافية والسرعة في المعاملات، لافتا إلى أن البيروقراطية كسرت الاقتصاد الوطني وتسببت في إنتشار الفساد وأن الرقمنة من شأنها أن تضع حد لهذه التصرفات[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 177.

[2] الجزائرية للأخبار: **مجموعة من الإجراءات الاقتصادية محل بحث على مستوى الحكومة**، على الموقع: https://dzayerinfo.com، تم الإطلاع بتاريخ 2021/06/06، على الساعة:18:00.

[3] جزا يرس: **دعت إلى دمج الاقتصاد الموازي والاستفادة من السيولة التي يوفرها**، جريدة النصر، على الموقع: https://www.djazairess، تم الإطلاع بتاريخ 2021/06/08، على الساعة 15:22.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل عرض وتحليل بعض الدول النامية في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مسلطين الضوء على تجربة الجزائر في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، حيث تناولنا مختلف الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة لامتصاص هذه الظاهرة سواء بمكافحة مظاهرها أو من خلال العمل على مواجهة أسبابها، وكذا بعض السبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

ففي الجانب المتعلق بمكافحة الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي اتخذت السلطات إجراءات متنوعة شملت عدة نواحي منها تقليص السوق غير الموازية، وأساليب مكافحة السلع المقلدة ومحاربة الفاسد والتدابر مكافحة التهرب الضريبي.

وفيما يخص معالجة أسبابها، ركزت جهود الدولة على ترقية سياسة الشغل وامتصاص البطالة من خلال تشجيع المبادرات الفردية لإنشاء المؤسسات ودعم عمل المأجور. وقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة هو الأخر بدعم تشريعي وتنظيمي ومالي من الدولة باعتباره قاطرة للتنمية والاهتمام به يساهم في الحد من التوسع القطاع غير الرسمي.

كما قدمنا مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في احتواء هذه الظاهرة وكذالك تقديم سبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في تقليل من حدة البطالة، إلا أن ذلك لم يعطي نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشاره في هذا البلد، بالنظر إلى نسبة الفقر والبطالة فيه.

لذا يستوجب على الجزائر الأخذ بتجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة محاكاتها مع الاقتصاد الوطني.

خاتمة

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من بين المواضيع التي أثارت الكثير من النقاشات والدراسات بين الباحثين الاقتصاديين. نلاحظ أنه متعدد الأسباب والقضاء عليه مسألة صعبة، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش هذا القطاع جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي لا بل وقد يتفوق عليه في بعض الأحيان.

وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، لهذا دعت الضرورة إلى تخفيف منابع الأنشطة غير الرسمية والاهتمام بها كمصدر إضافي للدخل الوطني وزيادة الثروة، حيث سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة انعكاسات وتبعات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عن طريق دمج هذا الاقتصاد مع قنوات الاقتصاد الرسمي، وذلك من أجل التقليل والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، لأنه من الصعب القضاء على هذا الاقتصاد بشكل نهائي.

اختبار الفرضيات:

مما سبق يمكن اختبار صحة أو خطأ الفرضيات المقدمة في هذا البحث كما يلي:

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال لغياب الاستثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة وتوفر السلع والخدمات النادرة في الأسواق من أجل كبح التهريب والتقليل من البطالة، لقد تحقق من خلال ما سجله زيادة فرص العمل في القطاع غير الرسمي حيث وصلت 40% من نسبة التشغيل الكلي. وبالتالي لو أدمجت في القطاع لأدى هذا إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، ولا شك أن إدماجه له آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني وهذا ما يثبت الفرضية الأولى).
- سعت الدولة الجزائرية إلى وضع جهود مكثفة من شأنها معالجة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ودمجها مع قنوات الاقتصاد الرسمي كالآيات المستحدثة للدعم والمرافقة والتمويل المشاريع المقاولاتية والمساعدة على إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي. على الرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت تدني فعاليتها، وبالتالي عدم تحقيق الجهود للأهداف المسطرة (هذا ما ينفي الفرضية الثانية).

النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تمكن من استخلاص النتائج التالية:

تنشأ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في ظروف الأزمات الاقتصادية وتمتد إلى الفترات العادية دون التخلص من آثارها في مدى القصير؛

- تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات فهي تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة؛
- غياب تعريف موحد ومشترك للاقتصاد غير الرسمي مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الحقيقي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له؛
- أن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ترجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية السائدة في البلاد، وتشير بعض الدراسات إلى أن القوة الدافعة الرئيسية وراء تفاقم هذه الظاهرة تكمن في زيادة العبء الضريبي، والاشتراكات الإجتماعية، واللوائح الحكومية خاصة المنظمة لسوق العمل، وخدمات القطاع العام والفساد الإداري؛
- هناك علاقة عضوية بين القطاع غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، ومفاد تلك العلاقة أن القطاع غير الرسمي هو نتيجة للجمود المؤسسي والاجتماعي للاقتصاد الرسمي؛
- الاقتصاد غير الرسمي يضم جميع الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، لغرض إخفائه تهربا من الالتزامات؛
- هناك عدة آثار للاقتصاد غير الرسمي منها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الشيء الملاحظ هو أنه له آثار إيجابية لاسيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع؛
- يشكل الاقتصاد غير الرسمي عقبة على النمو الاقتصاد الرسمي إلا أنه لا يمكن أن يتجاهل الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة فهي تعتبر محفز التنشيط الاقتصاد الرسمي؛
- يبني أصحاب المشاريع غير الرسمية على مبدأ الرشادة الاقتصادية ذلك لأن قرار دخولهم في النشاط ما هو إلا عبارة عن موازنة بين تكاليف هذا الدخول ومنافعه أي تحليل اقتصادي بحث قائم على الثنائية تكلفة عائد؛
- عدم مواجهة الاقتصاد الخفي يزيد من إغراقه وبالتالي حجمه؛

- صعوبة قياس الاقتصاد غير الرسمي يزيد من صعوبة التعامل معه ويقلل من فرص نجاح سياسات دمجه؛
- اختلاف مناهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي من مباشرة وغير مباشرة، وحدود تطبيق كل منج؛
- إن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر ترجع إلى عدة أسباب متداخلة ومتشابكة، غير أن السبب الرئيسي وراء بروزها في التسعينات تحديدا هو المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري والإصلاحات المتخذة وما رفقها من إختلالات وممارسات سلبية أثرت على الاقتصاد ككل وساهمت في نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي؛
- إن ظاهرة الفساد هي أساس العمل في الخفاء، وعلى الرغم من محاولة القضاء عليها إلا أن ذلك لا يمكن أن ينجح، إن هذه الظاهرة متعلقة بالضمير والخلق المهني، وبالرغم من أن الديانة الإسلامية تحرم هذه الظاهرة إلا أنها لا تزال منتشرة وفي توسع مستمر حتى أنها أصبحت عادة تمارس في جميع الأماكن؛
- ورغم القرارات الصادرة لمحاربة الأسواق الموازية إلا أنها لا تزال منتشرة وأمام أعين أعوان الأمن، وذلك نظرا لعدم تزويد هؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي بالبديل الذي يزودهم بلقمة العيش؛
- تظل السوق الموازية للصرف مصدر لتوفير العملة الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية وذلك نظرا لعدم تحرير صرف الدينار الذي يكبح العملية ولهذا يضل هذا السوق وسيلة جيدة لتبيض الأموال غير المشروعة؛
- تشكل التجارة غير الرسمية أحد المظاهر البارزة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لكن لوحظ في السنوات الأخيرة هناك تراجع في التوظيف غير الرسمي في قطاع التجارة والخدمات، وتزايده في قطاع البناء والأشغال العمومية وبدرجة أقل في قطاع الصناعة؛
- سمحت آليات وبرامج عدم التشغيل التي اعتمدتها الجزائر للامتصاص البطالة وبالتالي تقليص القطاع غير الرسمي بتوفير عدد معتبر من مناصب العمل، إلا أن جزءا منها من الوظائف المستحدثة هي وظائف مؤقتة وينظر إليها على أنها خطط مساعدة اجتماعية ولا تعالج القضايا البنيوية للبطالة، مما قد يضاعف حجم البطالة في أي وقت؛
- حظيت المؤسسات الصغيرة بدعم تشريعي وتنظيمي ومالي من الدولة باعتبارها قاطرة للتنمية، واهتمام بها يساهم في الحد من توسع القطاع غير الرسمي.

- لا توجد إستراتجية واضحة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي محددة بل هناك إجراءات تعمل على تنظيم وتقليص السوق الموازية وتحسين المنافسة بهدف تأطير الأسواق الموازية، لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت غير كافية بالنظر إلى حجم الأنشطة المستقرة؛
- بالرغم من المجهودات المبذولة مابين مصالح الضرائب والإدارات الجمركية داخل وخارج الوطن التي تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي والغش الجبائي، إلا أن هذا التهرب والغش مازال قائم، وهذا راجع إلى الدهاء الخارق في التحايل على القوانين والفساد المنتشر بين الأعوان المعنيين بالمراقبة وغيرها؛
- رغم المجهودات المبذولة من أجل القضاء على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة وأمام أعين أعوان الأمن، وهذا نظرا لعدم توفر بديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي؛
- وفي الأخير يمكن القول أن الجزائر قامت بالعديد من الخطوات من أجل الإدماج أو على الأقل التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال الإصلاحات الضريبة المتكررة التي قامت به، وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز انعكاس ايجابي على تخفيف هذه الظاهرة، وهذا يقودنا إلى أن الإصلاحات الجبائية وحدها غير كافية، بل يجب تحسين جوانب أخرى.

الاقتراحات والتوصيات:

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات أهما:

- دعوة الجهات البحثية ذات الصلة بوضع تعريف الاقتصاد غير الرسمي ومعايير موحدة لتحديده على مستوى العالمي، بما يتناسب وخصوصيته من دولة إلى أخرى، وكذا بما يسمح بتقييم التغير للاقتصاد غير الرسمي ومقارنته مع دولة أخرى؛
- يجب أولا تحديد الاقتصاد غير الرسمي وتحديد عدد الأشخاص الذين ينشطون خارج القانون وبأي درجة، وهذا قد يمكننا من معرفة مدى خطورة المسألة التي سيتم مواجهته. وترتكز الأجندة السياسية حاليا على ضرورة إدراجه ضمن القطاع الشرعي كل ما هو خارج المنظومة غير الشرعي، هذا ما يجب الاهتمام به؛
- يجب على الدولة العمل على إزالة العوامل التي تساعد على انتقال الأفراد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد عير الرسمي؛

- ضرورة من تشريعات جديدة تتماشى مع آليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على السلطات العمومية الجزائرية التكثيف من عملية الرقابة والردع التي تعتبر العمود الفقري في عملية معالجة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها مع قنوات الاقتصاد الرسمي ؛
- ضرورة وجود فعالية تطبيق القوانين على الأرض الواقع ومراقبة فعلية لتضيق الخناق على الأنشطة غير الرسمية خاصة المشروعة، لاسيما في الميدان الجمركي والشرطة القضائية؛
- انعدام سياسة واضحة لمعالجة الظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث لا تكفي بعض الإجراءات المنفردة، بل يجب أن نعمل على اعتماد إجراءات متكاملة تحت سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للدمج التدرجي للاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، حتى يتمكن الاقتصاد غير الرسمي (أنشطته المشروعة) من المساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي، بغرض تقليص عدد البطالين وضمهم إلى النظام الحماية الاجتماعية، وزيادة مستوى الإنتاج والخدمات، لتشجيع بين الأعوان الاقتصاديين؛
- الإسراع في فتح مكاتب الصرف الرسمية والمعتمدة، والتي من شأنها امتصاص الكتلة النقدية الأجنبية من السوق غير الرسمي، واسترجاعها في قنوات السوق المالي الرسمي الجزائري؛
- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات المصغرة والصغرى لامتصاص السيولة، وترسم سوق الصرف الموازية بفتح محلات الصرف الخاصة ضمن قانون التجاري؛
- تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الحقيقي وترك الاقتصاد غير الرسمي عن طريق التسهيل الإجراءات، التراخيص، تسجيل النشاط.....الخ؛
- عمل على زيادة الشفافية وتطوير النظام البنكي ومنح التسهيلات في اتجاه المزيد من دمج الاقتصاد غير الرسمي في حقوق الاقتصاد الشرعي، إذ أن تشجع الشباب على خلق نشاطات ومؤسسات مصغرة قد يحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- امتصاص الفاعلين في القطاع الاقتصادي والتجاري غير الرسمي من خلال تشجيع التكوين المهني وهذا ما أصبحت السلطات العمومية والجماعات تولى له اهتماما كبيرا اليوم؛
- التنسيق مابين القطاعات إذ يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى نسبة من الاقتصاد غير الرسمي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة؛

- لا يجب محاربة الاقتصاد غير الرسمي لأن آلاف العائلات تعيش بفضله يجب مرافقته ومساعدته على أن يصبح قانونيا؛
- استيعاب اليد العاملة القادمة إلى السوق العمل من أجل زيادة الناتج الداخلي الإجمالي وتحسين الرواتب والأجور مما يضمن تحسين مستوى الدخل ورفع القدرة الشرائية؛
- إجراء تقويم شامل لأثر برامج التشغيل الحالية المطبقة في الجزائر، وإعادة النظر في طرق عمل وكالات التشغيل الحكومية بكيفية تسمح بتغليب المقاربات الاقتصادية على المعالجة الاجتماعية، وكذا تغيير سياسات توفير فرص العمل من الكم إلى الكيف، وابتعاد قدر الإمكان عن التوظيف في المناصب الشغل المؤقتة لأنها عديمة الجدوى من الحد من البطالة؛
- نشر ثقافة المواطنة الضريبية من خلال الرشاد في النفقات العمومية وتقديم خدمات ذات جودة وبدون أي تقصير لمنع الممولين من العزوف عن دفع الضرائب؛
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية والمجتمع المدني في مكافحة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وذلك مثلا من خلال دعم الجانب المتعلق بحماية المستهلك وإنعاش ثقافة الاستهلاك في المجتمع، فضلا عن تطبيق العقوبات السيكولوجية المتمثلة في التشهير بالمتورطين في القضايا الماسة بالاقتصاد الوطني وبالمتورطين معهم؛
- تقليص الاقتصاد السائل عن طريق تعميم استخدام تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي الصيرفة الالكترونية مما يؤدي إلى إخراج الكثير من الأنشطة غير الرسمية إلى الدائرة العلنية، وبالتالي تقليص الاقتصاد غير الرسمي بطريقة تلقائية؛
- تكثيف حملات التوعية والتحسيس بمخاطر الاقتصاد غير الرسمي خاصة في المجالات التي تشهد حضورا كثيفا لهذا القطاع، وبالأخص مجال الضرائب (التهرب الضريبي) ومجال العمل (التشغيل غير الرسمي الرسمي)، وإدراج مثل هذه المواضيع ضمن المقررات التربوية؛
- الإعفاء التدريجي لصالح مؤسسات القطاع غير الرسمي من الضرائب والأعباء الاجتماعية حتى تتأقلم مع محيطها الجديد؛
- اتخاذ إجراء آخر يدعم الإصلاح الضريبي ذو طابع اجتماعي يتضمن محاولة إقناع العاملين في الإطار غير الرسمي بالفوائد التي يتضمنها اندماجهم في الإطار الرسمي مع آليات التعويض الخاسرين من عملية الاندماج؛
- ضرورة وجود تسيير جيد لغلق المجال أمام إنتشار مختلف الظواهر كالفساد والبيروقراطية؛

- عقد اتفاقيات بين الدول من أجل محاربة الفساد ومحاربة التقليد؛
- تشديد الرقابة على السلع المقلدة من أجل الحد من استيراد السلع المقلدة وذلك بتحديث أساليب الرقابة على الجمارك؛
- تشديد الرقابة والحراسة على الشريط الحدودي؛

أفاق الدراسة:

نأمل من بحثنا هذا أن نكون فتحنا الباب لدراسات أخرى تناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي من زاويا أخرى نقترح منها:

- دراسة قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- دراسة معمقة لأهم القطاعات التي ينتشر فيها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،
- دور التسهيلات الحكومية في التقليص من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- ظاهرة تشغيل النساء والأطفال في القطاع غير الرسمي في الجزائر؛
- سبل دمج إقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي ضمن تجارب بعض الدول.

وختاما نسأل اللّه السميع العليم أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث ومعالجته.

قائمة المراجع

الكتب:

1- إسماعيل قيرة وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي،(د ,ط)، دار الهدى، الجزائر، 2004.
2- عبد الحميد نسرين ، الإقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، دار الوفاء،الإسكندرية، مصر، 2008.
3- عبد الله صفوات ، الإقتصاد السري، دراسة آليات الإقتصاد الخفي وطرق علاجه،دار النهضة العربية، مصر، 2002.
4- عبد المطلب عبد الحميد ، الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
5- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك،(د,ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6- وليم أندراوس عاطف ، إقتصاد الظل، (د، ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

المجلات والمقالات:

1- احمد مطر محمد ، **أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم و إيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة (1996-2017)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 22، العدد 2، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،2021.
2- بحري أميرة ، إيمان بوعكاز، **ظاهرة تقليد العلامات التجارية وحجمها في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.
3- بحري أميرة ، إيمان بوعكاز، **ظاهرة تقليد العلامات التجارية وحجمها في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.
4- بزة صالح ، **تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2019.
5- بطوش صورية ، **الاقتصاد الغير الرسمي الأسباب والآثار**، مجلة حقائق الدراسات النفسية والاجتماعية،المجلد2، العدد8، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2016.

6- بقاط حنان ، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل في الجزائر دراسة تقيمية للفترة 1990-2017**، المجلة الدراسات المالية والمحاسبة، المجلد08، العدد01، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لاخضر، الوادي، الجزائر.

7- بلعيد جميلة ، **الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل04، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ديسمبر 2018.

8- بن النوي عائشة ، **ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 03، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن المختار، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إيليزي الجزائر، 2019.

9- بن أمينة مصطفى ، **محاربة العلامات في ضوء قانون العلامات الجزائية بين العقوبات الردعية والإجراءات التحفظية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد02، المركز الجامعي أفلو بالجزائر، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، جوان 2009.

10- بن توتة قنذر ، راتول محمد ، **تفعيل النظام الجبائي كآلية للحد من إنتشار الأنشطة غير الرسمية مقاربة على حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد03، كلية الصادرة عن المختبر الجزائري للاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، أوت 2019.

11- بن توتة قنذر ، بن صالح عبد الله ، **الموازنة بين التدابير التحفيزية والتدابير الإلزامية في ظل إنتشار الأنشطة غير الرسمية في الجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03،العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2019.

12- بن سالم المختار ، زروق يوسف ، **إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته- دراسة مقارنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2018.

13- بن سمية دلال ، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 14، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد، الجزائر، نوفمبر2014.

14- بوحنية قوري ، **عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات: الآليات القانونية والإجراءات الإجتماعية**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمرك.

15- بودلال علي ، **انعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، المجلد02، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد حميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2012.

16- بور دعة حورية ، رقيق أيسعد إدريس ، **واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 11، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2017.

17- بوردعة حورية ، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر، 2014.

18- بوسعيود سارة ، عقون شراف ، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، جوان 2018.

19- بوعافية رشيدة ، يدو محمد ، **تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر**، مجلة أبحاث ودارسات التنمية، المجلد04، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر2017.

20- بوعتروس عبد الحق ، ملاك قارة ، **اثأر تغير سع صرف الأوردو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 18، العدد1، كلية الاقتصاد والتسيير، ، جامعة منتوري قسنطينة1، الجزائر، 2007.

21- بوقصة إيمان ، **الفساد المالي وعلاقته بالاقتصاد الموازي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3،العدد1، مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة لمسيلة، الجزائر،2017.

22- جبر المأمون علي عبد المطلب ، **الاقتصاد غير رسمي في مصر**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد 13، كلية الشريعة القانونية، جامعة الأزهر، مصر، 2015.

23- حاقة حنان ، حروش رفيقة وآخرون، **انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي وتحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد1، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2019.

24- حاقة حنان ، وآخرون، **العلاقة بين الفساد والاقتصاد الموازي في الجزائر–دراسة قياسية تحليلية للفترة 2003- 2016**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 11، العدد01،كلية اللوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حما لخضر، الوادي، 2020.

25- حاقة حنان ، لبزة هشام ، **أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الشهيد حماه الأخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر2019.

26- الحسن علي حسين ، **اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد منه /مثال سورية /** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد4، جوان 2014.

27- حمد شيحان شهاب ، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد دراسة حالة العراق**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار،2013.

28- حيساء أسماء ، ساهد عبر القادر ، **حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة1990–2018**، ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ،المجلد 14، العدد 01 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2020.

29- خالدي خديجة ، **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد2،العدد2، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

30- خوالف صراح ، **حماية المستهلك من تقليد العلامات التجارية**، مجلة ضيا للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 74.

31- دحماني رضا ، زايد مراد ، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2017**، مجلة رؤى الاقتصادية، ، المجلد9، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر الوادي، الجزائر ، ديسمبر 2019.

32- دراجي راقي ، **واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 01، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج البويرة، الجزائر، أفريل 2019.

33- راتول محمد ، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 03، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مارس 2010.

34- راقي دراجي ، **واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد01، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019.

35- زايد مراد ، دحماني رضا ، **تقدير حجم اقتصاد غير الرسمي في الجزائر بإستخدام منهج MIMIC**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2019.

36- ساعيو باية ، سيار زوبيدة ، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.

37- سحنون مريم ، بن لحرش عائشة ، **المقاولة النسوية وأسباب التوجه للاقتصاد الموازي في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد1، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،الجزائر2016.

38- سقار فايزة ، **إدارة الجمارك كآلية لمكافحة جريمة التقليد المالية بحقوق الملكية الصناعية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2، 2019.

39- سويح سايح ، **تحليل الحصيلة السنوية للمخدرات والإدمان – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للفترة (2012- 2019)**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد2،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جويلية 2020.

40- صالح سارة بن ، **جريمة تقليد العلامات التجارية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، جوان الجزائر 2016.

41- قارة ملاك ، **تقليد العلامات التجارية في الجزائر، حجمها وإجراءات مكافحتها**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد28، االعدد1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة1، الجزائر، 2017.

42- قوري يحي عبد الله ، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بإستعمال نموذج MIMIC للفترة(1970-2016)**، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد8، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، أكتوبر2018.

43- قهواجي أمينة ، وأخرون، **الاقتصاد غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، جويلية 2020.

44- محمد مصطفى جيهان سيد، **دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 51، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، مصر، 2021.

45- مطهري كمال ، بوثلجة عبد الناصر ، **رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي تجارب دولية ومحلية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06،العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسا،الجزائر، ديسمبر 2016.

46- معلم عزالدين ، **آليات تدخل الجمارك الجزائرية في حماية حقوق الملكية الصناعية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017.

47- مفتاح الساعدي عمر ، عبد الكريم البيصري أنور ،**اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في اقتصاد الليبي**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 37، جوان 2013.

48- موسوس مغنية ، **ضبط الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد04، العدد02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، 2018.

49- وحيون كمال ، **أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، العدد 22، مخبر دراسات وتحليل سياسات عامة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، الجزائر، 2020.

50- يحي قوري عبد الله ، **أثر الإقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

51- يحياوي نسرين ، **الاقتصاد الموازي في الجزائر،الحجم والأسباب والنتائج**, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 03،العدد 06، المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ديسمبر 2016.

الرسائل الجامعية:

1- بلقايد ثورية ،**الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات العمل الجزائري- دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار**، أطروحة دكتوراه: تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2018.

2- بوالحية عبد الحكيم ، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد الرسمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2018، ص ص 188-189..ا الطاهر ، **أثر الاقتصاد الخفي في السودان على التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية شمال كردفان في الفترة 2012-2016**، مذكرة الدكتورة، قسم الاقتصاد،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018.

3- حمودة رشيدة ، **إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة،**

أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

4- عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017.

5- قارة ملاك ، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال**، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

6- مشمس نجاة ، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018.

7- الأسرج حسيب عبد المطلب ، **انعكاسات القطاع غير الرسمي**، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، 2010.

8- برحمون حياة ، **الإقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009.

9- حمودة رشيدة ، **إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتين: الجزائر ومصر**، رسالة ماجيستر، تخصص الإدارة الإستراتجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية الوتاجرية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الدزائر، 2012.

10- فايزة مجبور ، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015.

11- قلاب ذبيح لياس ، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية- دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم لبواقي**، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010 .

12- خاوي سوهية ، **اثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنموية، كلية العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة ، الجزائر،2015.

13- خليلي عبد المالك ، عزاوي عبد الرحمان ، **الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي (دراسة حالة الجزائر 1966 -2009)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016.

14- عبد القادر محمد ، وعزوز ياسين ، **متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دارية، أدرار، الجزائر، 2020.

15- عفيف عزة ، **الإصلاح الضريبي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

16- عياشي موسى ، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

17- قاسم كريمة ، **أجهزة الرقابة في الوقاية ومكافحة الفساد**، مذكرو ماستر، تخصص قانون جبائي لأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014.

18- قرفي زينب ، لعموري فاطمة الزهراء ، **الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة لعريبي تبسي، تبسة، الجزائر،2016.

19- لعجال سميحة ، **جريمة تقليد العلامات التجارية في التشريع الجزائري** مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016.

20- محصول حميدة ، عايش فيروز ، **انعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص: نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2013.

الملتقيات:

1- بلقاسم سعودي ، **إستراتجية الحكومة في تطوير** التشغيل **والمساهمة في محاربة البطالة**، الملتقى الدولي بعنوان: إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الإستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومين 15-16 نوفمبر 2011.

2- حسام عز الدين ، وآخرون، **مداخلة بعنوان آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بيومي 06-07 ديسمبر 2017.

القوانين:

1- قانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02، 12 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 11 يناير سنة 2017، المادة 15.

التقارير:

1- حيان سلمان ، **اقتصاد الظل لاقتصاد الخفي**، جمعية العلوم الإنسانية السورية، 2006.

2- غروفر أناند ، تقرير مجلس الحقوق الإنسان للأمم المتحدة، **مقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية**، الدورة20، 2015.

3- وزارة مالية الجمهورية التونسية، **إجراءات مالية وجبائية وإجتماعية للمرحلة القادمة**.

4- تقرير منظمة الشفافية الدولية: **مؤشر مدركات الفساد 2020**.

5- تقارير البنك الدولي، النشرة الإحصائية الثلاثية(2016-2019).

6-شانيدر فريديك ، إنسيتي دومينيك ، **الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة القضايا الاقتصادية**، صندوق النقد الدولي، العدد 30، واشنطن، مارس2002.

المواقع الالكترونية:

1- الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، **القطاع غير المهيكل أقل من 30% من الناتج المحلي**، على الموقع: https://www.aawsat.com .

2- زروال عبد اللطيف ، **الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية** ،على الموقع : https://www.assafirarabic.com

3- اليزيد أحمد ، **الأنشطة السرية تستنزف خزينة الدولة المغربية**، العربي الجديد، على الموقع: https://www.alaraby.uo.uk

4- بوابة الأعمال تونس، **تسعى إلى تفعيل قانون التنشيط الاقتصادي**،على الموقع: https://www.albawaba.com

5- سبوتنك عربي ، **أكثر من 360 مليار درهم خسائر... الاقتصاد السري يفاقم الأزمة في المغرب** ،على الموقع: https://www.arabic.sputniknews.com

6- مريم التايدي، **فاجعة طنجة... ما حجم قطاع الاقتصاد الموازي في المغرب؟ وما الحلول التنظيمية؟**، الجزيرة، على الموقع: https://www.algarerai.com

7- أحمد العباس محمد ، **الاقتصاد غير الرسمي في مصر: المشكلات والحلول**، المعهد المصري للدراسات، 2019، على الموقع: https://eipss-eg.org

7- أنباء تونس، **الاقتصاد الموازي في تونس بالأرقام : خطر يهدد الدولة والمواطنين**، على الموقع: https://kpitalis.com

8- التايدي مريم ، **فاجعة طنجة... ما حجم قطاع الاقتصاد الموازي في المغرب؟ وما الحلول التنظيمية؟**، الجزيرة، على الموقع: www. Algazeera. Net

9- تملالي ياسين ، **الجزائر بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء**، السفير العربي،على الموقع https://assafirabi.com

10- جزا يرس: **دعت إلى دمج الاقتصاد الموازي والاستفادة من السيولة التي يوفرها**، جريدة النصر، على الموقع: https://www.djazairess

11- الجزائرية للأخبار: **مجموعة من الإجراءات الاقتصادية محل بحث على مستوى الحكومة**، على الموقع: https://dzayerinfo.com

12- رامي عبد المولى محمد ، **الاقتصاد الموازي في تونس: هل هو فعلا موازي** ، السفير العربي، على الموقع https://assafirabi.com

13- الرحلي شيراز ، **إلى جانب 10% حجم النقص الجبائي المترتب عنه 42% حجم الاقتصاد الخفي في تونس في السنوات الأخيرة**، جريدة المغرب يومية مستقلة،على الموقع: https://ar.lemaghreb.tn

14- صخري محمد ، **إستراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر نموذجا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، على الموقع: https://www.poletics-dz

15- كحال حمزة ، **الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر ومخاوف من تداعيات كورونا**، الجديد العربي، على الموقع https://alaraby.co.uk

16- المديني توفيق ، **أزمة الدولة الريعية الجزائرية** ، على الموقع www.alaraby.co.uk

17- الهوارلي سلمى ، **هل ستنجح تونس في التخلص من نموذج الأعمال المعتاد بعد انقضاء أزمة كوفيد 19؟**، على الموقع: https://arabreform.net

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى انتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرتها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الرسمي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت عدم فعالية هذه المجهودات وتسجيل نمو متزايد للسوق غير الرسمي، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لأهداف المسطرة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد غير الرسمي، الأنشطة غير الرسمية، الإجراءات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

Abstact :

The aim of this study is to analyse the determinants of the informal economy in Algeria and to identify the most important factors and causes that have led to its spread, as well as the main measures taken by the Algerian public authorities to combat this dangerous phenomenon on the formal economy.

The study found that, despite the efforts made by the Algerian public authorities in combating the informal economy, the reality proved that these efforts were ineffective and that the informal market was growing increasingly, thus failing to meet the objectives of the Statute.

Key words: informal economy, informal activities, procedures for integrating the informal economy into the formal economy in Algeria.